الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بوضياف /المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

Université Mohamed Boudiaf/ M'SILA
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des sciences de Gestion

رقم التسجيل: .../.../.. : N°

الموضوع:

دور آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين العمل المقاولاتي

دراسة حالة: مشتلة ومركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية برج بوعريريج

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير
تخصص: إدارة أعمال

إعداد الطالب:
بن يحي زهير

الأستاذ المشرف:
د. عمرون بوجمعة

أعضـــاء لجـــنة المناقشة

1. أ . د دبي علي	أستاذ التعليم العالي	رئيسًا
2. د. عمرون بوجمعة	أستاذ محاضر –ب-	مشرفًا ومُقررًا
3. د. رحماني سناء	أستاذ محاضر –ب-	مناقشًا

السنة الجامعية: 2017 - 2018

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الإهداء

إلى من ربياني على طاعة الله عزّ وجلّ

الوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى إخوتي الأعزاء

وإلى زملائي في مشواري الجامعي

وكلّ طالب جاد وطموح ومثابر في سبيل طلب العلم والمعرفة

شكر وتقدير

الحمد لله عز وجل الذي بفضله وفقت إلى

إنجاز هذا العمل وإتمامه

ثم الشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف

"بوجمعة عمرون" والأستاذ "فاروق حريزي" على ما

قدماه من توجيهات ونصائح قيمة

كما لا يفوتني أن أشكر أساتذة قسم علوم التسيير

ومسؤولي مشتلة (م ص م) ومركز تسهيل (م ص م) لولاية

برج بوعريريج لتعاونهم

ومساهمتهم في إثراء البحث العلمي

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور آليات دعم (م ص م) في تحسين العمل المقاولاتي في الجزائر، ومنه نريد توضيح العلاقة بين المتغير المستقل آليات دعم (م ص م) الذي يحتوي على بعدين أحدهما مادي والآخر غير مادي مع متغير تابع وهو العمل المقاولاتي.

وتمّ إجراء الدراسة الميدانية وفق آليتين لدعم (م ص م) بولاية برج بوعريريج وهما "مشتلة (م ص م)"، و"مركز تسهيل (م ص م)، حيث وقع الاختيار على عينة تتكون من **06** خبراء من آليات الدعم محل الدراسة وخارجها، وكانت طبيعة الدراسة كيفية؛ اعتمدت على المقابلة وملاحظة الوثائق كأداتين رئيستين لجمع البيانات والمعلومات، وتمت الاستعانة ببرنامج التحليل الكيفي (**Nvivo** الإصدار رقم **10**) لتحليل بيانات المقابلة.

وبينت نتائج الدراسة في هذا الصدد وجود كُلاّ من الدعمين المادي وغير المادي في آليات الدعم محل الدراسة، وكذا إسهام المرافقة في تحسين العمل المقاولاتي بدرجة مقبولة من جهة، والدور الفاعل للتكوين في تحسين هذا العمل بدرجة جيد من جهة أخرى، وهو ما يثبت ارتباط المرافقة والتكوين بالعمل المقاولاتي.

وأظهرت الدراسة أيضا أنه لا توجد علاقة بين التمويل والعمل المقاولاتي ولا يسهم في تحسينه، وبالمقابل تسهم التجهيزات الإدارية في تحسين هذا العمل في مشتلة (م ص م) فقط.

الكلمات المفتاحية: المرافقة، التكوين، التمويل، التجهيزات الإدارية، العمل المقاولاتي، (م ص م)، آليات الدعم، حاملي الأفكار والمشاريع.

Abstract

The target of this study is to know the role of support mechanisms (SME's) in improving the entrepreneurship in Algeria. We want to clarify the relationship between the independent variable (the support mechanisms) which contains two dimensions are intangible support and tangible support with the dependent variable (the entrepreneurship).

The field of study was conducted in two support mechanisms in the Bordj Bou Arreridj's province the incubator of (SME's) and (facilitation center), we have chosen a sample of 06 experts from and outside the support mechanisms of Bordj. The study was qualitative, we have relied on the interview and note documents as a principle tools to data collecting and information, and we have used the qualitative analysis program Nvivo vesion 10 to analyse the interview data.

The results of study have showed that there were intangible support and tangible support in the support mechanisms under study, as well as the accompaniment contributes to improving the entrepreneuship with an acceptable degree, also the formation contributes to improving the entrepreneuship with a good degree, so we have concluded there were a relationship between accompaniment and formation with the entrepreneurship.

This study also showed that there wasn't a relationship between financing with entrepreneuship and hasn't contributed to improving it, while the administrative equipments contributed to improving the entrepreneuship just at the incubator only.

Keywords : Accompanying, formation, financing, Administrative Equipment, entrepreneurship, SME's, Support Mechanisms, the holders of ideas and projects.

الفهرس

الإهداء III
شكر وتقدير IV
قائمة الأشكال XI
قائمة الملاحق XII
قائمة المختصرات XIII
مقدمة 34
توطئة ..... أ
الإشكالية ..... ب
فرضيات الدراسة ..... ت
أسباب اختيار الموضوع ..... ت
أهداف الدراسة ..... ث
أهمية الدراسة ..... ث
الحدود المكانية والزمانية: ..... ث
منهج البحث وأدوات الدراسة المستخدمة ..... ج
الدراسات السابقة ..... ج
صعوبات البحث ..... ز
خطوات الدراسة ..... ز
الفصل الأول: آليات دعم (م ص م) والعمل المقاولاتي 1
تمهيد 1
المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(PME) 1
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 3
المطلب الثالث: أهم معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول السائرة في النمو 5
المبحث الثاني: حاضنات الأعمال 8
المطلب الأول: مفهوم حاضنات الأعمال 8
المطلب الثاني: أنواع حاضنات الأعمال 10
المطلب الثالث: دور حاضنات الأعمال في تنمية النسيج الاقتصادي والصناعي 11
المبحث الثالث: مشاتل المؤسسات، مراكز التسهيل والوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية في الجزائر 12
المطلب الأول: مشاتل المؤسسات في الجزائر 12
المطلب الثاني: مراكز تسهيل المؤسسات في الجزائر 14

المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية ANPT 15
المبحث الرابع: ماهية المقاولاتية 17
المطلب الأول: تطور مفهوم المقاولاتية 17
المطلب الثاني: مفهوم المقاول والمقاولاتية 20
المطلب الثالث: الروح المقاولاتية والخصائص الشخصية للمقاول 22
المطلب الرابع: دور المقاول في بيئة الأعمال 24
المطلب الخامس: إعداد مخطط الأعمال 25
المبحث الخامس: الإبداع والابتكار 27
المطلب الأول: تعريف الإبداع والابتكار 27
المطلب الثاني: مبادئ وتصنيفات الإبداع 29
المطلب الثالث: أنواع وخصائص الابتكار 29
المطلب الرابع: متطلبات تفعيل الإبداع والابتكار في المؤسسات 31
المبحث السادس: النظريات المفسرة لآليات دعم (م ص م) والمقاولاتية 33
المطلب الأول: النظرية الاقتصادية للمقاولاتية 33
المطلب الثاني: النظرية السياسية للنمو المقاولاتي 33
المطلب الثالث: مقاربة Knight(1971) لمفهوم المخاطرة وعدم التأكد 34
المطلب الرابع: مقاربة Schumpeter"المقاول فاعل أساسي للتطور الاقتصادي" 35
المبحث السابع: النموذج النظري وصياغة فرضيات البحث 37
المطلب الأول: العلاقة بين آليات دعم (م ص م) والعمل المقاولاتي 37
المطلب الثاني: صياغة فرضيات البحث 37
خلاصة الفصل 42
الفصل الثاني: دراسة حالة: مشتلة (م ص م) ومركز التسهيل (م ص م) ببرج بوعريريج) 40
تمهيد 40
المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة 40
المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة وأدواتها 40
المطلب الثاني: خطوات الدراسة الميدانية وبرنامج التحليل الكيفي 42
المبحث الثاني: عرض مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية برج بوعريريج 45
المطلب الأول: تقديم لمركز تسهيل (م ص م) لولاية برج بوعريريج 45
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي ومخطط الأعمال لمركز تسهيل (م ص م) لولاية برج بوعريريج 47
المطلب الثالث: تحليل لإحصائيات مركز تسهيل (م ص م) لولاية برج بوعريريج 49
المبحث الثالث: عرض مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية برج بوعريريج 51
المطلب الأول: تقديم لمشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية برج بوعريريج 51
المطلب الثاني: كيفية عمل مشتلة (م ص م) 52

المبحث الرابع: تحليل المقابلات في مركز التسهيل والمشتلة 53
المطلب الأول: مناخ المقابلات في آليات الدعم محل الدراسة.....53
المطلب الثاني: التحليل التقليدي لمقابلات عينة الدراسة.....56
المبحث الخامس: تحليل مقابلات الدراسة الميدانية واختبار فرضيات الدراسة 62
المطلب الأول: مقارنة محتوى مقابلات الخبراء في آليات الدعم محل الدراسة.....62
المطلب الثاني: اختبار الفرضية الأولى.....66
المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثانية.....71
المطلب الرابع: اختبار الفرضية الثالثة.....79
المطلب الخامس: اختبار الفرضية الرابعة 83
المطلب السادس: اختبار الفرضية الخامسة.....87
الخاتمة 95
أولا: مناقشة نتائج البحث 95
ثانيا: المساهمة النظرية والأكاديمية 102
ثالثا: المساهمة الميدانية (الاقتراحات) 102
رابعا: محددات الدراسة.....103
خامسا: آفاق الدراسة 104
قائمة المراجع..... 106
قائمة الملاحق 111

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
.1	يمثل تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	2
.2	يمثل تصنيف المؤسسات تبعا لتعداد العمال في دول OCDE	3
.3	يمثل إحصائيات PME إلى غاية 2017/06/31	6
.4	يمثل العدد الإجمالي لـ PME في 2017/06/31	6
.5	يمثل نسبة وعدد PME حسب كل تصنيف في 2017/06/31	7
.6	يمثل عدد الحاضنات والمؤسسات المحتضنة لبعض دول آسيا سنة 2012	8
.7	يمثل عدد مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل في الجزائر لسنة 2017	12
.8	يمثل مجموعة تعاريف للمقاولاتية حسب كل مفكر	20
.9	يمثل نموذج لمخطط أعمال	25
.10	يمثل ربط لفرضيات الدراسة مع العقد في برنامج Nvivo	44
.11	يمثل أماكن تواجد المحاضن حسب المرسوم التنفيذي	51
.12	يمثل مناخ المقابلة نصف الموجهة لمركز تسهيل (م ص م) لولاية برج بوعريريج	53
.13	يمثل مناخ المقابلة نصف الموجهة بمشتلة (م ص م) لولاية برج بوعريريج	54
.14	يمثل مناخ المقابلة نصف الموجهة مع أطراف أخر ذات صلة بالموضوع لولاية برج بوعريريج	55
.15	يمثل التحليل التقليدي للمقابلات	56
.16	الإحصاء الترددي لكل المقابلات	62
.17	يمثل تماثل المصادر حسب معامل التشابه النصي pearson	64
.18	أثر تكرار المفردات لواقع آليات الدعم	67
.19	يمثل نسب التغطية لعقدة واقع آليات الدعم	68
.20	يمثل معامل الارتباط بين واقع آليات الدعم وباقي العقد	69
.21	يمثل اختبار للفرضية الأولى	69
.22	يمثل أثر تكرار المفردات لعقدة المرافقة مع المقاولاتية	71
.23	يمثل نسب التغطية لعقدة المرافقة	72
.24	يمثل نسب التغطية لعقدة واقع المقاولاتية	73
.25	يمثل معامل الارتباط بين المرافقة وواقع المقاولاتية	74
.26	يمثل اختبار للفرضية الثانية	74
.27	يمثل أثر تكرار المفردات لعقدة التكوين والمقاولاتية	79
.28	يمثل نسب التغطية لعقدة التكوين	80
.29	يمثل معامل الارتباط بين التكوين وواقع المقاولاتية	81
.30	يمثل اختبار للفرضية الثالثة	81
.31	يمثل أثر تكرار المفردات لعقدة التمويل مع واقع المقاولاتية	83
.32	يمثل نسب التغطية لعقدة التمويل	84
.33	يمثل معامل الارتباط بين التمويل وواقع المقاولاتية	84
.34	يمثل اختبار للفرضية الرابعة	85
.35	يمثل أثر تكرار المفردات لعقدة التجهيزات الإدارية مع واقع المقاولاتية	87
.36	يمثل نسب التغطية لعقدة التجهيزات الإدارية	87
.37	يمثل معامل الارتباط بين التجهيزات الإدارية وواقع المقاولاتية	88
.38	يمثل اختبار للفرضية الخامسة	89
.39	يمثل درجة تحقق كل فرضية	92
.40	يمثل درجة تحقق الفرضية الرابعة والخامسة	90

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
.1	يمثل النسب المئوية للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في 2017/06/31	7
.2	يمثل النظرية السياسية للنمو المقاولاتي	34
.3	يمثل خريطة ذهنية للدراسة النظرية	40
.4	يمثل النموذج النظري للبحث	41
.5	يمثل الهيكل التنظيمي لمركز تسهيل (م ص م) لولاية برج بوعريريج	47
.6	يمثل القطاعات التي تمت مرافقتها خلال سنة 2017	49
.7	يمثل منحنى بياني للمؤسسات الناشئة في مركز تسهيل (م ص م) لثلاث سنوات	50
.8	يمثل سحابة المفردات للمصادر	63
.9	يمثل نسب التغطية لعقدة واقع آليات الدعم	68
.10	يمثل خريطة معرفية لعقدة واقع آليات الدعم	70
.11	يمثل نسب التغطية لعقدة المرافقة	72
.12	يمثل نسب التغطية لعقدة واقع المقاولاتية	73
.13	يمثل خريطة معرفية لعقدة المرافقة	76
.14	يمثل خريطة معرفية لعقدة العمل المقاولاتي	77
.15	يمثل القطاعات التي يتوجه لها حاملي المشاريع في المشتلة خلال ثلاث سنوات	78
.16	يمثل منحنى بياني للمشاريع التي استقبلت والتي تمت مرافقتها في مركز تسهيل (م ص م) خلال 3 سنوات	78
.17	يمثل نسب التغطية لعقدة التكوين	80
.18	يمثل خريطة معرفية لعقدة التكوين	82
.19	يمثل نسب التغطية لعقدة التمويل	84
.20	يمثل خريطة معرفية لعقدة التمويل	86
.21	يمثل نسب التغطية لعقدة التجهيزات الإدارية	88
.22	يمثل نسب المشاريع التي احتضانها في مشتلة (م ص م) خلال سنة 2016	90
.23	يمثل نسب المشاريع التي احتضانها في مشتلة (م ص م) خلال سنة 2017	90
.24	يمثل خريطة معرفية لعقدة التجهيزات الإدارية	91
.25	يمثل النموذج التطبيقي للدراسة	95
.26	يمثل نموذج لفرضيات الدراسة التي تم اختبارها	100
.27	يمثل خريطة ذهنية للنموذج التطبيقي للدراسة	101

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
.1	يمثل احصائيات مركز تسهيل (م ص م) لسنة 2015	111
.2	يمثل احصائيات مركز تسهيل (م ص م) لسنة 2016	111
.3	يمثل احصائيات مركز تسهيل (م ص م) لسنة 2017	112
.4	يمثل المشاريع التي تم احتضانها في مشتلة (م ص م) سنة 2015	112
.5	يمثل المشاريع التي تم احتضانها في مشتلة (م ص م) سنة 2016	113
.6	يمثل المشاريع التي تم احتضانها في مشتلة (م ص م) سنة 2017	113
.7	يمثل نظام التنقيط خاص بدرجة تحقق الفرضيات	113
.8	يمثل دليل المقابلة	114

قائمة المختصرات

1) باللغة العربية

المختصر	الاسم الكامل
(م ص م)	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2) باللغة الأجنبية

المختصر	الاسم الكامل
ANPT	**Agence nationale de promotion les parcs technologiques**
PME	**Petite et moyenne entreprise**
ANSEJ	**Agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes**
CNAC	**Caisse nationale d'assurance chômage**
ANDI	**Agence nationale de développement l'investissement**
ANGEM	**Agence nationale de gestion du micro – crédi**
OCDE	**Organisation de coopération et de développement économiques**

مقدمة

1) توطئة

مع نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين طرأت تحولات وتغيرات جديدة مسّت المنظومة القانونية في الجزائر والخاصة بمجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وهذا بتشكيل أطر قانونية لدعم العمل والمبادرات المقاولاتية عند حاملي الأفكار، من أجل تنفيذ استراتيجية طويلة المدى من شأنها دعم النسيج المؤسساتي على المستوى الوطني وتعزيز روح المقاولاتية لدى الشباب وخريجي معاهد التكوين المهني والجامعات؛ فتوفير الدعم بأشكاله المتعددة سيشكل سندا معرفيا استشاريا في إطار تكوين ومرافقة حاملي الأفكار وتقديم العون في مجال القانون والمناجمنت والتسويق والإعلام الآلي، وهذا ما سيسنح لحامل الفكرة أو المشروع من الارتقاء برصيده العلمي متجاوزا العقبات التي تواجه المؤسسة الناشئة في واقعها المنتمية إليه بتعقيداته وحركيته المستمرة في مختلف الجوانب سواء أكانت قانونية أم اقتصادية أم سياسية، وهو ما يمثل تهديدا لهذه المؤسسات بخروجها من السوق منذ البداية.

وهناك شكل آخر من الدعم الخاص بالجانب المالي لتجسيد الفكرة ومباشرة المؤسسة لنشاطها؛ إذ يعدّ التمويل أيضا لبنة أساسية تكفل توفير الهياكل القاعدية والسيولة النقدية لضمان سيرورة المؤسسة منذ أن كانت فكرة وإلى أن صارت واقعا ملموسا له قدرة على المنافسة في السوق وتنظيماته، ومن أجل التخطيط الجيد للموارد المالية والمادية وجب الاحتكام إلى قاعدة معرفية لتجنب الوقوع في الإفلاس وسوء التسيير.

فهذا التوجه كان توجها عالميا منذ سنوات مضت، غير أن الجزائر تأخرت في تشريع قوانين إنشاء آليات جديدة لتوفير الدعم الكافي، الذي صار في الظرف الراهن حتمية نظرا لتشبع مناصب الشغل في المؤسسات العمومية التي يلجأ إليها معظم أصحاب الشهادات في ظل شبه انعدام لثقافة العمل المقاولاتي.

هكذا يمكن بوجود إمكانية المخاطرة والمبادرة وروح الابتكار لدى حامل الفكرة والتمويل تحقيق ثروة خاصة في ظل الاستقلالية، تسمح بتوفير إيرادات مالية لخزينة الدولة وتوفير مناصب شغل أيضا مما يؤدي إلى تقليص معدلات البطالة، وهذا ما سيسمح بدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ويرفع من الإيرادات العامة ويقلص فاتورة الاستيراد واستنزاف العملة الصعبة، من خلال تصنيع منتجات على المستوى المحلي مما يعطي ثقة أكبر لدى المقاول في توسيع نشاطه وابتكار منتجات جديدة تتماشى وحاجات الزبائن ورغباتهم؛ أو إنشاء مؤسسات تعمل بالمناولة تختص بالمنتجات نصف المصنعة أو التامة الصنع لتكون كمدخلات لمؤسسات أخرى.

فأصبح من الضروري إذن تفعيل آليات الدعم وطنيا من خلال التسريع في وتيرة إنجازها، وتسهيل التعاملات الإدارية في طلب دعم الفكرة، مع ضرورة استهداف الفئات ذات الرصيد العلمي باختلاف تخصصاتهم من أجل ضمان نسيج متنوع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2) الإشكالية

تعدّ المقاولاتية من الركائز الأساسية للنهوض بالقطاع المؤسساتي في مستواه الجزئي وتطوير القطاع الاقتصادي في مستواه الكلي؛ لذا وجب استحداث آليات تحفيزية لهذا التوجه واحتضان الأفكار الإبداعية وتوفير مختلف التسهيلات؛ مع مخطط تكويني يضم مختلف تقنيات التسيير الفعال من أجل التحصيل المعرفي الذي يمثل المورد الأهم ويصنف ضمن الموارد غير الملموسة بوصفها أساس تحقيق الميزة التنافسية، وكذا مرافقة حاملي الأفكار في جميع المراحل.

بعد ذلك سيتم تجسيد الفكرة واقعيا بدعمها ماليا ووصلها مع مختلف شبكات التمويل التي تربط مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات على المستوى الوطني.

وفيما يتعلق بالدراسات السابقة فقد تم التطرق إلى الهيئات الوطنية مثل CNAC, ANSEJ كآليات دعم(م ص م) لتحسين العمل المقاولاتي، ومنها على الخصوص دراسة **(محمد قوجيل ويوسف قريشي، 2015)**، ودراسة **(KRIS AERTS and all، 2007)التي** أجريت على عينة من حاضنات الأعمال الأوربية وتمت عملية اختبار أداءها ومعرفة دورها الحاسم في مرافقة وتكوين (م ص م).

أمّا في دراستنا فسيتم التطرق لدور آليات دعم (م ص م)متمثلة في مشتلة (م ص م) ومركز تسهيل (م ص م)،من خلال فعاليتها في توفير هياكلها والاحتياجات اللازمة لتحسين العمل المقاولاتي باحتضان حاملي الأفكار، وتسهيل بناء مؤسسات ناشئة قادرة على المنافسة والتكيف مع التغيرات المختلفة في بيئة الأعمال، والتقليل من اللاتأكد البيئي، بما أن دراستنا ستكون على آليتين هما مشتلة (م ص م) ومركز تسهيل (م ص م) لولاية برج بوعريريج؛ ومما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية الآتية:

ما دور آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين العمل المقاولاتي: حالة المشتلة ومركز التسهيل لولاية برج بوعريريج؟

ومن الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

أ) ما هو واقع آليات دعم (م ص م) محل الدراسة ؟

ب) كيف يساهم الدعم غير المادي من طرف آليات دعم (م ص م) محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي؟

ت) كيف يساهم الدعم المادي من طرف آليات دعم (م ص م) محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي ؟

3) فرضيات الدراسة

تتمثل فرضيات الدراسة في ما يلي:

- **الفرضية الأولى: تتجسد آليات دعم (م ص م) محل الدراسة في الاعتماد على الدعم غير المادي والدعم المادي.**
- **الفرضية الثانية: يساهم الدعم غير المادي المتمثل في بعد المرافقة لآليات دعم (م ص و) محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي.**
- **الفرضية الثالثة: يساهم الدعم غير المادي المتمثل في بعد التكوين لآليات دعم (م ص و) محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي.**
- **الفرضية الرابعة: يساهم الدعم المادي المتمثل في بعد التمويل لآليات دعم (م ص و) محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي.**
- **الفرضية الخامسة: يساهم الدعم المادي المتمثل في بعد التجهيزات الإدارية لآليات دعم (م ص و) محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي.**

4) أسباب اختيار الموضوع

ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى عوامل ذاتية وأخرى موضوعية:

أ) عوامل ذاتية

- الميل إلى عالم الأعمال، وخاصة في كيفية إنشاء وإدارة المؤسسات الناشئة؛
- مكتسبات تجريبية في العمل في المجال التجاري والتي من شأنها أن تعزز من العمل المقاولاتي؛
- رغبة البحث في مجال المقاولاتية، التي تعطي الاستقلالية والقدرة على الإبداع أكثر.

ب) عوامل موضوعية

- توجهات الدولة لدعم الاستثمار في المجال المقاولاتي بمختلف الآليات وضرورة استغلالها بكفاءة وفعالية؛
- تشبع الوظائف في القطاع العام وضرورة إيجاد حلول جديدة لامتصاص البطالة؛
- العمل المقاولاتي أصبح ضرورة حتمية لتحقيق المصلحة العامة والخاصة؛
- التركيز على الدعم المالي، وإهمال الدعم الفكري الذي هو أساس نجاح مؤسسات الناشئة.

5) أهداف الدراسة

تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

أ) معرفة مدى مساهمة آليات الدعم محل الدراسة في تعزيز التنمية المحلية لولاية برج بوعريريج؛

ب) إبراز دور العمليات التي تقوم بها المؤسسات محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي؛

ت) تقديم لمحة عن المشاتل ومراكز التسهيل كآليات مستحدثة في الجزائر لدعم (م ص م).

6) أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة فيما بلي:

أ) العمل على معرفة مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسات محل الدراسة لتسهيل تحويل الأفكار إلى مؤسسات ناشئة؛

ب) أهمية دعم الأفكار الإبداعية التي من شأنها تقديم قيمة مضافة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي؛

ت) ضرورة تفعيل المؤسسات محل الدراسة من خلال استهداف أكبر طبقة ممكنة من حاملي الأفكار وتكريس الفكر المقاولاتي؛

ث) مواكبة التوجهات الدولية نحو القطاع الخاص من خلال تشجيع إنشاء (م ص م) والتي تعد مصدر تحقيق الثروة.

7) الحدود المكانية والزمانية:

أ) الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية في مؤسستين عموميتين بولاية برج بوعريريج، المؤسسة الأولى هي مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات طابع إداري وتجاري، والمؤسسة الثانية مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات طابع إداري.

ب) الحدود الزمانية: أما الحدود الزمانية للدراسة فكانت ابتداء من نهاية شهر ديسمبر 2017 إلى غاية نهاية شهر أفريل 2018، أما تحليل البيانات والنتائج فاستمر إلى غاية بداية شهر ماي 2018.

8) منهج البحث وأدوات الدراسة المستخدمة

أ) منهج البحث

تعدّ البحوث الكيفية من بين أنواع البحوث العلمية المستخدمة في الكشف عن النتائج والحقائق، وبحثنا هذا يندرج ضمن البحوث الكيفية، فاعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الوقوف على الظاهرة المراد دراستها، ووصف العيّنة وتحليل النتائج التي تم الوصول إليها بهدف الإجابة عن فرضيات البحث.

ب) مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في مشاتل ومراكز تسهيل (م ص م) في الجزائر، وقد تم اختيار آليتين هما مشتلة (م ص م) ومركز تسهيل (م ص م) من أجل اختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن إشكالية البحث.
وبعد دراسة استكشافية للموضوع واعتمادا على إشكالية البحث تم تحديد عينة الدراسة، والمتمثلة في الخبير الأول وهو المدير المرافق الرئيسي لمركز تسهيل (م ص م)، أما الخبير الثاني فتمثل في مرافق بمركز تسهيل (م ص م)، أما في مشتلة (م ص م) فتم تحديد الخبير الثالث وهو المدير المرافق الرئيسي وكذلك الخبيرة الرابعة وهي المرافقة، وتم أيضا اختيار خبيرين خارجيين لهما علاقة بموضوع البحث فالخبير الخامس هو صاحب مؤسسة في مشتلة (م ص م)، أما الخبير السادس هو باحث أكاديمي وإطار في **ANSEJ.**

ج) أدوات الدراسة المستخدمة

تم الاستعانة في دراستنا بآليات دعم (م ص م) استعانة بأسلوب تحليل الوثائق كأداة للحصول على مختلف الإحصائيات السنوية والدورية محل الدراسة، والموقع الرسمي لوزارة الصناعة والمناجم، والمراسيم في الجريدة الرسمية، وكذلك تم الاعتماد على المقابلة نصف الموجهة كأداة أيضا للحصول على المعلومات اللازمة على مجموعة من الخبراء.

9) الدراسات السابقة

أجريت العديد من الدراسات في مجال آليات دعم (م ص م) وفي مجال المقاولاتية، فهناك دراسات ركزت على آلية معينة أو عدة آليات لدعم (م ص م)؛ ومن أجل تعزيز دراستنا تم الاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة التي عالجت الموضوع من زوايا أخرى وبأساليب علمية مختلفة، و نذكر من أهمها:

أ) دراسات جزائرية

دراسة (محمد قوجيل ويوسف قريشي، 2015)	
عنوان الدراسة	سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر.
نوع الدراسة	مقال علمي (**مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**)
مجتمع الدراسة	الهيئات الوطنية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
عينة الدراسة	ANSEJ, ANGEM, CNAC, ANDI
هدف الدراسة	• التركيز على واقع البيئة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر؛ • السياسة العامة لترقية المقاولاتية في الجزائر؛ • محاولة تحليل برامج وسياسات دعم المقاولاتية في الجزائر.
خطوات الدراسة	تتكون من مقدمة ودراسة الهياكل الداعمة للمقاولاتية في الجزائر ثم تحليل هذه السياسات
الأدوات	تم الاعتماد على الاحصائيات لمختلف الهيئات الرسمية وتحليلها.
أهم النتائج	• المقاولاتية في الجزائر تواجه قيود من حيث التمويل والتكوين؛ • احتلال الجزائر مراتب متدنية في الترتيب العالمي لتشجيع وتسهيل المقاولاتية؛ • نقص الثقافة المقاولاتية؛ • بيئة أعمال جد معقدة مع وجود الفساد والبيروقراطية؛ • ضعف نظام التعليم، وافتقار حاملي المشاريع للتكوين الجيد.
نقاط الاختلاف عن الدراسة	• دراستنا كيفية وكمية معا؛ • سنركز في دراستنا على مراكز تسهيل (م ص م) ومشاتل (م ص م) لولاية برج بوعريريج؛ • سنركز في الدراسة على دور الآليتين من وجهة نظر المديرين والمرافقين وتحليل الاحصائيات السنوية لمدة ثلاث سنوات سابقة.
نقاط التشابه مع هذه الدراسة	• إبراز دور هذه حاضنات الأعمال في تحسين العمل المقاولاتي في الجزائر، • الاعتماد على الإحصائيات وتحليلها ومعرفة واقع حاملي المشاريع في المؤسسات محل الدراسة.
الفائدة من الدراسة	• الاستفادة من الدراسة في معرفة واقع الآليات الوطنية المدروسة في تحسين العمل المقاولاتي في الجزائر؛ • ضرورة التوجه للعليم والتكوين المقاولاتي لتشجيع العمل الخاص.

دراسة (طبيب صالح، 2013)	
عنوان الدراسة	سبل ترقية حاضنات الأعمال في الجزائر على ضوء التجارب العالمية.
نوع الدراسة	مذكرة ماستر أكاديمي.
مجتمع الدراسة	حاضنات الأعمال في الجزائر.
عينة الدراسة	مديري وموظفي كل من حاضنة ورقلة وحاضنة غرداية وحاضنة الأغواط.
هدف الدراسة	• تسليط الضوء على بعض التجارب العالمية الناجحة في حاضنات الأعمال؛ • إبراز دور حاضنات الأعمال في دفع عجلة التمية في اقتصاديات دول العالم؛ • توضيح نقاط القوة والضعف على واقع حاضنات الأعمال في الجزائر.
خطوات الدراسة	تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة حول الموضوع إضافة إلى فصل تناول مدخل لحاضنات الأعمال، أما الفصل الثاني تناول الدراسة الميدانية لثلاث حاضنات أعمال.
الأدوات	تم الاعتماد على أسلوب المقابلة الشخصية المباشرة مع المدراء وبعض موظفيها، وكذلك تم توزيع استبيان على (15) موظف من حاضنة غرداية، و(05) موظف من حاضنة ورقلة و(14) موظف من حاضنة الأغواط.
أهم النتائج	• يعتمد نجاح حاضنات الأعمال في الجزائر على الإدارة الرشيدة، ودعم ومساندة الحكومة والإدارات المحلية والإقليمية، إضافة لتعاون رجال الأعمال والهيئات التمويلية، ووجود بيئة ملائمة لإقامة المشاريع الإنتاجية والصناعية المتطورة؛ • محدودية نجاعة حاضنات الأعمال في الجزائر كان نتيجة لاستنساخ التجارب الدولية دون محاولة تكييفها مع خصوصيات الاقتصاد الوطني.
نقاط الاختلاف عن الدراسة	• دراستنا تعتمد في جانبها الكمي على تحليل الإحصائيات السنوية من الحاضنات محل الدراسة؛ • ركزت هذه الدراسة على آليات ترقية حاضنات الأعمال، أما دراستنا تركز على دور مختلف آليات دعم (م ص م) في تحسين العمل المقاولاتي؛ • في دراستنا تم التركيز على مركز تسهيل ومشتلة المؤسسات ببرج بوعريريج.
نقاط التشابه مع هذه الدراسة	• تم الاعتماد على أسلوب المقابلة لجمع البيانات والمعلومات؛ • في دراسة الحالة تم التركيز على مشتلة (م ص م)؛ • توضيح دور حاضنات الأعمال في الاقتصاد الوطني.
الفائدة من الدراسة	• تم التركيز على مختلف التجارب العالمية الناجحة والتي من شأنها أن تكون نماذج واقعية يجب الاستفادة منها؛ • في الدراسة الميدانية تم الاعتماد علة الاستبيان كأداة لجمع البيانات وكذلك الحصول على نتائج أكثر دقة.

ب) الدراسات الأجنبية

دراسة (KRIS AERTS and all،2007)	
عنوان الدراسة	**الدور الحاسم وممارسات الفحص لحاضنات الأعمال الأوربية** **Critical role and screening practices of European business incubators**
نوع الدراسة	مقال علمي **(Technovation journal).**
مجتمع الدراسة	حاضنات الأعمال الأوربية.
عينة الدراسة	581 حاضنة.
هدف الدراسة	• التركيز على كيفية تحديد معايير اختيار حاملي الأفكار؛ • معرفة كيفية فحص واختبار حاملي الأفكار؛ • ضرورة تقييم حاضنات الأعمال من أجل التحسين من أدائها؛ • اختبار فشل ونجاح حاملي الأفكار في حاضنات الأعمال الأوربية.
خطوات الدراسة	تناول المقال المراحل التالية: • لمحة عن حاضنات الأعمال الأوربية؛ • وصف لممارسات الفحص من قبل حاضنات الأعمال الأوربية؛ • الارتباط بين ممارسات الفحص والأداء؛ • الأدبيات ذات الصلة بالموضوع والإطار المنهجي للدراسة؛ • الدراسة التجريبية على عينة من حاضنات الأعمال الأوربية؛ • الاستنتاجات والتوصيات الموجهة للأطراف المعنية.
الأدوات	الاعتماد على الاستبيان إلكتروني.
أهم النتائج	• الابتكار هو الركيزة الأساسية التي تعززمن أداء حاضنات الأعمال الأوربية؛ • تم التركيز في المقال على تفاصيل ممارسات فحص الحاضنات الأوربية واتضح أن هذا القطاع جيد ولكن هناك فرص كبيرة للتحسين؛ • ضرورة توجه حاضنات الأعمال إلى التخصص؛ • أشارت هذه الدراسة إلى أن حاضنات الأعمال الأوربية لا تفحص حاملي الأفكار على مجموعة واسعة ومتنوعة من المعايير بل تستخدم بيانات تقريبية فقط؛ • ضرورة تطبيق معايير الجودة على حاضنات الأعمال لجعلها أكثر تنافسية.
نقاط الاختلاف عن الدراسة	• في دراستنا تم الاعتماد على أسلوب المقابلة النصف موجهة وتحليل الاحصائيات، أما في هذه الدراسة تم الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع وتحليل البيانات؛ • في هذه الدراسة أجريت الدراسة على عينة كبيرة من حاضنات الأعمال الأوربية، أما في دراستنا تم التركيز على مشتلة (م ص م) ومركز تسهيل (م ص م) في الجزائر؛ • في دراستنا تم التركيز على دور آليات الدعم في تحسين العمل المقاولاتي، أما في هذه الدراسة ركزت على معايير تقييم حاضنات الأعمال الأوربية.
نقاط التشابه مع	من بين نقاط التشابه بين الدراستين نجد:

هذه الدراسة	• إبراز الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال؛ • التركيز على دور حاضنات الأعمال في بناء نسيج مؤسساتي متنوع
الفائدة من الدراسة	• التطرق إلى تقييم أداء حاضنات الأعمال الأوربية بناء على معايير من أجل التحسين المستمر؛ • اختبار وفحص حاملي الأفكار له دور فعال في تعزيز الابتكار في الحاضنات؛ • عملية فحص حاملي الأفكار تقلل من معدلات فشل المشاريع،

دراسة(Lambert opula، 2007)	
عنوان الدراسة	دعم المقاولاتية والوساطة المحلية في التنمية الإقليمية حالة(la zone du canal de Lachine) **L'APPUI À L'ENTREPRENEURIAT ET L'INTERMÉDIATION LOCALE DANS LE DÉVELOPPEMENT TERRITORIAL: LE CAS DE LA ZONE DU CANAL DE LACHINE.**
نوع الدراسة	أطروحة دكتوراه.
مجتمع الدراسة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الصناعية canal de Lachine في موريال.
عينة الدراسة	تم اختيار أربعة مؤسسات لدراسة الحالة: • المؤسسة A تختص في قطاع التكنولوجيا الحيوية (إنتاج أدوات بلورة البروتينات)؛ • المؤسسة B تختص في قطاع التوزيع لمختلف البرامج؛ • المؤسسة C مؤسسة اجتماعية تختص في تقديم الخدمات التعليمية؛ • المؤسسة D تختص في خدمات النقل الصناعي.
هدف الدراسة	• معرفة أثر وسائط الدعم على (م ص م)؛ • معرفة الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد عملية الدعم من طرف الوسائط؛ • التركيز على الحوافز واجراءات العمل لوسائط الدعم؛ • تحليل دور اجراءات دعم (م ص م) في سياق تحويل أنماط الانتاج والتوزيع والاستهلاك، واستراتيجيات التنظيم.
خطوات الدراسة	تحتوي هذه الرسالة على سبعة فصول تتمثل في ما يلي: • الفصل الأول: تم مناقشة مختلف المناهج النظرية المتعلقة بالوساطة المحلية للتنمية؛ • الفصل الثاني: يصف هذا الفصل الظروف التاريخية التي أدت إلى بدئ مبادرات التنمية المحلية وظهور وسائط الدعم؛ • الفصل الثالث: تقديم مكان الدراسة الميدانية في منطقة canal de Lachine بإبراز ملائمة هذه المنطقة للبحث، وتحليل تاريخ التراجع الذي أثر عليها ومعالم تحويلها؛ • الفصل الرابع: تحليل جميع الأجهزة التنظيمية التي تؤدي اجراءات الدعم

	واستراتيجيات التشغيل المختلفة التي تستخدمها؛ • الفصل الخامس: تسليط الضوء على اجراءات الوساطة التنموية التي استفادت منها (م ص م) محل الدراسة؛ • الفصل السادس: تقديم دراسات الحالة الأربعة، وهي أربعة (م ص م) تم اختيارها من أجل توضيح الأشكال المختلفة التي تأخذها وسائط الدعم؛ ودراسة تأثير الدعم الذي يقدمه الوسطاء كما يراها الفاعلون، • الفصل السابع: تقديم مناقشة حول دراسات الحالة وفقا للأسئلة والافتراضات التي تم تقديمها في المقدمة.
الأدوات	تم الاعتماد على أسلوب المقابلة النصف موجهة مع قادة المؤسسات التي تم اختيارها، وأيضا مع رؤساء وسائط دعم (م ص م).
أهم النتائج	• وسائط الدعم والتنمية المحلية لها دور فعال فيرفع قدرات (م ص م) وتحسين أدائها؛ • الخدمات والتمويل المقدم من وسائط الدعم يعجل من (م ص م) أكثر تنافسية؛ • هناك بعض حالات عدم الاتساق في اجراءات الدعم كالدعم المزدوج من طرف الوسائط؛ • نجاح (م ص م) في منطقة Lachine يجعلها أكثر جذبا للاستثمارات من غيرها.
نقاط الاختلاف عن الدراسة	• دراستنا تعتمد على مشاتل (م ص م) ومراكز تسهيل (م ص م) في الجزائر، أما في هذه الدراسة تم التركيز على مجموعة من وسائط الدعم والتنمية المحلية لمقاطعة كبيك– كندا؛ • في هذه الدراسة تمت دراسة مجموعة من (م ص م) بعد تأثرها بأزمات اقتصادية وبعد استفادتها من وسائط الدعم والتنمية المحلية؛ • في دراستنا تمت دراسة دور آليات دعم (م ص م) من وجهة نظر المسؤولين، أما في هذه الدراسة تمت دراستها من وجهة نظر مديري وسائط الدعم وقادة المؤسسات المستفيدة،
نقاط التشابه مع هذه الدراسة	• الاعتماد على المقابلة النصف موجهة كأداة لجمع البيانات والمعلومات؛ • جوهر الدراستين تعتمدان على دور هذه الآليات أو الوسائط في دعم وتحسين المقاولاتية،
الفائدة من الدراسة	• تم توجيه الدراسة على مجموعة من (م ص م) التي استفادت من وسائط الدعم لمعرفة أداءها وكفاءة هذه الوسائط؛ • التركيز على إقليم معين لمعرفة أن نجاح (م ص م) المحلية يشجع الاستثمارات الخارجية؛ • التركيز على بعض العراقيل لوسائط الدعم التي يمكن تجاوزها لتحسين مردودها أكثر.

من خلال الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها والموضحة في الجداول السابقة، نستنتج وجود العديد من آليات دعم (م ص م)، والتي تتشابه مع دراستنا؛ فحسب دراسة (**محمد قوجيل ويوسف قريشي، 2015**)والتي ركزت على واقع البيئة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر؛ وأيضا على السياسة العامة لترقية المقاولاتية في الجزائر؛ ومحاولة تحليل برامج وسياسات دعم المقاولاتية في الجزائر متمثلة في ANSEJ, ANGEM, CNAC, ANDI.

أما دراسة **(طبيب صالح، 2013)** فركزت على حاضنات الأعمال في الجزائر؛ وتسليط الضوء على بعض التجارب العالمية الناجحة لحاضنات الأعمال، مع إبراز دورها في دفع عجلة التمية في اقتصاديات دول العالم؛ وتوضيح نقاط القوة والضعف على واقع حاضنات الأعمال في الجزائر.

وركزت دراسة **(KRIS AERTS and all،2007)** على حاضنات الأعمال الأوربية؛ وكيفية تحديد معايير اختيار فحص واختبار حاملي الأفكار، وضرورة تقييم حاضنات الأعمال من أجل تحسين أدائها، وأهم عنصر هو اختبار فشل ونجاح حاملي الأفكار في حاضنات الأعمال الأوربية.

أما الدراسة الرابعة **(Lambert opula، 2007)** ركزت على معرفة أثر وسائط الدعم على (م ص م)، والكفاءة الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد عملية الدعم من طرف الوسائط، والتركيز على الحوافز وإجراءات العمل لوسائط الدعم.

10) صعوبات البحث

يمكن حصر صعوبات البحث في العناصر التالية:

أ) نقص الدراسات الكيفية التي تعتمد على التحليل ببرنامج Nvivo؛

ب) تطلب برنامج NVIVO وقت للتمرن عليها والتعرف على تقنياته؛

ت) تحديد 65 صفحة للبحث مما يؤدي إلى عدم التوسع في الموضوع؛

ث) بعد مسافة آليات دعم (م ص م) محل الدراسة وضرورة التنقل في كل مرة.

11) خطوات الدراسة

تمّ تقسيم البحث إلى فصلين احتوى أولهما الإطار النظري للبحث الخاص بآليات دعم (م ص م) والمقاولاتية، فضلا عن سبعة مباحث تناولت ابتداءً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام كتمهيد لموضوع البحث، وخُصّ المبحث الثاني للحديث عن حاضنات الأعمال وتمحور المبحث الثالث حول مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات و **ANPT**، فيما تناول المبحث الرابع المتغير التابع وهو العمل المقاولاتي، وبعدها المبحث الخامس الذي تمركز حول الإبداع والابتكار، وتضمن المبحث السادس النظريات المفسرة لكل من المتغير المستقل والمتغير التابع لآليات دعم (م ص م) والعمل المقاولاتي، وأخيرا درسنا في المبحث السابع النموذج النظري وصياغة فرضيات.

أما في دراسة الحالة في الفصل الثاني فتم التركيز على التعريف بالمؤسسات محل الدراسة، وأهم الأهداف والخدمات التي تقدمها، وتمت الاستعانة ببعض الإحصائيات السنوية الخاصة بآليات الدعم لسنوات (2015 - 2016 -2017)، وتحليل أسئلة المقابلة نصف الموجهة مع عينة الدراسة، وبعد ذلك تحليلها بواسطة برنامج **NVIVO** إصدار رقم **10** مما يعطي مرونة أكبر في تكميم المقابلة في شكل إحصائيات، ويسهل اختبار فرضيات البحث وعرضها في الخاتمة.

الفصل الأول

الفصل الأول: آليات دعم (م ص م) والعمل المقاولاتي

تمهيد

تعدّ آليات دعم (م ص م) القاعدة الأساسية لبناء التنوع والنسيج المؤسساتي وتشجيع المبادرات المقاولاتية من خلال توفير بيئة عمل تتكيف والمتغيرات البيئية، وهذا بمختلف عمليات الدعم ومراحله من مرافقة وتكوين يسمحان للمقاول بتكوين خزان معرفي يمكنه من مباشرة نشاطه والتحكم الجيد في موارده بكفاءة وفعالية، وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهم الإحصائيات السنوية عليها، أما آليات دعم (م ص م) فسنركز على حاضنات الأعمال على المستوى العالمي وأهم خصائصها، ثم الانتقال بالبحث عن مراكز تسهيل (م ص م) في الجزائر تحديدا، أما العمل المقاولاتي فهو ركيزة أساسية في الوقت الراهن تقتضي لنجاحه تحقق عاملي الإبداع والابتكار لمواكبة مختلف التطورات والتغيرات البيئية.

المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(PME)

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد في دول العالم، نظرا لدورها الفعال في رفع الناتج الوطني الخام وهذا الأخير بدوره يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني وتنويع مصادر إيرادات الدولة، أما من حيث جانبها الاجتماعي فلها دورها أيضا في امتصاص معدلات البطالة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول وكذا المنظمات وذلك باختلاف معايير التصنيف المعتمدة ونذكر منها:

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1) كانت أولى محاولات إبراز هذا القطاع الهام والتعريف به قد تضمنها التقرير الخاص ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة والذي عرفها على أنها كل وحدة إنتاج مستقلة قانونا وتشغل أقل من **500** عامل وتحقق رقم أعمال أقل من **15** مليون دينار، واستثماراتها لا تتجاوز **10** مليون دينار وتأخذ أحد الأشكال التالية:

ـ المؤسسات التابعة للجماعات المحلية (مؤسسات ولائية وبلدية)،

- فروع المؤسسات الوطنية،
- الشركات المختلطة،
- المؤسسات المسيرة ذاتيا،
- المؤسسات الخاصة.[1]

[1] رابح خوني، ورقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ط1، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص33.

2) قدمت الوزارة تعريفا والمتضمن في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم **17/01** المؤرخ في **27** رمضان **1422** الموافق ل **2001/12/12** الذي يعد مرجعا لصالح المؤسسات ، كما جاء في المادة **4**: " تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات تشغل من (**1** إلى **250**) شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي **2** مليار دينار، ولا يتجاوز رقم حصيلتها السنوية **500** مليون دينار، وتستوفي معايير الاستقلالية".[1]

الجدول رقم (1): يمثل تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

صنف المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20 مليون دج	لا يتجاوز 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	لا يتجاوز 200 مليون دج	لا يتجاوز 100 مليون دينار
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	محصور بين 200 مليون دينار و2 مليار دينار	بين 100 و500 مليون دينار

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-78 الموافق ل 2001/12/12 المواد (7،6،5)، الجريدة الرسمية رقم 77 الصادرة في 2001/12/15، ص6.

3) يتضمن نص القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون رقم **17-02** المؤرخ في **11** ربيع الثاني سنة **2017** حسب المادة (**5**) من الجريدة الرسمية:

وجاءت هذه الاجراءات لدعم هذا الصنف من المؤسسات لاسيما ما يتعلق بإنشاء هذه المؤسسات والبحث والتطوير والابتكار وتطوير المناولة والدعم المالي" على أنها تعتبر مؤسسة صغيرة ومتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية كل مؤسسة إنتاج السلع والخدمات وتشغل من شخص واحد إلى **250** شخص دون أن يتجاوز رقم أعمالها السنوي **4 مليار دينار** وحصيلتها السنوية **1 مليار دينار**".[2]

ثانيا: تعريف منظمة العمل الدولية

المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المنشآت الانتاجية والحرفية التي لا تتميز بالتخصص ويديرها مالكها، ويصل عدد العاملين فيها إلى **250** عامل.[3]

[1] القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-78 الموافق ل 2001/12/12 المادة 4، الجريدة الرسمية رقم 77 الصادرة في 2001/12/15، ص5.

[2] الجريدة الرسمية، العدد 2، ص- ص 4- 5.

[3] مودع وردة، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، (رسالة ماستر)، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، 2015، ص24.

ثالثا: تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE

من خلال الجدول الآتي يتم تعريف وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم (2): يمثل تصنيف المؤسسات تبعا لتعداد العمال في دول OCDE

الدول / الحجم	مؤسسات صغيرة (عامل)	مؤسسات متوسطة (عامل)	مؤسسات كبرى (عامل)
بلجيكا	من 01 إلى 50	من 51 إلى 200	أكبر من 201
الولايات المتحدة الأمريكية	من 01 إلى 250	من 251 إلى 500	أكبر من 501
فلندا	من 01 إلى 50	من 51 إلى 200	أكبر من 201
بريطانيا	من 01 إلى 50	من 51 إلى 200	أكبر من 201
اليابان	من 01 إلى 49	من 50 إلى 500	أكبر من 501
سويسرا	من 01 إلى 20	من 21 إلى 100	أكبر من 101

المصدر: مودع وردة، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، (رسالة ماستر)، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، 2015، ص25.

من خلال الجدول نلاحظ أن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من دولة لأخرى حسب معيار عدد العمال وهذا يعود إلى عدة اعتبارات تخص كل دولة.

من خلال التعاريف السابقة نستنتج التعريف التالي:

" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل كيان اقتصادي يقوم بإنتاج السلع أو الخدمات في إطار قانوني يمكنها من ممارسة نشاطها، من أجل تلبية حاجات ورغبات المستهلك وتحقيق مقابل ذلك عائد مالي ".

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص والمزايا التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة وتجعلها أكثر ملاءمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول، ويمكن إبراز هذه الخصائص فيما يأتي:

1) **سهولة التأسيس:** تتميز هذه المؤسسات بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها، مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل تلك الشركات أو المؤسسات؛

2) **استقلالية الإدارة ومرونتها:** تتركز إدارة معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في شخص مالكها أو مالكيها لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها ويترتب على ذلك بساطة التنظيم المستخدم وسهولة التزود بالاستشارات والخبرات الجديدة؛

3) **إتاحة فرص العمل:** تستخدم هذه المؤسسات أساليب إنتاج و تشغيل غير معقدة، تساعد على توفير فرص العمل لأكبر عدد من العاملين، وبذلك تكفل امتصاص قوى العمل بمختلف مهاراتها وبمستويات إنتاجية مختلفة؛

4) **القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة:** يؤدي انخفاض تكاليف الفنون الإنتاجية وبساطتها ومرونة الإدارة والتشغيل إلى تسهيل عملية تكيف المؤسسات الصغيرة مع متغيرات التحديث والنمو والتطور، و بصفة خاصة فيما يتعلق بتلبية رغبات وأذواق المستهلكين، بعكس المؤسسات الكبيرة التي يصعب عليها تغيير خطط وبرامج وخطوط إنتاجها؛

5) **أداة للتدريب الذاتي:** تمثل هذه المؤسسات مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها بالنظر لممارستهم أعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية، مما يحقق اكتسابهم المزيد من المعلومات والمعرفة والخبرات؛

6) **ارتفاع جودة الإنتاج:** بالنظر لاعتماد المؤسسات الصغيرة على مجالات عمل متخصصة ومحددة فإن إنتاجها يتسم في الغالب بالدقة و الجودة لأن الجودة و الدقة هما قرينة التخصص وتركيز العمل، ذلك لأن العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على المهارة الحرفية وتصميم الإنتاج وفقا لأذواق المستهلكين؛

7) **غلبة الطابع المحلي:** تشبع هذه المؤسسات حاجات كل من المستهلك النهائي و المستهلك الوسيط المحلي، فهي تواجه في الغالب سوقا محدودة، إذ تلبي رغبات عدد محدود و مميز من المستهلكين بما يسمح بتغطية سريعة للسوق والتعرف على عادات الشراء وأنماط الاستهلاك؛

8) **تحقيق الانتشار الجغرافي للتوطن الصناعي:** تعتبر هذه المؤسسات وسيلة لانتشار التوطن الصناعي جغرافيا، فهي أداة لإحداث التطور الاجتماعي والاقتصادي ذلك لأن الحرفيين و صغار الصناع يتركزون في المناطق الحضرية، ونظرا لصغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنه يسهل توطينها بالقرب من المناطق التي توجد فيها مدخلات الصناعات الصغيرة... وهكذا تعمل المؤسسات الصغيرة في توسيع رقعة التنمية الصناعية؛

9) **قصر فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر:** تتميز هذه المؤسسات بارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات و أرقام الأعمال مما يمكنها من التغلب على طول فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر فيها ويقلل بالتالي من مخاطر الاستثمار الفردي فيها.[1]

[1] **ريحان الشريف، وهوام لمياء، دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم الابداع وتنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- التجربة الجزائرية بين الواقع والمأمول-، ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 18 و19 أفريل 2012، ص6.**

المطلب الثالث: أهم معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول السائرة في النمو

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة عوائق تؤدي إلى عدم الانطلاق الجيد للمقاول في إنشاء مؤسسته أو عوائق أثناء ممارسة نشاطه ما يؤدي به أحيانا إلى التوقف لفترات ما يؤدي إلى تكبد خسائر وتكاليف اضافية وهذا ما نجده خاصة في البلدان التي لا يزال نسيجها المؤسساتي هش وهذا راجع لعدة عوامل في بيئة المؤسسة.

1) **ضعف الاقتصاد**: ضعف أداء الاقتصاد الوطني يشير عائق رئيسي يجبر المقاولين على وقف أهدافهم، وهذا في دراسة للمقاولين في رومانيا من طرف أكدوا أن ضعف الاقتصاد هو ثالث أسوء عائق لتطوير المقاولاتية...؛

2) **مشكلة الاتصال مع بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: المشاكل البيئية هي عوامل بيئية خارجية لها تأثير على عالم الأعمال، وهذه العوامل هي البيئة الاقتصادية، والقانونية، والبنية التحتية المادية وغير المادية، ومؤسسات الدعم الحكومية وغير الحكومية، والقوى الاجتماعية والثقافية...؛

3) **وزن القطاع غير الرسمي**: هناك مشكلة أخرى وهو الطاع غير رسمي الذي ينتج عنه عبئ ضريبي والذي يفرض على أصحاب المشاريع، مما يشجعهم على الاستقرار في اقتصاد تحت الأرض...؛

4) **القيود المؤسساتية والفساد ونقص في البنى التحتية**: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عقبات تتمثل في نقص هياكل دعم المؤسسات والبنى التحتية، خاصة المؤسسات الصغيرة هم أكثر عرضة لهذه المشاكل، وهناك أدلة على الدول الاشتراكية السابقة في أوربا الوسطى والشرقية ترك الإرث الشيوعي مواطن ضعف مؤسساتية...؛

5) **صعوبة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية لا تزال تكافح من أجل النمو، وقد ظلت صعوبات التمويل مسألة طويلة الأمد، ولا يزال نقص رأس المال مشكلة في بلدان عديدة حتى في البلدان الصناعية...؛

6) **نقص في الموارد البشرية المؤهلة**: توجد في البلدان النامية أدلة متزايدة على النقص في اليد العاملة المؤهلة وعلى جميع المستويات، ولاسيما في المجالات التقنية، وتشكو المؤسسات من قيود تحسين الأداء وارتفاع معدل دوران الموارد البشرية ذات المهارة بين المؤسسات...[1]

[1] **Boudjemaa amroune, solutions aux problémes rencontrés par les PME, 1st ED, édition universitaires européennes, 2016, p13-15.**

المطلب الرابع: احصائيات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في الكشف الخاص بالمعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم رقم 30 لطبعة ماي 2017، الذي أقر مجموعة من الإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية 2016/12/31 والمعروضة في الجدول:

الجدول رقم (3): يمثل احصائيات PME إلى غاية 2017/06/31

العدد الإجمالي PME		**1060289**
PME التي أنشأت في السداسي الأول لسنة 2017		**4166**
PME التي أوقفت النشاط (القطاع الخاص)		**9941**
PMI (القطاع الخاص)		**92804**
PME (القطاع العام)		**264**
كثافة PME (عدد PME لكل 1000 شخص)	**جميع الحالات القانونية ل PME / المعدل العالمي**	**45\23**
	الأشخاص المعنويون الخواص / المعدل العالمي	**45\17**
عدد العمال		**2601958**
الواردات (مليون دولار)		**22986**
الصادرات (مليون دولار)		**18141**

المصدر: موقع وزارة الصناعة والمناجم، التقرير السداسي لنوفمبر 2017، WWW.MDIPI.GOV.DZ، تاريخ الدخول للموقع 2018/3/26.

من خلال الإحصائيات الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم نلاحظ تجاوز عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عتبة المليون مؤسسة والتي بلغت **1060289**مؤسسة في القطاعين العام والخاص، أما المؤسسات التي أنشأت سنة **2017** فبلغت **4166** مؤسسة، أما المؤسسات التي أوقفت نشاطها في السداسي الأول لسنة **2017** فبلغت **9941** مؤسسة في القطاع الخاص، أما عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية للقطاع الخاص فبلغ **92804** مؤسسة، وفيما يخص القطاع العام يوجد **264** مؤسسة، وبلغ عدد العمال **2601958** عامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا هناك ما يعادل **23** مؤسسة من المعدل العالمي **45** مؤسسة لكل **1000** نسمة، أما مبلغ الواردات ل **PME** بلغ **22986** مليون دولار مقابل **18141** مليون دولار من الصادرات، بعجز بلغ **4845** مليون دولار.

الجدول رقم (4): يمثل العدد الإجمالي ل PME في 2017/06/31

	نوع PME	عدد PME	%
1	**PME القطاع الخاص**		
	الأشخاص المعنويون	**595810**	**56.94**
	الأشخاص الطبيعيون	**464215**	**43.78**
	المهن الحرة	220516	20.79
	النشاطات الحرفية	243699	22.98
	المجموع 1	**1060025**	**99.98**
2	**PME القطاع العام**		
	الأشخاص المعنويون	**264**	**0.02**
	المجموع 2	**264**	**0.02**
	المجموع	**1 060289**	**100**

المصدر: موقع وزارة الصناعة والمناجم، التقرير السداسي نوفمبر 2017، WWW.MDIPI.GOV.DZ، تاريخ الدخول للموقع 2018/3/26.

من خلال الجدول المولي نلاحظ أن القطاع الخاص يستحوذ على **99.98%**من مجموع **PME** في الجزائر، فالمؤسسات ذات الشخصية المعنوية بلغ عددها **595810** مؤسسة بنسبة **56.94%**، أما الأشخاص الطبيعيون بلغ **464215** مؤسسة بنسبة **43.78%**، أما القطاع العام فيساهم ب **264** مؤسسة للسداسي الأول سنة **2017** بنسبة **0.02%**.

الجدول(5): يمثل نسبة وعدد PME حسب كل تصنيف في 2017/06/31

نوع PME	عددPME	%
TPE (أقل من 10 عمال)	1035891	97.7
PE (من 10 – 49 عامل)	21202	2.00
ME (من 50 – 249 عامل)	3196	0.30
المجموع	1060289	100

المصدر: موقع وزارة الصناعة والمناجم، التقرير السداسي ماي 2017، WWW.MDIPI.GOV.DZ، تاريخ الدخول للموقع 2016/10/11.

الشكل رقم (1): يمثل النسب المئوية للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في 2017/06/31

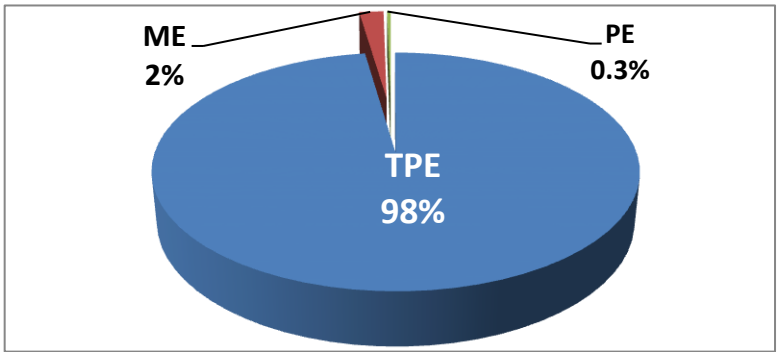

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج EXCEL

من خلال الجدول الخاص بتقسيم ***PME*** حسب معيار عدد العمال، فقد بلغت المؤسسات الصغيرة جد (المصغرة) التي عدد عمالها لا يتجاوز **10** عمال **1035891** مؤسسة، واستحوذت على نسبة قدرها **98%**، أما المؤسسات الصغيرة التي ينحصر عدد عمالها بين (**10** –**49** عامل) بلغت **21202** مؤسسة بنسبة **2%**، أما المؤسسات المتوسطة بلغت **3196** مؤسسة بنسبة تقدر ب **0.30%** خلال السداسي الأول لسنة **2017**.

مما نستنتج بأن التوجه المؤسساتي في الجزائر نحو المؤسسات المصغرة التي لا يتجاوز عدد عمالها **10** عمال وعادة ما نجد هذا النوع في المؤسسات العائلية، وأيضا هو ناتج عن سياسات الدولة في دعمها من خلال الهيئات الوطنية مثل **ANSEJ** و **CNAC** التي تسعى إلى تعزيز النسيج المؤسساتي.

المبحث الثاني: حاضنات الأعمال

تعتبر آليات دعم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين العوامل الرئيسية التي تساهم في نجاحها، وتعتبر حاضنات الأعمال أهم الآليات التي اثبتت نجاعتها في العديد من دول العالم لما لها من دعائم مساندة فعالة تمكن المقاولين من تخطي العقبات التي تواجههم سواء من جانب المرافقة والاستشارات أو من خلال الدعم المالي من خلال نسيج العلاقات مع مختلف الأطراف الفاعلة في المجال التمويلي.

المطلب الأول: مفهوم حاضنات الأعمال

أولا: تاريخ حاضنات الأعمال

يرجع تاريخ حاضنات الأعمال إلى أول مشروع تمت اقامته في مركز التصنيع المعروف باسم **Batavia** في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك عام **1959** عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في اقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم، ولاقت هذه الفكرة نجاحا كبيرا وخاصة أن هذا المبنى كان يقع في منطقة أعمال وقريبا من عدد من البنوك ومناطق تسوق ومطاعم، وتحولت هذه الفكرة فيما بعد إلى الحاضنة، ومنذ **1959** هناك الآلاف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أقيمت في هذا المركز، والذي يعمل حتى الآن تحت الاسم القديم **Batavia industrial center**، وفي أعوام الثمانينات تحديدا سنة **1984** حينما قامت هيئة المشاريع الصغيرة بوضع برنامج تنمية واقامة عدد من الحاضنات وفي ذلك العام لم يكن يعمل في الولايات المتحدة الأمريكية سوى **20** حاضنة فقط والتي ارتفع عددها بشكل كبير، خاصة عند قيام الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال **(NBIA)** سنة **1985** من خلال بعض رجال الصناعة الأمريكيين، وهي مؤسسة خاصة تهدف إلى تنشيط تنظيم صناعة الحاضنات، وفي عام **1997** وصل عدد الحاضنات إلى **550** حاضنة[1]،

وإلى نهاية سنة **2012** حسب الاتحاد الآسيوي لحاضنات الأعمال (AABI) بلغ عدد حاضنات الأعمال في بعض دول أسيا كما هو في الجدول الآتي:

الجدول(6): يمثل عدد الحاضنات والمؤسسات المحتضنة لبعض دول آسيا سنة 2012

الدول	عدد الحاضنات	عدد المؤسسات المحتضنة
الصين	670	45000
كوريا	279	4770
اليابان	190	2375
سنغافورة	120	1800
الهند	110	800
ماليزيا	110	2000

المصدر: فوزي عبد الرزاق، اشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل: رؤية مستقبلية (حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري)، سبتمبر 2014، ص196.

[1] **ليث عبدالله القهيوي، وبلال محمود الوادي، ط1، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص122.**

ثانيا: تعريف حاضنات الأعمال

تختلف تعاريف حاضنات الأعمال حسب كل مفكر والزاوية التي يركز عليها ولكن كلها تصب في جوهر واحد تقوم عليه هذه الحاضنات ونذكر من بين التعاريف:

1) حسب الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال (**NBIA**): هي هيئات تهدف لمساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفر لهم الوسائل والدعم اللازمين والخبرات، والأماكن، والدعم المالي لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات؛[1]

2) حاضنات الأعمال هي البيئة المتكاملة من التسهيلات والآليات المدعمة لرواد الأعمال في إدارة وتنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورعايتها لمدة محدودة بما يكفل لها فرصا أكبر للنجاح حتى تتمكن من البقاء والاستمرارية والنمو، ويقلل من حجم المخاطر واحتمالات الفشل التي تصادفها؛[2]

3) حاضنات الأعمال هي عبارة عن عملية وسيطة بين مرحلة بدئ النشاط ومرحلة النمو لمنشآت الأعمال، وهذه العملية تحتوي على تقديم وتزويد المبادرين بالخبراء والمعلومات والأدوات اللازمة لنجاح المشروع؛[3]

4) حاضنات الأعمال تعمل في اطار مركز مختص في تقديم برامج تدريب خاصة واستشارات مالية لمجموعة من الراغبين بدخول عالم الأعمال تفرز بعدها عدد من الرياديين الذين يرغبون بالمواصلة لبدء العمل في تأسيس مشاريعهم الخاصة، فتقدم خدمات استشارية، مالية وقانونية، ووضع خطط مفصلة حول التمويل وبرامج السيولة، وخطط وأساليب الانتاج والتسويق.[4]

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج من التعاريف السابقة أن حاضنات الأعمال هي عبارة عن مراكز تعمل على دعم الأفكار الابداعية وتوفير التسهيلات اللازمة لأصحاب هذه الأفكار، من التكوين في مجال الأعمال وربط المشروع بشبكة من العلاقات الخارجية.

---

[1] **ريحان الشريف، وهوام لمياء، مرجع سبق ذكره، ص10.**

[2] **فوزي عبد الرزاق، اشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل: رؤية مستقبلية (حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري)، سبتمبر 2014، ص188.**

[3] **المرجع نفسه، ص188.**

[4] **محمود حسين الوادي، دور حاضنات الأعمال في التنمية الاقتصادية "مع الاشارة للتجربة الأردنية"، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 7، 2010، ص10.**

المطلب الثاني: أنواع حاضنات الأعمال

تمثل حاضنات الأعمال أحد أهم أنواع الدعم التي يتم تصميمها لمساندة أصحاب الأفكار الابداعية والابتكارية الجديدة من أجل إقامة المشاريع الجديدة بمختلف أنواعها، ومساعدتها على التكون والنمو، ومن هذه الأنواع:

1) **حاضنة المشاريع العامة " غير التكنولوجية "**

وهي الحاضنة التي تتعامل مع المشاريع الصغيرة ذات التخصصات المختلفة والمتنوعة في كل المجالات الانتاجية والصناعية والخدمية دون تحديد مستوى تكنولوجي لهذه المشاريع، وترتكز في جذب مشاريع الأعمال الزراعية أو الصناعات الهندسية الخفيفة أو ذات المهارات الحرفية المتميزة من أجل الأسواق الإقليمية بالدرجة الأولى؛[1]

2) **حاضنات تكنولوجية**

هي حاضنات للدعم العلمي والتكنولوجي التي تقام داخل الجامعات ومراكز البحث، وتهدف للاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية وتحويلها إلى مشاريع ناجحة من خلال الاعتماد على البنية الأساسية لهذه الجامعات بالإضافة إلى الباحثين والخبراء في مجالاتهم، ودعم هذه النوعية الجديدة من الشراكة التكنولوجية/الاقتصادية يمكن إعادة تعريف الدور الذي يمكن أن تلعبه المعاهد البحثية والجامعات في عملية التنمية الاقتصادية في عالمنا المعاصر، من خلال انتاج وتسويق التكنولوجيات الجديدة والمتطورة؛

3) **حاضنات الأعمال الدولية**

ترتكز هذه الحاضنات على التعاون الدولي والمالي والتكنولوجي بهدف تسهيل دخول الشركات الأجنبية إلى هذه الدول من ناحية، وتطوير وتأهيل الشركات الوطنية للتوسع والاتجاه إلى الأسواق العالمية؛

4) **الحاضنات المفتوحة " الحاضنات بدون جدران "**

تمثل الحاضنات التي تقام من أجل تنمية وتطوير المشاريع والصناعات القائمة بالفعل، حيث تقام في أماكن التجمعات الصناعية لتعمل كمركز متكامل لخدمة ودعم المشاريع المحيطة، وتقوم الحاضنات المفتوحة بكافة أنشطة المشاريع التقليدية من حيث العمل كجهة وسيطة بين المشاريع والمراكز البحثية والجامعات، ومعامل الأبحاث ومراجعة الجودة والجهات الادارية والحكومية وتوفير الدعم التسويقي والاداري والفني مع تقديم الاستشارات اللازمة لنمو المشاريع.[2]

[1] **ليث عبدالله القهيوي، وبلال محمود الوادي، مرجع سبق ذكره، ص128.**
[2] **المرجع نفسه، ص128-129.**

المطلب الثالث: دور حاضنات الأعمال في تنمية النسيج الاقتصادي والصناعي

لحاضنات الأعمال دور فعال في تشجيع مبادرات أصحاب الأفكار والمشاريع في تجسيدها إلى مؤسسات ناشئة، وهذا ما يساعد في تعزيز النسيج المؤسساتي، ومن الأدوار التي يمكن للحاضنة أن تلعبها نجد:

1) **تشجيع انشاء وتنمية المشاريع الجديدة**: إن دعم المشاريع الناشئة الجديدة ورفع فرص نجاحها هي الوظيفة الأولى للحاضنات، وتتم من خلال توفير جميع أنواع الدعم المالي والاداري والتسويقي والتوصل إلى شبكة دعم مجتمعي والعمل على تنميتها والتسويق للمنتجات والخدمات التي تقدمها، وتبني المشاريع القائمة على التكنولوجيا والمرتبطة بالجامعات ومراكز البحوث؛

2) **تنمية المجتمع المحلي**: تنمية وتنشيط المجتمع المحلي المحيط بالحاضنة من خلال تطوير بيئة الأعمال، وإقامة مشاريع في مجالات تنمية هذا المجتمع وجعل الحاضنة نواة تنمية اقليمية ومحلية، ومركز لنشر روح العمل الحر لدى جموع الشباب والراغبين في الالتحاق بسوق العمل؛

3) **دعم التنمية الاقتصادية**: من خلال اقامة أنشطة اقتصادية جديدة، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو عالية للمشاريع المشتركة بالحاضنة، حيث أن هذه المؤسسات تقوم بدفع الضرائب والرسوم، وتنشيط عمليات الانتاج والتصدير والتوريد وكلها عمليات تدر موارد مالية على ميزانيات الدول؛

4) **دعم التنمية الصناعية والتكنولوجية**: تركز الحاضنات التكنولوجية على رعاية وتنمية الأفكار الابداعية والأبحاث التطبيقية، والعمل على تحويلها من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة التنفيذ، والتي تعتبر كأهم آليات التطور التكنولوجي، وتعمل الحاضنات على نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة وتحديث عمليات الانتاج بشكل أسرع.[1]

[1] ليث عبد الله القهيوي، وبلال محمود الوادي، مرجع سبق ذكره، ص131-132.

المبحث الثالث: مشاتل المؤسسات، مراكز التسهيل والوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية في الجزائر

توجه المشرع الجزائري نحو وضع أسس لدعم المؤسسات والمشاريع من خلال تفعيل آليات من شأنها دعم النسيج المؤسساتي، فمرافقة أصحاب المشاريع لها دور كبير في تشجيع العمل المقاولاتي، وهذا الأخير يعتبر كمحرك للاقتصاد والسبيل إلى بناء قاعدة للدفع بعجلة التنمية في الجزائر.

الجدول رقم (7): يمثل عدد مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل في الجزائر لسنة 2017

	مراكز التسهيل	مشاتل المؤسسات
الهياكل المشغلة	26	16
هياكل قيد الانجاز	1	6
المجموع	27	22

Source : bulletin d'information statistique de la PME, ministère de l'industrie et des Mines, N31, Edition May 2017, p20.

يمثل الجدول عدد هياكل مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات في الجزائر في نهاية سنة **2017**، حيث بلغ عدد الهياكل المشغلة **26** مركز، وعدد الهياكل قيد الإنجاز بلغ مركز واحد، بمجموع كلي قدره 27 مركز تسهيل للمؤسسات.

في حين بلغ عدد مشاتل المؤسسات سنة **2017** في الجزائر 22 مشتلة، وعدد المشاتل المشغلة 16 مشتلة، بينما عدد المشاتل التي هي قيد الإنجاز بلغت 06 مشاتل.

المطلب الأول: مشاتل المؤسسات في الجزائر

يتضمن القانون التنفيذي **03-78** المؤرخ في **24** ذي الحجة عام **1423** الموافق **25** فيفري سنة **2003**، المواد من
(**1-9**) من الجريدة الرسمية يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات.

أولا: تعريف مشاتل المؤسسات

هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتكون المشاتل في احدى الأشكال التالية:

1) **المحضنة**: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛
2) **ورشة الربط**: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية؛
3) **نزل المؤسسات**: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في ميدان البحث.

تنشأ هذه المشاتل بموجب مرسوم تنفيذي وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

[1] **الجريدة الرسمية، العدد 13، ص13-15.**

ثانيا: أهداف مشاتل المؤسسات

1) تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي،
2) المشاركة في الحركة الاقتصادية من مكان تواجدها،
3) تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد،
4) ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة،
5) تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل،
6) العمل على أن تصبح على المدى المتوسط عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي من مكان تواجدها.

ثالثا: مهام مشاتل المؤسسات

1) استقبال واحتضان المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع؛
2) تتولى المشاتل فيما يتعلق بتسيير محلات احتضان أصحاب المشاريع بوضع محلات تحت تصرفهم تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة واحتياجات المشروع؛[1]
3) تضع تحت تصرف المؤسسات المحتضنة تجهيزات المكتب ووسائل الإعلام الآلي وخدمات المكالمات الهاتفية وطبع الوثائق واستهلاك الغاز والكهرباء والماء؛
4) تتولى المشتلة فيما يخص الاستشارة المقدمة للمؤسسات، ومرافقة ومتابعة أصحاب المشاريع قبل انشاء مؤسساتهم وبعده؛
5) وزيادة على وظيفة الاستشارة في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي، وتقدم المشتلة لأصحاب المشاريع دعما يتمثل في تلقينهم مبادئ تقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع.[2]

مما سبق نجد أنه يوجد اختلاف في تصنيف حاضنات الأعمال على ما هو قائم المستوى الدولي وعلى مستوى الجزائر، التي تعتبر أن الحاضنة تختص فقط في بقطاع الخدمات أما على المستوى الدولي تقوم الحاضنة بالتكفل بالأفكار وتعمل على توفير مناخ الأعمال الملائم لها مع توفير المعدات والأجهزة، وتكون الفكرة غير مسجلة وذلك في حدود **3** سنوات حتى تصبح مؤسسة ناشئة **up– Start**، ثم يأتي دور المشتلة كمكمل لعمل الحاضنة فتقوم بتسجيل الفكرة والمساهمة في نموها.

[1] **الجريدة الرسمية، العدد 13، ص13-15.**
[2] **الجريدة الرسمية، العدد 13، ص13-15.**

المطلب الثاني: مراكز تسهيل المؤسسات في الجزائر

يتضمن القانون التنفيذي **03-79** المؤرخ في **24** ذي الحجة عام **1423** الموافق **25** فيفري سنة **2003**، المواد من(**1-9**) من الجريدة الرسمية الذي يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها.

أولا: تعريف مراكز التسهيل

هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تنشأ بموجب مرسوم تنفيذي وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: أهداف مراكز تسهيل المؤسسات

1) وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين؛
2) تطوير ثقافة المقاولة؛
3) ضمان تسيير الملفات التي تحظى بمساعدات الصناديق المنشأة لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا للتنظيم المعمول به؛
4) تشجيع تطوير التكنولوجيات الحديثة لدى حاملي المشاريع؛
5) انشاء مركز التقاء بين عالم الأعمال والمؤسسات والادارات المركزية أو المحلية؛
6) الحث على تثمين البحث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية؛
7) تثمين الكفاءات البشرية وعقلنة استعمال الموارد المالية؛
8) انشاء قاعدة معطيات حول الكثافة المكانية لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحول ترقب التكنولوجيات؛
9) نشر الأجهزة الموجهة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها؛
10)مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي.

ثالثا: مهام مراكز تسهيل المؤسسات

1) دراسة الملفات التي يقدمها حاملو المشاريع أو المقاولون والاشراف على متابعتها؛
2) تقديم خدمات الاستشارة في مجال التسيير والتسويق واستهداف الأسواق وتسيير الموارد البشرية وكل الأشكال الأخرى المحددة في سياسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
3) دعم تطوير القدرة التنافسية؛
4) اعداد مخطط التطوير ومخطط الأعمال؛
5) الاستشارة التكنولوجية المسبقة عن طريق تدخل خبير من أجل دراسة العوائق التقنية المرتبطة بالدعم التكنولوجي؛[1]

[1] **الجريدة الرسمية، العدد 13، ص 18-19.**

6) المساعدة في الابتكار وتحويل التكنولوجيا عن طريق التغطية المحتملة و/أو الجزئية للمصاريف المنفقة مع مخابر البحث لتطوير المشاريع المبتكرة.[1]

المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية ANPT

يتضمن المرسوم التنفيذي **04-91** المؤرخ في **3** صفر عام **1425** الموافق 24 فيفري سنة **2004**، المواد من**(1-7)** من الجريدة الرسمية الذي يحدد الطبيعة القانونية للوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية.

أولا: تعريف الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية

المادة (1): هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تسمى "الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها"، تخضع الوكالة في علاقاتها مع الدولة للقواعد الإدارية وتعد تاجرة في علاقاتها مع الغير.
المادة (2): تخضع الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، ويكون مقرها في مدينة الجزائر.
المادة (3): تتولى الوكالة مهمة الخدمة العمومية وفقا لترتيبات دفتر الشروط العامة الذي يصادق عليه بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بتكنولوجيات الإعلام والاتصال والوزير المكلف بالمالية.
المادة (4): تزود الوكالة بصندوق ابتدائي يحدد مبلغه بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بتكنولوجيات الإعلام والاتصال والوزير المكلف بالمالية.[2]

ثانيا: المهام والصلاحيات

الوكالة أداة الدولة في مجال تصور وتنفيذ السياسات الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتتولى الوكالة بهذه الصفة المهام التالية:

1) إعداد واقتراح عناصر استراتيجية وطنية في مجال ترقية وتنمية الحظائر التكنولوجية؛
2) تصور ووضع حظائر تكنولوجية موجهة إلى تعزيز الطاقات الوطنية قصد ضمان تنمية تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
3) إقامة تآزر بين مختلف المؤسسات الوطنية للتكوين العالي والبحث والتطوير الصناعي وكذا المؤسسات المستعملة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال حول برامج تنمية الحظائر التكنولوجية؛
4) اقتراح التدابير التشريعية والتنظيمية الرامية إلى ترقية وتنمية الحظائر التكنولوجية؛
5) توفير الشروط المادية، ووضع المنشآت الأساسية الضرورية لتأدية مهامها.

[1] **الجريدة الرسمية، العدد 13، ص 18-19.**
[2] **الجريدة الرسمية، العدد 19، ص7– 8.**

حسب المادة (6): تسهر الوكالة داخل محيط الحظائر التكنولوجية على ما يلي:

1) التنسيق مع الهياكل المعنية بشأن كل تصرف يتعلق بتخطيط أو تنمية الفضاءات الموكلة لها؛
2) الحفاظ على أمن ومراقبة المجال وكذا تنظيم ووضع المساعدات المتبادلة بين مختلف المتدخلين ومتعاملي الحظائر التكنولوجية؛
3) متابعة وتنسيق صيانة المنشآت المشتركة؛
4) تنظيم وتنشيط المصالح المشتركة لمجموع متعاملي الحظائر التكنولوجية وتنفيذها ومتابعتها.[1]

كما تكلف الوكالة بما يلي:

1) تسيير البرامج الممنوحة في إطار الاستثمار في الحظائر التكنولوجية وتنفيذها ومتابعتها؛
2) تسيير الأملاك المخصصة لها والتي تتحصل على الانتفاع بها؛
3) تكوين بنك معطيات يتعلق بميدان اختصاصها؛
4) إعداد أو العمل على إعداد دفاتر الشروط التقنية؛
5) تعريف القواعد والمقاييس التقنية داخل محيط الحظائر التكنولوجية.

حسب المادة (7): من أجل القيام بمهامها والوصول إلى الأهداف، تقول الوكالة للقيام ب:

1) إبرام كل صفقة أو اتفاق مع الهيئات الوطنية و/أو الأجنبية فيما يتعلق بمجال نشاطها؛
2) تنظيم أو المشاركة في الملتقيات والندوات والمنتديات واللقاءات والأيام الدراسية حول موضوعها؛
3) إنجاز كل عملية صناعية وتجارية وعقارية ومنقولة ذات صلة بنشاطها ومن شأنها تسيير تنميتها،
4) القيام بالاقتراض بكل أنواعه.[2]

ثالثا: الحظائر التكنولوجية الموجودة بالجزائر

1) الحظيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله "الجزائر العاصمة"، عملية منذ فيفري **2009**؛
2) الحظيرة التقنية بورقلة (شكلية)، دشنت في **1 مارس2012**.

في إطار التنمية الخماسي**2010 –2014** الخاص بالوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية:

1) **03** حظائر تكنولوجية جهوية (عنابة، وهران، ورقلة)؛
2) **04** حظائر تكنولوجية أخرى (سطيف، بوغزول، قسنطينة، وحاضنة بغرداية).[3]

[1] **الجريدة الرسمية، العدد 19، ص7– 8.**
[2] **الجريدة الرسمية، العدد 19، ص7– 8.**
[3] **،تاريخ الدخول للموقع 2017/12/6 الموقع الرسمي لوزارة البريد http://www.mpttn.gov.dz/ar/content/agences وتكنولوجيا الاعلام والاتصال**

المبحث الرابع: ماهية المقاولاتية

كانت ولا زالت حكومات الدول تسعى لتوفير مناصب العمل للشباب في المؤسسات العمومية، من أجل امتصاص وتقليص معدلات البطالة والعمل على الاستثمار في المورد البشري، ولكن في الاقتصاديات الكبيرة يتم الاعتماد على القطاع الخاص الذي يمنح فرصا أكبر في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة من خلال المبادرات المقاولاتية لتحويل أفكار إبداعية وتجسيدها إلى ابتكارات على أرض الواقع، وهذا راجع إلى تعزيز الفكر المقاولاتي وثقافة إنشاء مؤسسات لجميع فئات المجتمع وخاصة الفئات المثقفة وخريجي الجامعات، وتحسين ظروف الدعم بوضع استراتيجية لإنشاء هيئات فعالة داعمة للمشاريع في الجانب التمويلي والمرافقة بتنظيم دورات تكوينية حول مبادئ التسيير ومتابعة سيرورة المؤسسة، لضمان فعالية وكفاءة المقاول، وبعد تأقلم المؤسسة مع بيئتها يصبح المقاول قادرا على تحقيق أرباح وتوفير إيرادات للدولة من خلال دفع الضرائب، وتوفير مناصب عمل وتوسيع النسيج المؤسساتي، وتصبح كتجربة ناجحة لمقاولين جدد يسعون إلى تحمل المخاطرة واستثمار رؤوس الأموال.

المطلب الأول: تطور مفهوم المقاولاتية

تطور مفهوم المقاول مع مرور الزمن وذلك بتطور النشاط الاقتصادي، ففي فرنسا وخلال العقود الوسطى كانت كلمة "المقاول" تعني الشخص الذي يشرف على مسؤولية ويتحمل أعباء مجموعة من الأفراد، ثم أصبح يعني الفرد الجريء والذي يسعى من أجل تحمل مخاطر اقتصادية، وفي القرن **16** و**17** كان يعتبر المقاول هو الفرد الذي يتجه لأنشطة المضاربة، فالمصطلح لا يعبر عن العمل الصناعي ولا على السوق ولا على التفاوض، بل الشخص الذي يجري عقد مع الملك من أجل بناء مبنى عمومي أو الذي يضمن التموين للجيش.

خلال سنة **1755** قام كل من **ألمبر** t**alembe** و**ديدور** و**diderot** بتعريف المقاول على أنه الشخص الذي يتكفل بإنجاز عمل ما، وفي ظل الثورة الصناعية أصبح المقاول هو الوسيط بين العرض والطلب وكان نادرا ما يعبر عن المنتج ويمتاز بموقفه في الاقبال على القيام بعمل مخاطر، ثم أصبح في مرحلة التصنيع الذي هو الحجر الأساسي للتنمية الاقتصادية، فهو ينتج ويجدد مع الاستمرار في فكرة تقبل تحمل المخاطر.[1]

وتوجد عدة وجهات نظر حول ظهور المقاولاتية، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث أصناف وهي:

- نظرة الاقتصاديين،
- نظرة علماء الاجتماع،
- نظرة علماء النفس.

[1] صندرة سايبي، محاضرات في إنشاء مؤسسة، جامعة قسنطينة 2 "عبد الحميد مهري"، 2015، ص7 – 8.

أولا: نظرة الاقتصاديين

كان المقاول والمقاولاتية نقطة اهتمام الاقتصاد في وقت مبكر سنة **1755**، والمصطلح تم إدخاله للاقتصاد من قبل **CANTILLAN**، ولكن هذا المصطلح اشتهر أولا من قبل **J.B SAY**وترجم بشكل مختلف للإنجليزية كالتاجر والمغامر وصاحب العمل على الرغم من أن المعنى الدقيق هو "متعهد المشروع"، ثم قام **J.S.MILLE** بتشهيره في انجلترا.

ووفقا للاقتصاديين من جانب المقاولاتية والنمو الاقتصادي فإن المقاول سيأخذ مكان في هذه الحالات، أما الحوافز الاقتصادية هي الدافع الرئيسي لتوجيه النشاطات المقاولاتية.

وهم يعتقدون اعتقادا راسخا أن التنمية الجيدة للسوق والسياسات الاقتصادية الفعالة تعزز الروح المقاولاتية بشكل كبير، ويوجد كل من **j.R HARRIS** و**G.F PAPANIK** هم الدعاة الرئيسيين لهذه النظرية، ووفقا لهم فإن الحوافز الاقتصادية هي المحرك الرئيسي للأنشطة المقاولاتية وفي بعض الحالات ترتبط هذه الحوافز مع المكاسب الاقتصادية، وبالتالي تعتبر شروط كافية لظهور الصناعة.
ويرجع عدم وجود المشاريع إلى أنواع مختلفة كعيوب السوق وعدم كفاءة السياسات الاقتصادية.

ثانيا: نظرة علماء الاجتماع

يرى أصاحب هذا التوجه أن عرقلة المقاولاتية بسبب النظام الاجتماعي أمر يدعو إلى التقليل من الفرص الابداعية: الأعراف والقيم، وصلابة الوضع، ومقاطعة الأفكار الجديدة والممارسات الفكرية فتجتمع لتنشئ جوا ينافي التجربة والابداع.

وقد برر علماء الاجتماع أسباب ذلك إلى أن روح المبادرة تنشأ تحت إطار ثقافة اجتماعية خاصة، ووفقا للعقوبات (الحدود) الاجتماعية، فالقيم الثقافية والاجتماعية هي مسؤولة عن ظهور المقاولاتية فهي قناة العمل الاقتصادي الذي يولد العمل المقاولاتي.

فحسب**COCHRAN** فالمقاول يمثل نموذجا لشخصية المجتمع ويعتمد أداءه على مواقفه الخاصة اتجاه عمله، وقيم المجتمع هي أهم محدد للمواقف والدور المتوقع، وحسب **HOSELITZ** يتوقع أن الجماعات الثقافية تعزز روح المقاولاتية والتطور الاقتصادي والتشجيع على الإبداع والابتكار، ووفقا لقناة **STOKES**تعتبر أن للقيم الثقافية والاجتماعية والفرص الشخصية كشروط لحركة الفرد نحو المقاولاتية الصناعية.

ثالثا: نظرة علماء النفس

إن ظاهرة تطور روح المبادرة تم النظر إليها وشرحها وتفسيرها بشكل مختلف، ومن بين الذين أكدوا على أن الجوانب النفسية تساهم في نجاح روح المبادرة **J. SCHAMPITER** و **Mcclellan** و **HAGEN AND KUNKAL**.[1]

ويؤكد **MCCLELLAN في هذا الإطار** على أهمية وجود الحاجة لتحقيق الإنجاز، وذلك يدفع الناس نحو الأنشطة المقاولاتية، ويتم غرس هذا الدافع للإنجاز من خلال تربية الأطفال على الممارسات التي تؤكد معايير التميز والاعتماد على الذات، والأشخاص ذوي الدافع العالي للإنجاز يميلون للاهتمام الشديد والرغبة في تحمل المسؤولية والرغبة أيضا في تدابير ملموسة لأداء المهام.

ومن نموذج **KUNKEL** السلوكي الذي يعنى بالأنشطة بين الأفراد وعلاقاتهم الاجتماعية المحيطة، والظروف المادية في الوقت السابق والحاضر؛

والسلوك الريادي هو وظيفة من البنية الاجتماعية المحيطة سواء في الماضي والحاضر، ويمكن أن يكون متأثر بالحوافز الاقتصادية والاجتماعية، وحسب علماء النفس فإن روح المبادرة من المرجح أن تظهر عندما يكون المجتمع لديه إمدادات كافية من الأفراد الذين يمتلكون خصائص نفسية معينة، وهذه الخصائص هي:

- قدرة المؤسسة على رؤية الأشياء بطريقة محددة (الرؤية)؛
- الطاقة والإرادة والعقل للتغلب على العادات الثابتة للفكر؛
- الرغبة في القيام بشيء ما؛
- تحقيق حلم؛
- القدرة على الصمود أمام المعارضة الاجتماعية؛
- الرغبة العالية لتحقيق الإنجاز.

وأخيرا فكل وجهة نظر غير مكتملة ولا أحد منها هو الصحيح أو الخطأ، وتتأثر المقاولاتية من عوامل متعددة وبالتالي لا يوجد عامل وحيد في حد ذاته يمكن أن يلم بالمقاولاتية، ولهذا فالمقاولاتية هي نتيجة مجموعة معقدة ومتنوعة ومزيج من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية وعوامل أخرى.[2]

[1] **https://l.facebook.com/l.php?u=https%3A%2F%2Fecestudy.files.wordpress.com%2F2015%2F02%2Ftheories-of-entrepreneurship.pdf&h=ATOfsFH_eXF2afSBn2-oY1DZPvkm2qtlW0pj9xQYjvZfAh_j7DmPxbSVN7CTMZ_SWg5-zJCnAb5Y-4GK5WFF-qIBNGAZcrtpbxksBHYmYjgJIy-Bzc5JSJ0ylTOFgIUWCLfzflCLH9-a.date de vu le site : 26/11/2017**.

[2] **https://l.facebook.com/l.php?u=https%3A%2F%2Fecestudy.files.wordpress.com%2F2015%2F02%2Ftheories-of-entrepreneurship.pdf&h=ATOfsFH_eXF2afSBn2-oY1DZPvkm2qtlW0pj9xQYjvZfAh_j7DmPxbSVN7CTMZ_SWg5-zJCnAb5Y-4GK5WFF-qIBNGAZcrtpbxksBHYmYjgJIy-Bzc5JSJ0ylTOFgIUWCLfzflCLH9-a. date de vu le site : 26/11/2017.**

المطلب الثاني: مفهوم المقاول والمقاولاتية

من خلال التطور التاريخي لمصطلح المقاول والمقاولاتية لا يوجد تعريف موحد لهما وبالتالي سيتم التطرق لأهم الرواد الذين ساهموا في تعزيز هذا الفكر.

أولا: تعريف المقاولاتية

من خلال الجدول الآتي سيتم التطرق لأهم التعاريف التي جاء بها المفكرون في المقاولاتية

الجدول رقم (8): يمثل مجموعة تعاريف للمقاولاتية حسب كل مفكر

المصدر	التعريف
Knight (1921)	المقاولاتية هي الأرباح التي تأتي من تحمل الخطر وعدم التأكد.
Schampiter (1934)	المقاولاتية هي تنفيذ تركيبات جديدة للمنظمة، من منتجات جديدة، خدمات جديدة، مصادر جديدة للمنتجات الأولية، مناهج جديدة للإنتاج، أسواق جديدة، وأشكال جديدة من التنظيم.
Hoselitz (1952)	المقاولاتية هي عدم التأكد... بين موارد الإنتاج...ومقدمة من الابتكارات وتوفير رأس المال.
Cole (1959)	المقاولاتية هي نشاط هادف لبدء وتطوير الأعمال الموجهة نحو الربح.
Casson (1982)	المقاولاتية هي القرارات والأحكام المتعلقة بالأحكام النادرة.
Cartners (1985)	المقاولاتية هي إنشاء منظمات جديدة.
Stevenson, Roberts and Grousbeck (1989); Barringer and Ireland (2006)	المقاولاتية هي السعي لاستغلال الفرصة دون مراعاة للموارد الحالية والمتحكم فيها.
Hart, Stevenson, and Dial (1995)	المقاولاتية هي السعي لاستغلال الفرصة دون مراعاة للموارد الحالية والمتحكم فيها، ولكن مقيدة بالخيارات السابقة للمؤسسين والخبرة المتعلقة بالصناعة.
Shane and Venkataraman (2000)	المقاولاتية هي مجال من الأعمال تعمل على فهم كيف للفرص أن تنشئ شيئا جديدا.
Kuratko and Hodgetts (2004)	المقاولاتية هي عملية ديناميكية للرؤية، التغيير والابداع.
Allen (2006)	المقاولاتية هي عقلية أو طريقة للتفكير والتي هي الفرصة المركزة، المبتكرة والموجهة للنمو. يمكن العثور عليها في الشركات الكبيرة وذات المسؤولية الاجتماعية غير الهادفة للربح...

Source : marc j. dollinger, entrepreneurship :strategies and resources, 4th ed, marsh publications, USA, 2008, p9.

1) المقاولاتية هي التفرد، وهي تعتمد بشكل رئيسي على الاختلاف والتنويع والتوافقات الجديدة والطرق الجديدة وليس النماذج والعادات المتبعة، إذ نستطيع من خلالها الوصول إلى تأمين منتجات جديدة وطرق فريدة لعمل الأشياء فهي ليست النسخ المطابق، أو إتباع ما يفعله الآخرين، إنه عمل شيء جديد وفريد.[1]

[1] **فايز جمعة عامر النجار، عبد الستار محمد العلي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، ط2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص28.**

2) ويعرف أيضا **شومبيتر schampiter** المقاولاتية من منظور اقتصادي بالتركيز على إدراك الفرص الاقتصادية الجديدة واللاحقة في السوق.[1]

ويركز schampiter على ضرورة استغلال الفرصة والعمل على تطوير الفكرة وهذا دون مراعاة لحجم الموارد والتكاليف بقدر التركيز على اطلاق وتطوير المشروع لأن نجاح المشروع يضمن تعويض التكاليف، وأيضا الفكر المقاولاتي يتضمن عنصر الأخذ بالمخاطرة.

ومن التعاريف نستنتج بأن المقاولاتية هي استغلال الفرص المتاحة في بيئة الأعمال، والتوجه نحو ايجاد أفكار جديدة من شأنها أن تمنح القيمة المضافة عن طريق ابتكار منتجات أو خدمات جديدة أو تحسينها.

ثانيا: تعريف المقاول

1) المقاول هو الشخص المجدد الذي يزاول التغيير في الأسواق، بتقديم منتجات وخدمات بأنماط جديدة، وقد تأخذ هذه الأنماط الأشكال التالية:

- تقديم منتج جديد، أو إضافة جديد على منتج قائم؛
- تقديم طريقة إنتاج جديدة؛
- المساهمة في فتح أسواق جديدة؛
- تأسيس مؤسسة جديدة في أحد قطاعات الأعمال.[2]

2) حسب **جونباتيست ساي john batiste say:** رأى بأن المقاول هو من يتحمل المخاطر لأنه يستثمر أمواله الخاصة.[3]

3) حسب **كونتيلون cantillon :** المقاول هو من يشتري المواد الأولية بسعر مؤكد من أجل تحويلها ثم إعادة بيعها بسعر غير مؤكد، فهو شخص يعرف كيفية استغلال الفرصة لتحقيق الربح، ولكن يجب أن يتحمل المخاطر.[4]

4) عرف **بيتر دراكر peter drucker: سنة 1985:**المقاول هو الشخص المبادر الذي يستطيع أن ينقل المصادر من إنتاجية منخفضة إلى إنتاجية عالية.[5]

---

[1] **Hanah orwa bula, evolution and theories f entrepreneurship : a critical review on the kenyan perspective, international journal of business and commerce, Vol 1, No 1, jul 2012, p82.**

[2] **فايز جمعة عامر النجار، عبد الستار محمد العلي، مرجع سبق ذكره، ص31.**

[3] **Louis Jacques Filion "Le champ de l'entrepreneuriat : historique, évolution, tendances." Revue internationale P.M.E, Vo 10, No 2, 1997, p133.**

[4] **Ibid, p133-134.**

[5] **عاكف لطفي خصاونة، إدارة الإبداع والإبتكار، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص143.**

5) عرف **هيتريش وبيتر hitrich and peters:** المقاول هو الشخص المبدع الذي يأتي بأشياء فريدة، ويحقق المنفعة والفرص للآخرين.[1]

من التعاريف السابقة نستنتج بأن المقاول هو الشخص المبادر الذي يترجم أفكاره ويجسدها في الواقع، بتقديم منتج أو خدمة جديدة، وإما تحسين وتطوير منتجات وخدمات موجودة من أجل التغيير.

المطلب الثالث: الروح المقاولاتية والخصائص الشخصية للمقاول

عند الولوج لميدان المقاولاتية وتحويل الأفكار الإبداعية لحاملي المشاريع، يجب أن تتوفر لدى هذا الشخص مجموعة من الخصائص تجعل منه أكثر كفاءة فعالية نحو تحقيق الهدف المراد الوصول إليه نذكر منها:

أولا: الروح المقاولاتية: الروح المقاولاتية هي مرتبطة أكثر بالمبادرة والنشاط، فالأفراد الذين يملكون هذه الصفة لهم إرادة لتجربة أشياء جديدة، أو القيام بالأشياء بشكل مختلف نظرا لوجود إمكانية للتغيير، وهناك من يعتبر أن الروح المقاولاتية تتطلب تحديد الفرص وجمع الموارد اللازمة والمختلفة من أجل تحويلها لمؤسسة.[2]

ثانيا: الخصائص الشخصية

حسب **R.Papin** هناك تعدد وتنوع كبير في الجوانب الواجب توفرها لدى المقاول الناجح والتي تتمثل في:

1) **الطاقة والحركية**: سلوك ضروري لا يمكن الاستغناء عنه، لأن عملية إنشاء مؤسسة تتطلب بذل جهد معتبر وتهيئة الوقت الكافي والطاقة اللازمة للإنجاز.

2) **القدرة على احتواء الوقت**: ينبغي على صاحب الفكرة تطوير مجموعة من الأنشطة في الحاضر، والتي سيكون لها أثر مستقبلا فينبغي تحديد الرؤية على المدى المتوسط والطويل.

3) **القدرة على حل مختلف المشاكل**: تواجه المقاول عدة عقبات وهذا ما يفرض عليه حلها واللجوء في بعض الأحيان لأطراف أخرى.

4) **تقبل الفشل**: يشكل الفشل جزءا من النجاح، وبالنسبة للمقاول الفشل والخطأ مصادر لاستغلال فرص جديدة وبالتالي تحقيق نجاحات مستقبلية.

---

[1] **عاكف لطفي خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص143.**

[2] **منيرة سلامي، التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر: بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة، ورقة عمل مقدمة للملتقى الوطني لكلية العلوم الاقتصادية بعنوان: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ورقلة، يومي 18 و 19 أفريل 2012، ص3.**

5) **قياس المخاطر**: ينبغي على المقاول التنبؤ لمختلف الظروف والعوامل التي قد تعرقل من نشاطه في عملية الأخذ بالمخاطرة، وبالتالي ضرورة تقييم النشاط الحالي وأخذ الحيطة والحذر.

6) **التجديد والإبداع**: لاستمرار المؤسسة يجب أن تتطور من ناحية المنتجات والهياكل ومخططها الاجتماعي، لذا عليها الانفتاح والتطوير والاستجابة للتوجهات الجديدة.

ثالثا: الخصائص السلوكية

1) **المهارات التفاعليةinteractive skills :** تتمثل في مجموعة من المهارات من حيث بناء وتكوين علاقات إنسانية بين العاملين والإدارة والمشرفين على الأنشطة والعمليات الانتاجية، وتوفير بيئة تستند على الاحترام والتقدير والمشاركة في حل المشكلات، ورعاية وتنمية الابتكارات، فضلا عن تحقيق العدالة في توزيع الأعمال وتقسيم الأنشطة.

2) **المهارات التكاملية integration skills :**يسعى المقاول إلى تنمية مهاراته التكاملية بين العاملين، بحيث تصبح المؤسسة خلية عمل متكاملة بين مختلف الوحدات، مثلا للحصول على المعلومة يجب التنسيق ودمج قواعد البيانات عن طريق الشبكة الداخلية لتسهيل تبادلها.[1]

رابعا: الخصائص الإدارية

1) **المهارات الفكرية:** تتطلب امتلاك المعارف، والجوانب العلمية، والتخطيطية والرؤية لإدارة المشروع والقدرة على صياغة الأهداف على أسس الرشد والعقلانية.

2) **المهارات التحليلية:** تهتم بتفسير العلاقات بين العوامل والمتغيرات المؤثرة حاليا ومستقبلا على أداء المشروع، وتحليل الأسباب وعناصر القوة والضعف الخاصة بالبيئة الداخلية للمشروع والفرص والتهديدات الخاصة بالبيئة الخارجية، بتحديد أثر ذلك على المركز التنافسي وسلوك المنافسين والمستهلكين.

3) **المهارات الفنية (التقنية):** من خلال معرفة المهارات الأدائية وطبيعة العلاقات بين المراحل الإنتاجية، والمهارات التصميمية للمنتجات وكل ما يتعلق بالجوانب التشغيلية.[2]

[1] **الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، قسم علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015، ص23_25.**
[2] **المرجع نفسه، 26.**

المطلب الرابع: دور المقاول في بيئة الأعمال

للمقاول دور فعال على صعيد المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية بشكل خاص، ويلعب أيضا دورا مؤثرا على مختلف الأصعدة الأخرى ونذكر:

1) **إنشاء أسواق جديدة create new markets**
هذه الأسواق الجديدة التي ينشئها رواد الأعمال ماهي مجموعة من المواقع الجديدة التي تحتوي على الأفراد والاحتياجات اللازمة لتلبي احتياجات واشباع رغبات الآخرين، حيث أن رواد الأعمال هم أناس مبدعون، ويقومون بجذب الموارد والفرص وهم الذين ينشئون زبائن وبائعين، وإن هذا ما يميزهم عن التقليديين.

2) **اكتشاف مصادر جديدة للموارد discover new resources**
يعملون بشكل متواصل على اكتشاف ما هو جديد وعدم القبول بالمصادر التقليدية أو الروتينية المتاحة، وإنما يسعون دائما إلى الإبداع والابتكار واكتشاف مصادر جديدة لتحسين عمل مؤسساتهم، لينعكس ذلك على الوفرة في التكاليف والنقل وتحسين الجودة.

3) **تقديم الشيء الجديد bring new things**
يعني الشيء الجديد بالتكنولوجيا الجديدة وصناعات ومنتجات جديدة.

4) **تحريك الموارد الرأسمالية activate the capital resources**
أي تحريك عناصر الإنتاج المختلفة كالأرض، والعمال ورأس المال وغيرها.

5) **إنشاء وإتاحة فرص عمل جديدة create new job opportunites**
يعني أن ثمرة العمل المقاولاتي المتمثل في فتح مشاريع وأسواق جديدة تساعد في تشغيل اليد العاملة والحد من البطالة ودعم الاقتصاد الوطني.

6) **تحقيق المسؤولية الاجتماعية attain social responsabilities**
أي تقديم الخدمة للمجتمع والبيئة التي هي جزء لا يتجزأ من بيئة المقاول.[1]

[1] **عاكف لطفي خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص144 – 145.**

المطلب الخامس: إعداد مخطط الأعمال

بعد اتخاذ القرار للدخول في عالم الأعمال يتوجب على المقاول وضع الخطوط العريضة للفكرة ودراستها وتدوينها، وتحديد مختلف النقاط الأساسية لضمان سير المشروع في الطريق الصحيح.

الجدول رقم (9): يمثل نموذج لمخطط أعمال

محتويات مخطط أعمال
1) صفحة المقدمة أ) اسم وعنوان المؤسسة، ب) اسم وعناوين الأعضاء الرئيسيين (إن وجدوا)، ت) طبيعة أعمال المؤسسة، ث) بيان التمويل الضروري، ج) بيان سرية التقارير والتعهدات.
2) ملخص تنفيذي ملخص من 2 إلى 3 صفحات عن كامل المخطط.
3) تحليل الصناعة أ) الاتجاهات والآفاق المستقبلية، ب) تحليل المنافسة، ت) تجزئة السوق، ث) توقعات السوق والصناعة.
4) وصف المؤسسة أ) المنتج أو المنتجات، ب) الخدمة أو الخدمات، ت) حجم الأعمال أو النشاط، ث) التجهيزات والموظفين، ج) خلفية رائد أو رائدة الأعمال.
5) مخطط الإنتاج أو الخدمة أ) عملية الإنتاج أو الخدمة، ب) الورشة أو المصنع أو المحلات، ت) الآلات والمعدات والوسائل، ث) أسماء موردي المواد الأولية محليين أو أجانب.
6) مخطط العمليات أ) وصف نشاط المؤسسة، ب) تدفق طلبات المنتجات أو الخدمات، ت) نوع التكنولوجيا واستعمالاتها.
7) المخطط التسويقي أ) توقعات بيع المنتج أو تقديم الخدمة، ب) التسعير، ت) التوزيع، ث) الترويج، ج) المتابعة ومراقبة العمليات.
8) المخطط التنظيمي أ) شكل الملكية، ب) الشركاء والمساهمون الرئيسيون، ت) سلطة المسؤولين الرئيسيين، ث) خلفية الطاقم الإداري، ج) أدوار ومسؤوليات أعضاء المؤسسة.
9) تقدير الخطأ أ) تقدير نقاط ضعف المؤسسة، ب) تحدي التكنولوجيات الجديدة، ت) مخطط الطوارئ.

10) المخطط المالي **أ) الافتراضات،** **ب) بيان الدخل الأولي،** **ت) توقعات التدفقات المالية،** **ث) بيان الميزانية الأولي،** **ج) بيان مستوى نقطة التعادل،** **ح) مصادر واستخدامات الأموال.**
11) الملحقات **أ) الرسائل والوثائق،** **ب) تقرير بحوث التسويق،** **ت) عقود الإيجار أو الملكية،** **ث) قائمة أسعار الموردين.**

المصدر: سعيد أوكيل، ريادة الأعمال أو المقاولاتية: مقاربة شاملة وعملياتية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص78.

1) تحليل الصناعة

يقصد بتحليل الصناعة أي تحديد موقع ووضع المؤسسة في السوق عن طريق دراسة المنافسين، تحديد الفئة المستهدفة من الزبائن، معرفة الموردين ومختلف المواد الأولية اللازم توفرها، أيضا العمل على توفير منتجات بديلة للمنتجات المتواجدة في السوق، مع وضع الاستراتيجيات اللازمة لتجزئة السوق.

2) المخطط التسويقي

أي القيام بالتنبؤ لمنتجات المؤسسة مستقبلا عن طريق دراسة السوق، ومعرفة حاجات ورغبات الزبائن، مع دراسة عناصر المزيج التسويقي بتوفير منتجات تنافسية قادرة على تحقيق حاجات ورغبات الزبائن، تحديد التكاليف المتوقعة وهامش الربح الذي يسمح للمؤسسة بالاستمرارية في العمل ويكون تنافسي، وقنوات التوزيع التي تضمن وصول المنتج بالمنفعة الشكلية والمكانية والزمنية والحيازية، والحرص على تنفيذ عناصر المزيج الترويجي واستخدام الأداة المناسبة مع كل مرحلة من دورة حياة المنتج.

3) المخطط التنظيمي

تكون بضبط الشكل القانوني للمؤسسة سواء أن تكون (**SARL ,EURL,SPA ,SNC…**)، مع تحديد المساهمين في رأس مال الشركة إن وجدوا، مع وضع الهيكل التنظيمي وتوزيع الأدوار والمسؤوليات على مختلف المصالح لضمان السير الحسن داخل المؤسسة.

4) المخطط المالي

تحديد مصادر التمويل التي ستحصل منها المؤسسة على رؤوس الأموال، واعداد الموازنة التقديرية لمختلف التكاليف والمصاريف التي ستقوم المؤسسة بإنفاقها، والإيرادات الواجب تحصيلها خلال السنة المالية، ووضع الأصول بأنواعها سواء الجارية أو غير الجارية، مع حساب نقطة التعادل، فيستحسن على المقاول أن يعرف مستوى النشاط الذي يبدأ عنده تحقيق الربح وهي كالتالي: نقطة التعادل = التكاليف الثابتة / (ثمن البيع – التكلفة المتغيرة للوحدة الواحدة).[1]

[1] **سعيد أوكيل، مرجع سبق ذكره، ص86.**

المبحث الخامس: الإبداع والابتكار

لقد طرأت على الانسان عدة تطورات عبر الزمن وهذا يتزامن وزيادة حاجاته ورغباته، والاستمرارية في البحث عن البدائل الممكنة التي من شأنها أن تغطي مواطن العجز حسب كل فترة زمنية يمر بها، فكان يمارس الابداع ولكن بشكل عفوي دون أسس علمية، هن طريق توليد أفكار جديدة يمكن اعتبارها المحرك الرئيسي لبداية عملية التغيير وخاصة التغيير التنظيمي، فيتم احتضان هذه الأفكار وتطويرها من خلال المشاركة في تعديلها وتبويبها ومن ثم ترجمتها وتجسيدها سواء في شكل منتج أو خدمة جديدة، حتي أساليب تكون أحسن مما كان عليه الوضع سابقا، ويعتبر الإبداع والابتكار من الركائز الأساسية للعمل المقاولاتي من أجل القدرة على المنافسة في السوق وتقديم منتجات وخدمات بديلة من شأنها تحقيق ميزة تنافسية والدخول لأسواق جديدة.

المطلب الأول: تعريف الإبداع والابتكار

هناك اختلاف بين المفكرين في تحديد تعريف موحد للإبداع والابتكار، وكل واحد يرى من زاوية مختلفة، ومنه سنذكر بعض التعاريف كالتالي:

أولا: تعريف الإبداع (Creativity)

1) ينسب هذا المصطلح إلى المفكر الاقتصادي النمساوي " joseph Schumpeter " منذ 1912 الذي يعد المنظر الأول للإبداع حيث عرفه بأنه: النتيجة الناجمة عن إنشاء طريقة أو أسلوب جديد في الإنتاج، وكذا التغيير في جميع مكونات المنتوج أو كيفية تصميمه، كما قام بتصنيف الإبداع إلى خمسة أنواع:

- إنتاج منتجات جديدة،
- إدخال طريقة إنتاج جديدة،
- فتح ودخول أسواق جديدة،
- استعمال مورد جديد (مادة أولية جديدة)،
- تحقيق تنظيم جديد للصناعة.[1]

2) يعرف الإبداع (**Creativity**): قدرة الفرد على إنتاج أفكار وأفعال أو معارف تعتبر جديدة وغير مألوفة للآخرين، أو إنه صورة جديدة لخبرات قديمة أو ربط علاقات سابقة بمواقف جديدة وكل ذلك ينبغي أن يكون لهدف معين.[2]

---

[1] **رابح أوكيل، خالدي ريم، مفارقة الإبداع والابتكار في ظل الاتجاهات والمفاهيم الإدارية الحديثة، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد1، ص234.**

[2] **صندرى سايبي، الإبداع والابتكار في المؤسسات الاقتصادية واقع وتحديات المؤسسات الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية جامعة قسنطينة 1، المجلد أ، العدد 24 ديسمبر 2014، ص 307. بتصرف.**

3) ويعرف الإبداع أيضا في قاموس الإدارة والأعمال على أنه أفعال الانسان التي ينتج عنها أفكار أصلية جديدة تؤدي إلى تحقيق نتائج فريدة.[1]

4) الإبداع هو التوصل إلى حل خلاق لمشكلة ما، أو إلى فكرة جديدة.[2]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن الإبداع هو الجزء المتعلق بالفكرة، أو التوصل لحل جديد أو فكرة جديدة وهذا من خلال الاستغلال الأمثل للمعرفة.

ثانيا: تعريف الابتكار (Innovation)

1) في حين أن مؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية (**OCDE**) تعرف الابتكار على أنه مجموعة من الطرق العلمية، التكنولوجية، التنظيمية، المالية والتجارية التي تمكن المؤسسة من طرح منتجات جديدة أو محسنة في السوق.[3]

2) وقد عرف الابتكار على أنه النشاط الذي يقوم بتطبيق الأفكار الإبداعية إلى إنجاز عملي.[4]

3) الابتكار هو إنشاء شيء جديد وتنفيذه بنجاح في السوق.[5]

4) حسب **JHON BAILYe** الابتكار هو كل فهم لمشكل حالي ومن ثم إيجاد حلول جديدة.[6]

5) وهناك من يعتبر أن الإبداع والابتكار هو عملية واحدة ولكن الاختلاف فقط في تحديد المصطلحات، ولكن أغلب المفكرين يفرقون بين الإبداع والابتكار كما رأينا في التعاريف المذكورة.

من خلال التعاريف السابقة للابتكار نستنتج بأن الابتكار هو تطبيق للإبداع أي تجسيد الأفكار التي تم اكتشافها في مرحلة الإبداع إلى حلول جديدة كمنتجات أو خدمات أو عمليات غير مألوفة في السوق.

[1] **عاكف لطفي خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص37.**
[2] **نجم عبود نجم، القيادة وإدارة الابتكار، ط2، دار صفار للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص138.**
[3] **صندرى سايبي، مرجع سبق ذكره، ص 310.**
[4] **عاكف لطفي خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص37.**
[5] **Terrence E.Brown, Innovation Entrepreneurship and culture, edward elgar publishing limited, USA, 2004, p2.**
[6] **James C.barroud, entrepreneurship and innovation : global insights from 24 leaders, rothman institute of entrepreneurship, Fairleigh Dickinson University, 2010 , p4.**

المطلب الثاني: مبادئ وتصنيفات الإبداع

تعتبر عملية الإبداع اللبنة الأولى التي تحدث عن طريق عملية التغيير، والتوجه نحو مرحلة التفكير وهذا يستلزم مبادئ لجعل الإبداع أكثر فعالية، وهناك عدة تصنيفات للإبداع تختلف حسب كل مفكر.

أولا: مبادئ الإبداع: ومن المفكرين نجد **peter drucker** قد حددها بثلاث مبادئ أساسية هي:

1) يجب أن يكون الإبداع بسيطا حتى يكون فعالا، مع أهمية أن يركز على أهداف واضحة؛
2) إدراك الإبداع والابتكار عن طريق الاستماع والمشاهدة، ثم يتم تقديره بطرق تحليلية؛
3) يجب أن يسعى الإبداع إلى احتلال مراكز القيادة ضمن أفكار المنظمة.

ثانيا: تصنيفات الإبداع: يصنف الإبداع إلى تصنيفات كثيرة ومنها:

1) الإبداع المتعلق بالاختراع والتصميم، الاستنباط ويشمل الإبداع العلمي والفني والإبداع المتعلق بالتأليف؛
2) الإبداع المتعلق بالتخطيط؛
3) الإبداع المتعلق بنشاط معين مثل: الإبداع السياسي.

أما تايلور فقد صنف الإبداع إلى خمسة أنواع هي:

1) الإبداع الفني؛
2) الإبداع التغييري؛
3) الاستحداثات؛
4) الإبداع المركب.[1]

المطلب الثالث: أنواع وخصائص الابتكار

هناك عدة تصنيفات وخصائص للابتكار تختلف حسب كل مفكر، والزاوية التي يركز عليها ونذكر:

أولا: أنواع الابتكار

تنطوي هذه العملية على خيارات حسب الموارد والامكانيات والظروف التي تعمل فيها المؤسسة، وهناك حالتين أساسيتين، أولا: تحسين المنتجات التي تصنعها المؤسسة، والأخرى الاتيان بمنتج جديد حيث يطلق على الخيار الأول الابتكار الطفيف، ويطلق على الثاني الابتكار الجذري أو الجوهري والفرق بينهما كالتالي:

[1] **محمد هلسه، مبادئ وتصنيفات الإبداع والابتكار وأهميتها لمنظومة الأعمال المعاصرة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 3، العدد 2، 2016، ص-رص: 282- 283.**

1) **الابتكار الطفيف (التحسيني) (incremental innovation):** يقصد به إدخال تعديلات أو إضافات صغيرة إلى المنتجات لترفع من رضا المستهلك من زوايا مختلفة مثل اللون، والشكل، والمكونات أو التركيبة، والوظيفة أو الوظائف ومستوى الأداء، ومن المزايا الهامة للابتكار الطفيف السرعة في تطويره، وتدني تكلفة تجسيده صناعيا وتجاريا، ودوره في المنافسة لما تكون شديدة بين المتعاملين؛

2) **الابتكار الجذري (radical innovation)** يتحقق هذا النوع عادة جراء جهود البحث والتطوير الكبيرة والطويلة نسبيا من حيث الزمن والتكلفة، وينتج عنه منتجات جديدة لم تعرض في الأسواق من قبل، وتتميز هذه المنتجات إما بشكلها أو وظائفها أو تصميمها وجوهرها أو هدفها وطريقة استعمالها، مما يؤدي إلى تعاريف واستعمالات جديدة تؤثر بشكل كبير على الأسواق، فمثل هذا النوع من الابتكارات يحدث على فترات زمنية متباعدة نسبيا، وذلك تبعا للدورات الاقتصادية مختلفة التداول ونظرا لتقدم الأبحاث العلمية.[1]

ثانيا: خصائص الابتكار

يمكن توضيح الخصائص الجوهرية للابتكار بخمسة عناصر أساسية من خلالها يتم الاستجابة أو رفض الابتكار:

1) **الميزة النسبية**: أي مدى كون المنتجات والخدمات المبتكرة أحسن من الحالية بالنسبة للزبائن المتوقعين، ويمكن قياس درجة الميزة النسبية اقتصاديا بنسبة الأرباح المتوقعة من خلال رضا الزبائن والرفاهية الاجتماعية...؛

2) **التوافق**: درجة كون الابتكار يتوافق مع قيم وتجارب واحتياجات الزبائن، وهناك دراسة قام بها **(Lin, 2001)** الذي وضح أن الخدمات المقترحة من طرف البنوك التايوانية للهاتف المحمول قد تعتمد على التوافق الكلي مع نمط حياة الأفراد المستجوبين ورغباتهم؛

3) **التعقيد**: أي مدى كون الابتكار صعب الاستيعاب والاستخدام، وبالتالي كلما كان الابتكار معقدا كلما قلت محاولة الاستجابة له، والعكس صحيح؛

4) **قابلية الاختبار**: أي هل يمكن اختبار الابتكار قبل تسويقه وذلك على مجال محدود مكون من عينة صغيرة، لأن الابتكار المجرب مسبقا يكون أقل مخاطرة للأفراد والمنظمة؛

5) **قابلية الملاحظة**: كون نتائج الابتكار مرئية، فكلما كانت النتائج مرئية كلما كانت الاستجابة أسرع للمنتجات والخدمات المبتكرة. [2]

[1] **سعيد أوكيل، مرجع سبق ذكره، ص- ص:96-97.**

[2] **أمينة عدنان، الابتكار والتطوير في البنوك الجزائرية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 6، ص30.**

المطلب الرابع: متطلبات تفعيل الإبداع والابتكار في المؤسسات

يجب على المؤسسات تفعيل الإبداع والابتكار، وذلك بتوفير الظروف المناسبة وسيتم إبراز أهم الممارسات التي يجب على المؤسسة التركيز عليها:

1) **دعم المنظمة**: الإبداع يدعم حقيقة حينما يهتم به قادة المنظمة الذين عليهم أن يضعوا نظاما أو قيما مؤكدة لتقدير المجهودات الإبداعية واعتباره قمة الأولويات، كما أن المشاركة في المعلومات في اتخاذ القرارات والتعاون من القيم التي ترعى الإبداع.

2) **التسيير والتنظيم**: إن المناخ التنظيمي يرفع من أداء المنظمات وينشئ بيئة مناسبة تحفز المبدعين، ومن بين أهم العوامل التي تعمل على ذلك:

أ) مرونة التنظيم وقدرته على التكيف مع المتغيرات البيئية؛

ب) طبيعة العمل: فالأعمال الروتينية تقضي على الإبداع، بينما الأعمال الحيوية تثير التحدي لدى الفرد وتدفعه إلى التفكير الخلاق.

3) **نظام المعلومات**: يجب إقامة نظام معلومات مرن ديناميكي يهتم بمصادر المعلومات التكنولوجية التنافسية والتجارية، التي تدفع للإبداع وتعطي للمؤسسة حضور دائم على كل المستويات خاصة مع مراكز البحث العلمي والمنافسين الآخرين والبيئة التكنولوجية؛

4) **الحرية**: أي إعطاء الحرية للأفراد داخل المنظمة في اتخاذ القرارات، مما يزيد من درجة ولائهم ويشجعهم على العمل أكثر والإبداع والتميز؛

5) **البحث والتطوير**: لقد ازداد الوعي بهذا الجانب مؤخرا، حيث أصبحت المنظمات تمتلك إمكانيات وقدرات جيدة تهتم بهذه الوظيفة وتصنع لها مكانة في الهيكل التنظيمي؛

6) **توفير الموارد البشرية وحسن استغلالها**: من أهم العناصر التي تساعد المنظمة في القيام بعملية الإبداع والابتكار هو توفير المورد البشري، ويتطلب التركيز على النقاط التالية:

أ) توفير نظام للحوافز المادية والمعنوية لتشجيع الموارد البشرية؛
ب) مساهمة الأفراد في اتخاذ القرارات.

7) **الثقافة الإنسانية**: إن الثقافة الإنسانية تتلخص في التركيز على دمج الأدوار والمشاعر، بحيث يشعر الفرد العامل داخل المنظمة بأنه جزء لا يتجزأ من الكل وأن الكل جزء لا يتجزأ منه؛

8) **فرق العمل**: إذ تساعد على صقل مهارات التفكير الإبداعي وتبادل الخبرات ويكون ذلك من خلال:

أ) الرغبة الأكيدة للعضو على تحقيق أهداف الفريق؛
ب) مبادرة كل عضو إلى مساعدة الآخرين وخاصة في الظروف الصعبة،
ت) ضرورة تعرف كل عضو على المعلومات المتخصصة التي يحضرها الأعضاء الآخرون للنقاش.[1]

[1] **بيطاط نور الدين، بوالزليفة صابر، آليات تدعيم وتنمية الابتكار والإبداع كأداة لاستدامة المشاريع المقاولاتية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 1، العدد 2، 2017، ص- ص:191- 192.**

المبحث السادس: النظريات المفسرة لآليات دعم (م ص م) والمقاولاتية

إن الإطار النظري للمقاولاتية أو نظريات المقاولاتية اختلفت ولا تزال إلى يومنا هذا، لأن كل مفكر أو منظر مختص في هذا المجال يرى ويفسر ويركز على زاوية مختلفة عن غيره من الباحثين، وهذا الاختلاف ما يعطي قيمة مضافة نظرا لتعدد وجهات النظر ويعزز قاعدة علمية تعج بالمعارف، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق لأهم نظريات المقاولاتية:

المطلب الأول: النظرية الاقتصادية للمقاولاتية

أولا: كشف العديد من الاقتصاديين أن المقاولاتية والنمو الاقتصادي يتمان في الظروف الاقتصادية الخاصة التي تكون داعمة لبيئة الأعمال، ومن الدعاة الرئيسيين لهذه النظرية **Papanek** و **Harris**.

ثانيا: ووفقا لهم فإن الحوافز الاقتصادية هي القوة الرئيسية للأنشطة المقاولاتية في أي بلد، ويوجد العديد من المؤشرات الاقتصادية التي من شأنها إما أن تعزز أو تدحض المقاولاتية وهي:

1) توفير الائتمان المصرفي؛
2) تكوين رأس مال كبير، مع التدفق الجيد للمدخرات والاستثمارات؛
3) تزايد الطلب على استهلاك السلع والخدمات؛
4) توفير الموارد الإنتاجية؛
5) السياسات الاقتصادية الفعالة مثل: الإعانات الجبائية والسياسات النقدية؛
6) تسهيل عمليات النقل والاتصال.

يمكن الاستنتاج أن المناخ الاقتصادي يكون له تأثير كبير على استجابة أصحاب المشاريع.[1]

المطلب الثاني: النظرية السياسية للنمو المقاولاتي

يمكن للنظام السياسي أن يوفر البنية التحتية، والقوانين الملائمة، نظام واجراءات ضريبية محفزة، وتوفير الحوافز والإعانات وحماية أصحاب المشاريع، وإنشاء سياسات تشجيعية للتوجه نحو المقاولاتية، ويمكن للحكومة بناء نظام لدعم أصحاب المشاريع المحتملين.
وبالتالي فإن التزام النظام السياسي يمكن أن يساهم إسهاما كبيرا في تنمية المقاولاتية.[2]

[1] **https://l.facebook.com/l.php?u=https%3A%2F%2Fecestudy.files.wordpress.com%2F2015%2F02%2Ftheories-of-entrepreneurship.pdf&h=ATOfsFH_eXF2afSBn2-oY1DZPvkm2qtlW0pj9xQYjvZfAh_j7DmPxbSVN7CTMZ_SWg5-zJCnAb5Y-4GK5WFF-qIBNGAZcrtpbxksBHYmYjgJIy-Bzc5JSJ0ylTOFgIUWCLfzflCLH9-a.,p34. date de vu le site : 07/01/2018.**

[2] **Ibid, p35.**

الشكل رقم (2): يمثل النظرية السياسية للنمو المقاولاتي

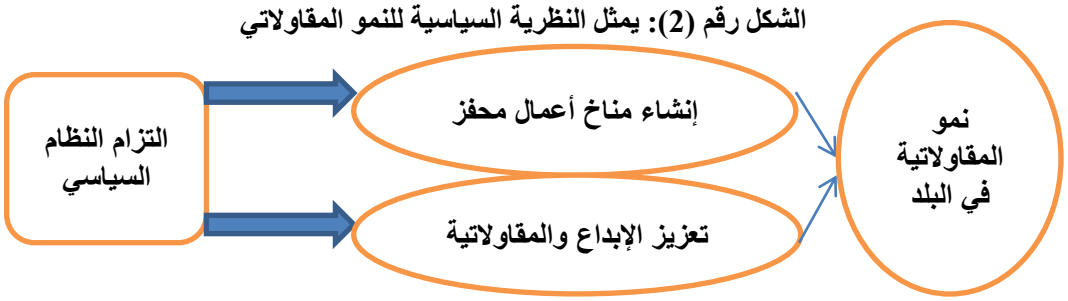

Source :https://l.facebook.com/l.php?u=https%3A%2F%2Fecestudy.files.wordpress.com%2F2015%2F02%2Ftheories-of-entrepreneurship.pdf&h=ATOfsFH_eXF2afSBn2-oY1DZPvkm2qtlW0pj9xQYjvZfAh_j7DmPxbSVN7CTMZ_SWg5-zJCnAb5Y-4GK5WFF-qIBNGAZcrtpbxksBHYmYjgJIy-Bzc5JSJ0ylTOFgIUWCLfzflCLH9-a.,p34. date de vu le site : 07/01/2018.

وفقا ل **Hoseltz** يمكن أن يزدهر أصحاب المشاريع في اليابان لأن نظامهم السياسي قادر على الاندماج بشكل صحيح مع مختلف القطاعات مثل: المصانع والزراعات الكبيرة والصغيرة، والحرف اليدوية والصناعات، وكثافة العمالة، ورأس المال، والتكنولوجيا والبنية الاجتماعية الحديثة والقديمة، ولا يوجد اضطرابات استعمارية.

ووفقا ل **Boulding** إن الهيكل السياسي كان العامل الحاسم في نمو المقاولاتية في فرنسا وروسيا، ولكن قبل عام **1917** لم تزدهر القدرة الإبداعية ولم تجد لها أي تعبير، وقال **Hoseltz** أن فرنسا قد تخلفت عن المقاولاتية لأن نظامها السياسي لا يوفر الحوافز والحماية الفعالة لأصحاب المشاريع.[1]

المطلب الثالث: مقاربة Knight(1971) لمفهوم المخاطرة وعدم التأكد

1) وفقا ل **Knight** فإن المهمة الرئيسية للمقاول هي أن يفترض بأن عدم التأكد مرتبط مع الأحداث، وبالتالي تكون هناك حماية لجميع أصحاب المصالح الذين يؤثرون عليه؛

2) ويرى **Knight** المقاول من زاوية المخاطرة وعدم التأكد والربح؛

3) ويرى بأنه على المقاول أن ينفذ ثلاث مهام وهي:

أ) يبدأ بتغييرات مفيدة أو بالابتكارات؛
ب) التكيف مع المتغيرات في البيئة الاقتصادية؛
ت) أن يتهيأ للعواقب المتعلقة بعدم التأكد المتعلقة بالمؤسسة.[2]

[1] **https://l.facebook.com/l.php?u=https%3A%2F%2Fecestudy.files.wordpress.com%2F2015%2F02%2Ftheories-of-entrepreneurship.pdf&h=ATOfsFH_eXF2afSBn2-oY1DZPvkm2qtlW0pj9xQYjvZfAh_j7DmPxbSVN7CTMZ_SWg5-zJCnAb5Y-4GK5WFF-qIBNGAZcrtpbxksBHYmYjgJIy-Bzc5JSJ0ylTOFgIUWCLfzflCLH9-a.,p35. date de vu le site : 07/01/2018.**

[2] **Hanah orwa bula, op-cit, p85.**

4) ويرى أيضا أن تحمل المخاطرة عنصر أساسي في المقاولاتية، وهناك بعض المميزات المهمة لهذه النظرية:

أ) المخاطرة تخلق الربح: بالربط مع هذه النظرية فالمقاول يكسب الأرباح لأنه يتحمل المخاطر؛
ب) المزيد من المخاطر المزيد من الأرباح: تختلف درجة المخاطرة في مختلف الصناعات حسب القدرة، وهذه النظرية تؤكد على طبيعة الأعمال التي فيها مخاطر أكبر، والأكبر يجب أن يكون الربح الذي حصل عليه منها؛
ت) دخل المقاول غير مؤكد: حدد عدم التأكد في حالة لا يمكن تحديد احتمالات النتائج التبادلية عن طريق استنتاج مسبق، أي ببساطة هو ليس ذو صلة مع الموضع الاقتصادي الذي يتضمن حدث واحد.

هذه النظرية تلخص بأن مكافأة جهود المقاول هو الربح، والذي ينشأ من تحمل المخاطر وعدم التأكد، ومقدار الربح الذي يتم الحصول عليه يعتمد على درجة تحمله المخاطرة، وأثبت **Knight** أن المستوى الذي يمكن التقليل فيه من عدم التأكد في مؤسسات الأعمال هو "توحيد الجهود" للحد منه بتجميع الحالات الفردية والمرونة والثقة بالنفس، فهو المحدد الوحيد والأهم لمستوى الربح.[1]

المطلب الرابع: مقاربة Schumpeter"المقاول فاعل أساسي للتطور الاقتصادي"

1) في تصور **Schumpeter** المقاول يمثل رهان الإبداع، وهذه الفرضية طورها في كتابه **"Théorie de l'évolution économique"** المقاول الذي لا يجب خلطه مع مدير مؤسسة أو مسير عادي أو مع رأسمالي مالك لوسائل الإنتاج الباحث عن الربح، فالمقاول بالنسبة له هو المغامر الحقيقي الذي لا يتردد إلى الخروج من الحالة الروتينية لكي يبدع؛

2) وحسب **Schumpeter** الربح هو جزاء المبادرات الخلاقة المبدعة، والأخطار المتحملة من طرف المقاول؛

3) تصور **Schumpeter** هو عكس تصو الاقتصاديين الكلاسيك الذين يعتبرون أن الربح هو مقابل مجهودات إنتاجية المقاول، فيعتبر المقاول محرك أساسي للتطور الاقتصادي؛[2]

4) ويرى **Schumpeter** المقاولاتية في الابتكار وليس التقليد، وأن المبتكر كاقتصادي وقائد اجتماعي ولا يهتم كثيرا بالأرباح الاقتصادية والمتعة الوحيدة التي يحصل عنها من كونه المبتكر وخادما للمجتمع، والذي ينتقل بالاقتصاد خارج التوازن الثابت بابتكار منتجات جديدة أو أساليب

[1] **https://l.facebook.com/l.php?u=https%3A%2F%2Fecestudy.files.wordpress.com%2F2015%2F02%2Ftheories-of-entrepreneurship.pdf&h=ATOfsFH_eXF2afSBn2-oY1DZPvkm2qtlW0pj9xQYjvZfAh_j7DmPxbSVN7CTMZ_SWg5-zJCnAb5Y-4GK5WFF-qIBNGAZcrtpbxksBHYmYjgJIy-Bzc5JSJ0ylTOFgIUWCLfzflCLH9-a.,p31. date de vu 05/01/2018.**

[2] **شقرون محمد، دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة: دراسة ميدانية ANSEJ سيدي بلعباس، (رسالة ماجيستير)، قسم العلوم التجارية، كلية الاقتصاد، جامعة تلمسان، 2015، ص26.**

إنتاج جديدة مما يجعل المنتجات والأساليب السابقة قد عفا عنها الزمن، هذه هي عملية التدمير الخلاق والذي رأى **Schumpeter**أنها قوة دافعة بجانب التنمية الاقتصادية؛

5) والمقاول ليس بالضرورة الأولى أن يخترع تركيبات جديدة، ولكن هو الذي من يحدد كيف يمكن لهذه التركيبات الجديدة أن تكون مطبقة في الإنتاج.[1]

[1] **Hanah orwa bula, op-cit, p85.**

المبحث السابع: النموذج النظري وصياغة فرضيات البحث

يعتبر الإطار النظري للبحث من أهم الخطوات الأساسية التي تلخص البحث ويعطي حوصلة حول أهم النقاط الهامة، والتي سيتم التطرق إليها بتوضيح العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، حسب ما جاءت به نظريات البحث والدراسات السابقة، وهذه النقطة هي الجوهر الأساسي الذي تقوم عليه الدراسة، ثم يتم تحديد الإطار النظري للبحث.

المطلب الأول: العلاقة بين آليات دعم (م ص م) والعمل المقاولاتي

يعتبر النظام الاقتصادي المبني على شبكات من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أقوى الاقتصاديات منافسة واستمرارية، بتكوين بيئة اقتصادية داعمة للأعمال المقاولاتية، وهذا بالأساس يرجع إلى وجود إرادة سياسية واضحة للدولة عن طريق توفير إطار قانوني يضمن تسهيل إنشاء (م ص م) بتوفير مناخ ملائم من تحفيزات مالية وجبائيه، وحماية المنتج المحلي، توفير القروض الحسنة وخاصة الاستثمار في الرأسمال المعرفي لدى المقاولين بتكوينهم ومرافقتهم، مما يعطي مساحة أكبر لتشجيع للإبداع والابتكار في انجاز وتنفيد استثماراتهم وهذا ما يؤدي إلى التقليل من حالات اللاتأكد البيئي والمخاطرة، ويتيح فرص أكبر للنجاح من خلال قدرة المقاول على التكيف مع مختلف المتغيرات البيئية، فالعلاقة هنا علاقة إلزامية في وجود آليات دعم (م ص م) فعالة من أجل بناء توجه مبني على الروح المقاولاتية، ما يؤدي إلى تكوين قاعدة مؤسساتية في مختلف القطاعات.

المطلب الثاني: صياغة فرضيات البحث

تتم صياغة فرضيات الدراسة بالاطلاع على الدراسات السابقة والنظريات التي تطرقت للموضوع، وكذلك يجب صياغتها بالاعتماد على الأسئلة الفرعية للبحث.

فبعد الاطلاع على نظريات البحث المتمثلة في النظرية الاقتصادية للمقاولاتية، والتي تنص على أن المناخ الاقتصادي قد يكون له تأثير كبير على استجابة أصحاب المشاريع وخاصة في توفير التحفيزات بشتى أشكالها، وكذلك النظرية السياسية للنمو المقاولاتي التي تهدف إلى أن تشجيع النظام الاقتصادي في البلد كما جاءت به النظرية السابقة لأن الإرادة السياسية هي أساس التحرك الاقتصادي في تشجيع آليات دعم (م ص م)، ومن هذا الصدد يتم طرح الفرضيات التالية:

أولا: صياغة الفرضية الأولى:

من خلال الدراسة الاستكشافية الأولية لميدان الدراسة في مشتلة (م ص م) ومركز تسهيل (م ص م) من أجل دراسة واقع الآليتين وبالاعتماد على الوثائق الرسمية والإحصائيات المقدمة تبين أنه يوجد أنواع من الدعم الذي يتم تقديمه متمثلا في الدعم غير المادي من خلال المرافقة والتكوين أما الدعم المادي يتمثل في التمويل والتجهيزات الإدارية، أما حسب دراسة (**mohamed djelti et bouchama chouam، 2016**) والتي كانت حول الحاضنة التكنولوجية بوهران وصلت إلى

نتيجة مفادها أن حاضنة وهران تقدم عملية المرافقة والتي تحتوي على التدريب والتكوين والمساعدة على التمويل وهذا ما يعبر عنه بالدعم غير المادي أما الدعم المادي غير متوفر، فمن هذا السياق سيتم التطرق في الفرضية الأولى إلى معرفة واقع الدعم المقدم من طرف الآليتين، ويتم صياغة الفرضية كالتالي:

الفرضية الأولى: تتجسد آليات دعم (م ص م) محل الدراسة في الاعتماد على الدعم الغير المادي والدعم المادي.

ثانيا: صياغة الفرضية الثانية والثالثة:

سنتطرق في صياغة الفرضية الثانية والثالثة إلى مساهمة الدعم غير المادي والذي يتمثل في العملية المرافقة والتكوين في تحسين العمل المقاولاتي، فمن دراسة **(محمد قوجيل ويوسف قريشي، 2015)** وهي عبارة عن مقال والتي وصلت إلى نتائج مفادها: أن الثقافة المقاولاتية تكافح لإيجاد مكان لها في المجتمع، بالإضافة إلى عدم فعالية نظام التعليم وافتقار حاملي المشاريع إلى التكوين الجيد في أساسيات المقاولاتية مثل: (المحاسبة والإدارة)، ووصلت الدراسة إلى حلول كوضع مقررات دراسية مرافقة في مجال التعليم والتكوين المهني في إطار تشجيع العمل الخاص، وتفعيل عمليات المرافقة والمتابعة بعد الإنشاء في إطار هيئات الدعم وحاضنات الأعمال،

ومن خلال دراسة **(mohamed djelti et bouchama chouam، 2016)** وهي عبارة عن مقال تم التركيز فيه على مجموعة من آليات الدعم الجزائرية بمختلف أنواعها، وتم دعمها بدراسة حالة بالحاضنة التكنولوجية لوهران، فتم التطرق إلى كيفية اختيار حاملي المشاريع، وعملية المرافقة والتركيز على أهميتها، وكذلك عملية التدريب من أجل التحكم في المشروع وتحسين جودة التسيير أو تطوير القدرات، ثم عملية التكوين والتي تركز على مجالات الإدارة، التسويق، المقاولاتية، TIC، القانون والتمويل وعلم النفس وغيرها لتعزيز القدرات المعرفية لحامل المشروع، وجاءت نتائج هذه الدراسة كما يلي: أن ما يحدث في أرض الواقع ينافي ما تم التخطيط من طرف السلطات العامة بالرغم من وجود العديد من أجهزة الدعم، وكان أداء حاضنة وهران ملموسا إلى حد ما، لا سيما في مجالات التدريب والإدارة وإنشاء الأعمال وتنظيم المشاريع والتسويق.

ومما سبق من الدراسات يتم طرح الفرضيتين التاليتين حول الدعم غير المادي متمثلا في عمليتي المرافقة والتكوين:

الفرضية الثانية: يساهم الدعم غير المادي المتمثل في بعد المرافقة لآليات دعم (م ص و) محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي.

الفرضية الثالثة: يساهم الدعم غير المادي المتمثل في بعد التكوين لآليات دعم (م ص و) محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي.

ثالثا: صياغة الفرضية الرابعة والخامسة:

في الفرضية الرابعة والخامسة سيتم تحديد مساهمة بعد الدعم المادي، من خلال المتغير الأول وهو التمويل في تحسين العمل المقاولاتي، فحسب دراسة **(محمد زيدان،2010)** وهي عبارة عن مقال فقد وصلت إلى نتائج مفادها وجود نقص في مصادر التمويل بسبب الشروط المفروضة على القروض والضمانات المطلوبة من البنوك وعدم الاستفادة من التمويل المباشر، وصعوبة إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسات بسبب مشكل العقار، وصعوبة الإجراءات الإدارية التنفيذية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي دراسة أخرى **(محمد قوجيل ويوسف قريشي، 2015)** وهي عبارة عن مقال حول سياسات دعم القاولاتية في الجزائر وصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن المقاولاتية تواجه قيود كثيرة في الجزائر من حيث التمويل والتكوين وصعوبة تطبيق الإجراءات في الواقع، وإعادة النظر في سياسة هيئات الدعم من خلال حجم الأموال المخصصة، وأيضا تفعيل فكرة التمويل الإسلامي الذي يعتبر عدم توفره عائقا أمام الشباب نحو الإقبال على إنشاء المؤسسات، أما متغير التجهيزات الإدارية تم التعرف عليه بالاعتماد على الدراسة الاستكشافية الأولية لميدان الدراسة والذي يعتبر أحد أهم المراحل الأساسية في تسهيل سير المشروع.

ومما سبق يمكن في الفرضية الأولى والثانية التطرق إلى مساهمة التمويل والتجهيزات الإدارية في تحسين العمل المقاولاتي في مشتلة (م ص م) ومركز التسهيل (م ص م) ويتم صياغتهما كالتالي:

الفرضية الرابعة: يساهم الدعم المادي المتمثل في بعد التمويل لآليات دعم (م ص و) محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي.

الفرضية الخامسة: يساهم الدعم المادي المتمثل في بعد التجهيزات الإدارية لآليات دعم (م ص و) محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي.

المطلب الثالث: الخريطة الذهنية والنموذج النظري للدراسة

أولا: الخريطة الذهنية للدراسة النظرية

الشكل رقم (3) : يمثل خريطة ذهنية للدراسة النظرية

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام برنامج X Mind

من الشكل المقابل الذي يمثل خريطة ذهنية للدراسة النظرية، تم ادراج كل من مشتلة (م ص م)، ومركز تسهيل (م ص م) والوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية (ANPT)، وتحديد الدعم غير المادي متمثلا في المرافقة من خلال التوجيهات والاستشارات، والتكوين متمثلا في الأيام الدراسية والدورات التكوينية، أما الدعم المادي يتشكل من التمويل عن طريق الإعانات المالية والامتيازات الجبائية، وأخيرا عملية الاحتضان أو توفير التجهيزات الإدارية تكون في شكل مقر رسمي للمؤسسات الناشئة، أما المتغير التابع العمل المقاولاتي فيمكن قياسه من خلال المؤشرات التالية: المؤسسات الناشئة، الإبداع والابتكار وروح المبادرة.

ثانيا: النموذج النظري للدراسة

يتم تحديد النموذج النظري للبحث بالاعتماد على النظريات التي قد تم التطرق إليها، والدراسات السابقة التي ركزت على المفاهيم الأساسية في البحث.

الشكل رقم (4): يمثل النموذج النظري للبحث

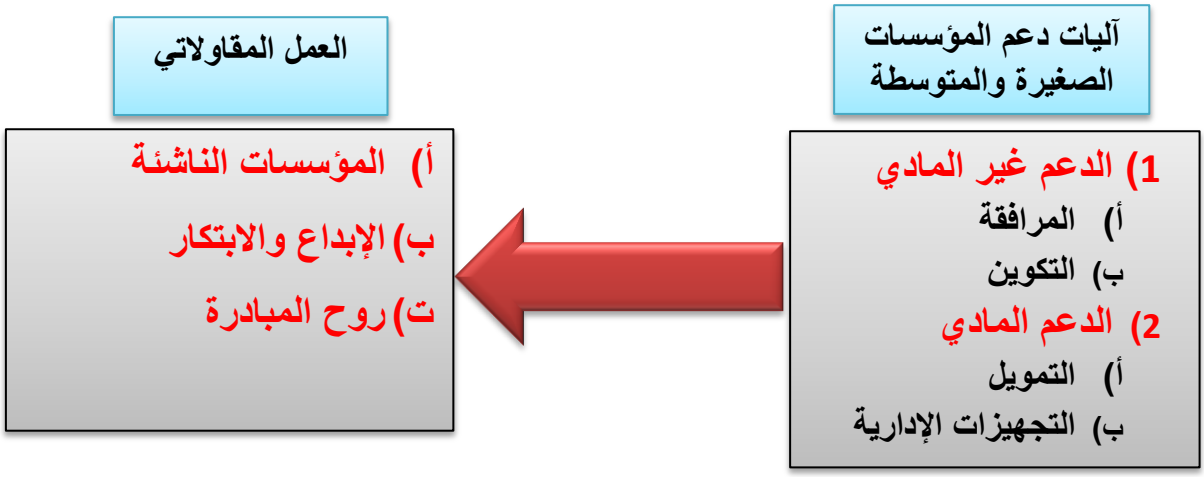

المصدر: من إعداد الطالب

من الشكل الموالي نلاحظ بأن المتغير المستقل يتكون من بنيتين رئيسيتين:

البنية الأولى تتمثل في آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنقسم إلى متغيرين رئيسين هما الدعم غير المادي والدعم المادي، ففي النموذج النظري تم تقسيم الدعم غير المادي إلى مؤشرين هما عملية المرافقة وعملية التكوين، أما الدعم المادي تم تقسيمه إلى مؤشرين أيضا هما التمويل والتجهيزات المكتبية؛ فبهذا يمكن قياس ومعرفة هل هناك تحسين في العمل المقاولاتي في آليات الدعم محل الدراسة؛
أما البنية الثانية تتمثل في العمل المقاولاتي والذي ينقسم إلى المؤشرات التالية: المؤسسات الناشئة، روح المبادرة، الإبداع والابتكار.

خلاصة الفصل

من خلال الفصل الأول المتعلق بآليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم التطرق لمدخل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والإشارة إلى أنه لا يوجد تعريف موحد؛ والإشارة أيضا إلى أن المشرع الجزائري فصل بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال، ورقم الأعمال السنوي ومجموع الحصيلة السنوية، وتم التطرق إلى التقرير السداسي الذي صدر في 2017 عن وزارة الصناعة والمناجم، والاستعانة ببعض الاحصائيات الحديثة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

وأشرنا أيضا لحاضنات الأعمال التي لها دور فعال في تعزيز القطاع المؤسساتي، واللجوء لإحصائيات بعض الدول لعدد الحاضنات وعدد المؤسسات المخرجة منها.

كما أن المشرع الجزائري أعطى لنظام المشاتل ومراكز تسهيل المؤسسات الصيغة القانونية بالرغم من التأخر في إقرارها، وبين أهدافها ومهامها، والتي من شأنها أن تعطي قيمة مضافة في تبني الأفكار ودعم حاملي المشاريع بتوجيههم وتكوينهم على مبادئ التسيير والتسويق وكيفية قيادة مؤسساتهم الناشئة.

أيضا ركزنا على الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية، التي تختص في احتضان ودعم وترقية الأفكار والمشاريع ذات الطابع التكنولوجي.

بعد ذلك انتقلنا للمتغير التابع وهو العمل المقاولاتي، من خلال التطور التاريخي للمقاولاتية وجاء حسب نظرة الاقتصاديين وعلماء الاجتماع وعلماء النفس ولكل منهم وجهة نظر خاصة حسب طبيعة تخصصه وانتماءاته؛ وعرجنا لأهم التعاريف التي جاء بها مختلف المفكرين؛ وأيضا مخطط الأعمال الذي يعتبر اللبنة الأساسية للمقاول في تحديد مختلف العمليات سواء في الجانب المالي أو التسويقي أو التنظيمي وغيرها، وأهم العناصر في المقاولاتية هما الإبداع والابتكار اللذان يعتبران جوهر العمل المقاولاتي.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: دراسة حالة: مشتلة (م ص م) ومركز التسهيل (م ص م) ببرج بوعريريج)

تمهيد

بعد اتمام الجانب النظري للدراسة نتجه في الفصل الثاني لإعداد دراسة الحالة، والتي تمت في مشتلة ومركز (م ص م) لولاية بوعريريج من أجل معرفة واقع آليات الدعم ومساهمتها في تحسين العمل المقاولاتي، والوقوف على اختبار فرضيات الدراسة وهذا بعد اجراء مقابلات مع عدة خبراء حول الموضوع، وكذلك تم اللجوء إلى أداتين لتحليل المقابلات من خلال التحليل التقليدي وكذلك تم الاستعانة ببرنامج التحليل الكيفي Nvivo الذي أعطى للبيانات صبغة كمية ساعدت على تحليلها واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة

بالاعتماد على فرضيات الدراسة المتعلقة بواقع آليات الدعم محل الدراسة والتي تتجسد في الدعم غير المادي والدعم المادي، وكذلك الفرضيتين المتعلقتين بالدعم غير المادي من خلال مساهمة المرافقة في تحسين العمل المقاولاتي، ومساهمة التكوين في تحسين العمل المقاولاتي، أما الفرضيتين المتعلقتين بالدعم المادي من خلال مساهمة التمويل في تحسين العمل المقاولاتي، ومساهمة التجهيزات الإدارية في تحسين العمل المقاولاتي، سيتم الاعتماد على دراسة الحالة الكيفية والتي تعتمد على اجراء المقابلات وتحليلها بواسطة برنامج Nvivo، وكذلك تم الاستعانة بملاحظة الوثائق من أجل تحليل بعض الاحصائيات لآليات الدعم محل الدراسة لدعم الدراسة بإحصائيات ومعلومات من أجل اختبار الفرضيات.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة وأدواتها

في هذا المطلب سيتم التركيز على مجتمع الدراسة وكذلك عينة الدراسة وأسباب اختيارها، وأيضا أدوات الدراسة والتي تعتبر عنصر مهم لمعرفة الطرق المستخدمة في الحصول على البيانات.

أولا: مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع البحث في آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وقد تم اختيار آليتين للدعم الأولى هي مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والثانية مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية برج بوعريريج.
ويعود سبب اختيار هاتين الآليتين بولاية برج بوعريريج إلى الأسباب التالية:

1) طبيعة منطقة برج بوعريريج كقطب صناعي ومؤسساتي؛
2) مشاركة كل من مدير المشتلة ومركز التسهيل في الأيام الدراسية والملتقيات في الجامعة؛

3) تعتبر برج بوعريريج أقرب مسافة مع ولاية المسيلة مقارنة مع المشاتل ومراكز التسهيل في الولايات الأخرى.

ثانيا: عينة الدراسة

تتمثل عينة الدراسة في مجموعة من الخبراء من المشتلة ومركز التسهيل وكذلك خبراء خارجيين، من أجل اجراء معهم مقابلات نظرا لطبيعة الدراسة الكيفية، فتم الاختيار عن طريق عينة قصدية من المشتلة كل من المدير والمرافقة، أما من مركز التسهيل تم اختيار كذلك المدير والمرافق، وكأطراف خارجية تم اختيار خبير خارجي واطار في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وهو كذلك باحث أكاديمي، والخبير السادس حامل مشروع بالمشتلة ومستفيد من خدماتها، وكانت معايير اختيار الخبراء كالتالي:

1) أطراف آليات الدعم هم الذين يشرفون على تطبيق الأهداف والخدمات الموجهة لحاملي الأفكار والمشاريع؛
2) دراية وإلمام الخبراء بالمقاولاتية؛
3) تنويع مصادر المعلومات من عدة أطراف؛
4) التركيز على الإدارة العليا لآليات الدعم لأنها مصدر المعلومات والقرار؛
5) مناصبهم الإدارية تمكنهم من الاطلاع على مختلف المعلومات والوقائع التي تحدث في البيئة الداخلية والخارجية، ومختلف التغيرات الحاصلة في بيئة الأعمال؛
6) التركيز على الأطراف الخارجية من أجل الحصول على معلومات من الواقع الميداني.

ثالثا: أدوات الدراسة

بعد اجراء دراسة استكشافية لآليات الدعم محل الدراسة، وصياغة الفرضيات، اتضح لنا أن أدوات الدراسة الأنسب لاختبار الفرضيات هي ملاحظة الوثائق والمقابلة.

1) **ملاحظة الوثائق:** تمثلت ملاحظة الوثائق في مجموعة من الاحصائيات التي تم الحصول عليها من المشتلة ومركز التسهيل حول عدد الأفكار والمشاريع التي يتم استقبالها سنويا، وعدد المشاريع التي تتم مرافقتها، وعدد الأفكار التي تحولت إلى مؤسسات ناشئة وتصنيفها حسب كل قطاع، وأيضا مجموعة من المطويات التي تلخص ما تقدمه كل من المشتلة ومركز التسهيل من خدمات.

2) **أداة المقابلة**

للمقابلة أنواع وهي المقابلة الحرة، والمقابلة نصف الموجهة والمقابلة الموجهة وفي دراستنا تم الاعتماد على المقابلة نصف الموجهة، لأن طبيعة أسئلتها تسمح للشخص المستجوب من الإجابة بالأسلوب الذي يسمح له مباشرة وقدر الإمكان على أسئلة محددة، وهذا يأخذ نوع من الحرية في الإجابة ونضمن ارتياح المستجوب، وإعطائه فرصة للتحدث، إضافة إلى عمق ونوعية المعلومة التي

سيدلي بها، ومنه ضمان دقة المعلومات الصادرة عنه، وهذا ما يحقق التفاعل المباشر بين الباحث والأشخاص المستجوبين ويجعلهم يبذلون جهدا في إعطاء المعلومة الضرورية وذات الصلة.[1]

المطلب الثاني: خطوات الدراسة الميدانية وبرنامج التحليل الكيفي

في هذا المطلب سيتم التطرق لأهم المراحل التي مرت بها الدراسة الميدانية من أجل معرفة مسار الدراسة أين يتجه، وبعدها يتم توضيح كيفية جمع ومعالجة البيانات بوسطة برنامج التحليل الكيفي Nvivo.

أولا: خطوات الدراسة الميدانية

المرحلة الأولى: هي عبارة عن دراسة أولية للمشتلة ومركز التسهيل تتمثل في التعرف على الخدمات التي يتم تقديمها، وأنوع الدعم المتوفرة بصفة عامة، من أجل تشخيص الوضع وربطها مع إشكالية وفرضيات البحث، لضبط وتنسيق الجانب النظري مع الجانب التطبيقي؛

المرحلة الثانية: بعد تشخيص بشكل عام للمشتلة ومركز التسهيل يتم في هذه المرحلة إعداد دليل للمقابلة نصف الموجهة، يكون منسق مع متغيرات الدراسة من أجل الاجابة على الفرضيات، وتحديد مواعيد مع عينة الدراسة واختيار الأوقات المناسبة لإعطاء المستجوبين الراحة الكاملة للإدلاء بآرائهم والاجابة على الأسئلة بكل وضوح؛

المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة تتم فيها معاجلة البيانات التي تم الحصول عليها من المقابلات بواسطة برنامج Nvivo، واستخراج المقاربات الأساسية للبرنامج في شكل أرقام واحصائيات ثم يتم جمعها واستخلاص النتائج.

ثانيا: أدوات تحليل البيانات

في البحث العلمي يوجد العديد من الأدوات لتحليل البيانات، والتي تساعد على ترتيبها وتبويبها لتسهل عملية تحليلها؛ وفي دراستنا تم الاعتماد على أداتين وهما التحليل التقليدي للمقابلة وبرنامج التحليل الكيفي Nvivo.

1) **التحليل التقليدي للمقابلة:** ويتم ذلك بإعداد جدول شامل وملخص لجميع الخبراء مع كل متغير من متغيرات الدراسة، وهذا ما يعطي للقارئ نظرة حول توجهات وأقول خبراء الدراسة، ويسمح كذلك بالمقارنة الفورية بين أقوال الخبراء.

2) **برنامج Nvivo:** يستخدم هذا البرنامج للدراسات الكيفية عن طريق مجموعة من المراحل، ويعمل على تكميم أقوال الخبراء وتسهيل استخراج الارتباطات ومعاملات التشابه النصي.

[1] **حريزي فاروق، أثر استخدام الإنترانت على الاتصال الداخلي بين الموارد البشرية في المؤسسة: دراسة حالة مؤسسة لافارج بالمسيلة، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة، العدد16، 2016، ص146.**

ثالثا: برنامج التحليل الكيفي Nvivo

يمر برنامج Nvivo بمجموعة من المراحل والمقاربات من أجل تحليل البيانات، والتمكين من اختبار فرضيات الدراسة، وسيتم التفصيل فيه وفي طريقة استخدامه.

1) برنامج Nvivo

استحدث من طرف مطور الدولي لبرامج البحوث الكيفية (QSR international)، وهو برنامج يدعم طرق البحث الكيفي، يتيح جمع وتنظيم وتحليل محتوى المقابلات، الدراسات الاستقصائية، الملفات الصوتية، ووسائل الإعلام الاجتماعية وصفحات الويب، ويمكن استخراج عدة مؤشرات كمية تساعد الباحث على التعمق أكثر في تحليل محتوى المقابلات والتي تعرف بالمقاربات الكمية للتحليل النصي أو الكيفي.[1]

2) مقاربات التحليل الكيفي Nvivo: هناك (4) مقاربات أساسية يلجأ إليها الباحث لتحليل للنص الكيفي تتمثل في:

أ) المقاربة المعجمية L'approche l'lexicale: هدفها وصف عما نتحدث، حيث تستند إلى الإحصاء الترددي (تكرار أثر المفردات)، والتشابه بين الكلمات المستخدمة.

ب) المقاربة اللغوية L'approche linguistique: الهدف منها وصف كيف نتحدث، حيث تسمح بإدراك مستويين مختلفين للخطاب، ليس فقط الترتيب والتصنيف النحوي(من قال؟ "ماذا؟")، ولكن أيضا مطابقة الدلالات بطريقة عملية (كيف؟ مع أي أثر؟).

ت) المقاربة الموضوعية L'approche thématique: هدفها تفسير المحتوى، حيث تعتمد على قراءة الوثيقة جزء بجزء، ومن أجل القيام بذلك نقوم بترميز المحتوى إلى فئات يمكن فهمها وتفسير محتواها.

ث) الخرائط المعرفية Les cartographie cognitive: هدفها هيكلة فكرة معينة، وهي تمثيل مادي رسومي (رسم بياني للأفكار والعلاقات بين هذه الأفكار) للتصورات العقلية لموضوع واحد أو عدة مواضيع في زمن محدد، ولا تعتبر كمقاربة كمية لأنها لا تقدم احصائيات رقمية بل تقدم تمثيل بياني يجمع بين مصطلح رئيسي والجمل المستخدمة للتعبير عنه.[2]

[1] **شرقي خليل، وبريكة السعيد، المقاربات الكمية في التحليل الكيفي لبيانات دليل المقابلة باستخدام برنامج Nvivo- دراسة حول القيادة الحكيمة لبعض مسؤولي مؤسسة كوندور، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 5، 2016، ص 103.**

[2] **المرجع نفسه، ص 107 – 110.**

3) خطوات استخدام برنامج Nvivo

لتحليل البيانات الكيفية لدليل المقابلة في برنامج Nvivo هناك ثلاث خطوات يجب اتباعها:

أ) **استيراد البيانات**: بعد تسجيل البيانات المتعلقة الخبراء الذين تمت معهم المقابلات، يتم حجزها في ملفات word لكل خبير، وفي دراستنا لدينا 6 خبراء، وبعد ذلك يتم فتح ملف في برنامج Nvivo ثم تأتي مرحلة استراد ملفات word الستة للخبراء؛

ب) **ترميز البيانات**: في هذه الخطوة يتم انشاء مجموعة من العقد (nodes)، وهي عبارة عن محاور الدراسة ثم ترميزها، ويمكن كذلك انشاء عقد فرعية (child nodes) والتي تمثل المحاور الفرعية، بعد ذلك يتم سحب أجوبة كل خبير مع العقدة الخاصة بها؛

مثلا في دراستنا تم انشاء ستة عقد وهي (واقع آليات دعم (م ص م)، واقع المقاولاتية، المرافقة، التكوين، التمويل، التجهيزات الإدارية)، ويتم ربط كل عقدة مع الفرضية الخاصة بها لاختبارها ففي دراستنا تم وضع خمسة فرضيات:

الجدول رقم (10): يمثل ربط فرضيات الدراسة مع العقد في برنامج Nvivo

الفرضية	العقد
الفرضية الأولى: تتجسد آليات دعم (م ص م) محل الدراسة في الاعتماد على الدعم غير المادي والدعم المادي.	عقدة واقع آليات دعم (م ص م)
الفرضية الثانية: يساهم الدعم غير المادي المتمثل في بعد المرافقة لآليات دعم (م ص و) محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي.	عقدة المرافقة مع عقدة واقع المقاولاتية
الفرضية الثالثة: يساهم الدعم غير المادي المتمثل في بعد التكوين لآليات دعم (م ص و) محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي.	عقدة التكوين مع عقدة واقع المقاولاتية
الفرضية الرابعة: يساهم الدعم المادي المتمثل في بعد التمويل لآليات دعم (م ص و) محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي.	عقدة التمويل مع عقدة واقع المقاولاتية
الفرضية الخامسة: يساهم الدعم المادي المتمثل في بعد التجهيزات الإدارية لآليات دعم (م ص و) محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي.	عقدة التجهيزات الإدارية مع عقدة واقع المقاولاتية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على أطروحة دكتوراه فاروق حريزي

ت) تحليل البيانات واستخراج النتائج

في الخطوة الأخيرة يتم تطبيق بعض العمليات على البرنامج لاستخراج نتائج المقاربات، التي تم ذكرها سابقا ثم تأتي مرحلة تحليل البيانات وتفسير النتائج المتحصل عليها من أجل اختبار الفرضيات ومعرفة مدى تحققها.

المبحث الثاني: عرض مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية برج بوعريريج

منذ سنة 1996 سطرت الحكومة الجزائرية مجموعة من الآليات من أجل مرافقة وتكوين وتمويل حاملي الأفكار والمشاريع على تجسيد أفكارهم وتشجيعهم على العمل المقاولاتي، عن طريق إنشاء مؤسسات خاصة بهم، وهذا ما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني والتوجه نحو القطاع الخاص نظرا لتشبع القطاع العام، وفي دراستنا اخترنا آليتين هما مشتلة(م ص م) ومركز تسهيل (م ص م) لولاية برج بوعريريج، من أجل الإحاطة على دورهم في تحسين العمل المقاولاتي.

مراكز تسهيل المؤسسات من بين الاستراتيجيات الحديثة التي توجهت لها الجزائر من أجل رفع التحدي لدعم النسيج المؤسساتي على المستوى الوطني، وتحسين العمل المقاولاتي، الذي يعتبر الحل الأمثل للتخلص من التبعية للمحروقات، وتم وضع وتدشين عدة هياكل لمراكز تسهيل المؤسسات وصلت إلى **26** مركز على المستوى الوطني يوجد منها **21** مركز في إطار العمل ويقدم خدماته وهي كالتالي:
(تيبازة، وهران، أدرار، برج بوعريريج، إليزي، جيجل، تمنراست، النعامة، تندوف، الجلفة، سيدي بلعباس، البليدة، بسكرة، البيض، خنشلة، الأغواط، بشار، بجاية، ورقلة، الشلف، سوق أهراس)، ويوجد أيضا **4** مراكز تسهيل تم إنشاءها بصفة نهائية مع نهاية سنة **2016** وهي في الولايات (**ميلة، باتنة، أم البواقي، الواد، البويرة**).[1]

المطلب الأول: تقديم لمركز تسهيل (م ص م) لولاية برج بوعريريج

أولا: التعريف بمركز تسهيل المؤسسات لولاية برج بوعريريج

مركز التسهيل مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تحت وصاية وزارة الصناعة و المناجم، أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم: **03-79** المؤرخ في: **25 فيفري 2003**، استلم المشروع في ولاية برج بوعريريج بتاريخ: **15 أوت 2010**.

مركز التسهيل يقوم باستقبال حاملي المشاريع لجميع الفئات العمرية بداية من سن **19** سنة فما فوق، لمدة مرافقة غير محدودة، وهذا بتقديم كل مراحل عملية المرافقة والمتابعة من الفكرة إلى المؤسسة الناشئة، أيضا يقوم باستقبال أصحاب المؤسسات التي تنشط في الميدان ولكن تعاني من صعوبات في مختلف الوظائف الإدارية أو تعاني من العسر المالي، وهنا يبرز دور المركز أيضا في تشخيص وضعية المؤسسات من طرف الخبراء وتقديم الاستشارات والحلول الممكن تطبيقها لتحسين وضعيتها.
يقع مركز تسهيل (م ص م) في وسط مدينة برج بوعريريج بعنوان تعاضدية محمد بوضياف، يتكون من طابق أرضي + طابق أول ومحطة توقف السيارات.

[1] bulletin d'information statistique de la PME, ministère de l'industrie et des Mines, op-cit, p20.

ثانيا: أهداف وخدمات مركز تسهيل(م ص م) لولاية برج بوعريريج

1) أهداف مركز تسهيل (م ص م) لولاية برج بوعريريج

أ) وضع شباك يتكيف مع احتياجات أصحاب المؤسسات الناشئة والمقاولين؛
ب) تطوير ثقافة المقاولاتية وتقليص آجال إنشاء المؤسسات و توسيعها واستردادها؛
ت) ضمان تسيير الملفات بمساعدات الصناديق المنشأة لدى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار طبقا للتنظيم المعمول به؛
ث) تشجيع تطوير التكنولوجيات الجديدة لدى حاملي المشاريع؛[1]
ج) إنشاء مكان التقاء بين عالم الأعمال و المؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية؛
ح) الحث على تثمين البحث عن طريق توفير جو للتبادل بين حاملي المشاريع ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية؛
خ) تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي و ترقية تعميم المهارة وتشجيعها؛
د) تثمين الكفاءات البشرية وعقلنة استعمال الموارد المالية؛
ذ) إنشاء قاعدة معطيات حول الكثافة المكانية لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحول ترقب التكنولوجيات؛
ر) نشر الأجهزة الموجهة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها؛
ز) مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي.[2]

2) خدمات مركز تسهيل (م ص م) لولاية برج بوعريريج

يوفر مركز تسهيل المؤسسات لولاية برج بوعريريج البرنامج التالي:

أ) الاستقبال والتوجيه؛
ب) تطوير الفكرة واعداد مخطط الأعمال؛
ت) المساعدة في استكمال الاجراءات الإدارية؛
ث) المرافقة والمتابعة؛
ج) دورات تكوينية.

ويسعى مركز التسهيل لمساعدة حاملي المشاريع والمقاولين عن طريق الخدمات التالية:

- مراقبة حسن التكامل بين المشروع وقطاع النشاط المعني ومسار المترشح واهتماماته؛
- إعداد مخطط التطوير ومخطط الأعمال عند الاقتضاء،

[1] إدارة مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية برج بوعريريج.
[2] إدارة مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية برج بوعريريج.

- اقتراح برنامج تكوين أو استشارة تتكيف مع احتياجاتهم الخاصة؛
- اعداد الدراسات التقنو اقتصادية من أجل الحصول على قطعة أرض في اطار **CALPIREF**؛
- اقتراح برنامج تكوين أو استشارة يتكيف مع احتياجاتهم الخاصة، ومن بين الدورات التكوينية التي يقوم بها المركز دورة **BUSINESS GAME** أو لعبة الأعمال كذلك دورة حسن تسيير مؤسستك **GERME**، ودورة كيفية انشاء مؤسستك**CREE**بالتنسيق مع وكالة **ANSEJ**؛
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع مجال نشاطها؛
- مساعدة حاملي المشاريع والمقاولين على هيكله استثمارهم على أحسن وجه وأيضا في تحقيق مساعيهم الرامية إلى تحويل التكنولوجيا؛
- مرافقتهم لدى الإدارات والهيئات المعنية من أجل تجسيد مشاريعهم،
- المساعدة على الابتكار وتحويل التكنولوجيا عن طريق التغطية المحتملة أو الجزئية للمصاريف المنفقة مع مخابر البحث لتطوير المشاريع المبتكرة؛
- الاستشارة التكنولوجية المسبقة عن طريق تدخل خبير من أجل دراسة العوائق المرتبطة بالدعم التكنولوجي؛
- تعرض هذه الخدمات المذكورة أعلاه على المؤسسات حديثة النشأة والمؤسسات التي تعمل على توسيع قدراتها أو التي هي في حالة استرجاع نشاطاتها.[1]

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي ومخطط الأعمال لمركز تسهيل (م ص م) لولاية برج بوعريريج

أولا: الهيكل التنظيمي

الشكل رقم (5): يمثل الهيكل التنظيمي لمركز تسهيل (م ص م) لولاية برج بوعريريج

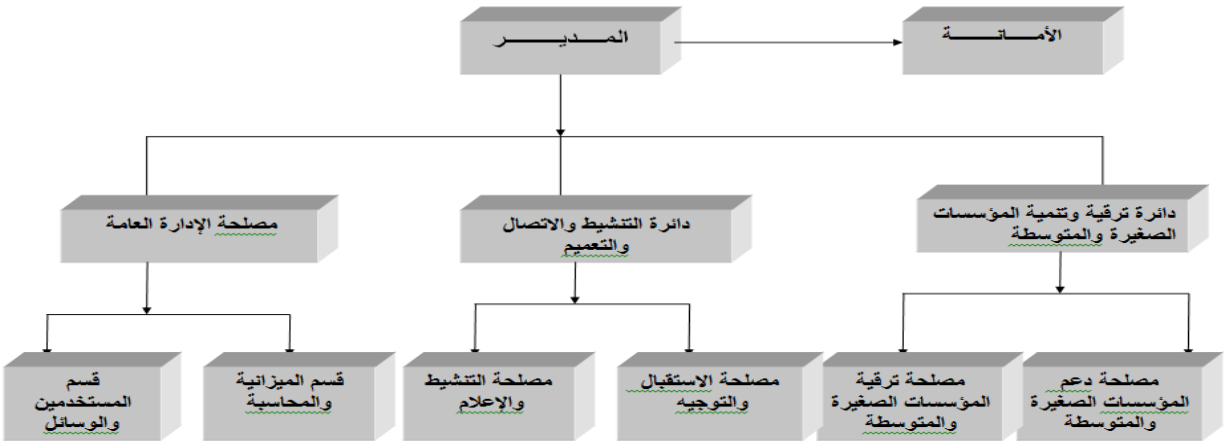

المصدر: إدارة مركز تسهيل المؤسسات لولاية برج بوعريريج.

[1] إدارة مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية برج بوعريريج.

من خلال الهيكل التنظيمي لمركز المؤسسات نلاحظ وجود مصالح إدارية معدودة، وهذا ما يتلاءم مع حجم المركز وعدد حاملي المشاريع الذين يتوافدون، فنجد المدير مع الأمانة في نفس الترتيب الأفقي في الإدارة العليا للمركز، ثم يتفرع إلى دائرة ترقية وتنمية (م ص م) التي تتفرع لمصلحتين هما مصلحة دعم (م ص م) ومصلحة ترقية (م ص م) تختص هاتين المصلحتين في توجيه الدعم من الجانب المعرفي والاستشارات وتوجيه أصحاب الأفكار والعمل على ترقية وتطوير المؤسسات المتواجدة في السوق، أما الدائرة الثانية هي دائرة التنشيط والاتصال والتعميم وتنقسم لمصلحتين هما مصلحة الاستقبال والتوجيه المختص في إجراء المقابلة الأولى مع حاملي الأفكار أو المؤسسات الذين يمتلكون مشاكل في العمل، إضافة إلى مصلحة التنشيط والإعلام المختصة في التعريف والترويج لمختلف خدمات المركز إضافة لمختلف الدورات التكوينية، أما المصلحة الأخيرة هي مصلحة الإدارة العامة والتي تتكون من قسم الميزانية والمحاسبة والذي يقوم بعمليات الجرد وتسيير ميزانية المركز وغيرها من وظائف المحاسبة العامة، ويوجد قسم المستخدمين والوسائل الذي من مهامه تسيير الموارد البشرية وإعداد الأجور والمكافآت ومتابعة معدات وهياكل المركز.

يتكون عدد الموظفين في مركز تسهيل (م ص م) من **20** موظف، فمنهم **06** أعوان للأمن والنظافة و**03** مرافقين في مصلحة الاستقبال والتوجيه، و **04** مرافقين لمتابعة وتوجيه حاملي الأفكار والمشاريع.
ويتكون المركز أيضا من **13** مكتب، ومدرج وقاعة للاجتماعات ومكتبة.

ثانيا: مخطط الأعمال المعتمد في مركز تسهيل (م ص م) لولاية برج بوعريريج

1) **تقديم صاحب فكرة المشروع** (أي السيرة الذاتية لصاحب الفكرة)،
2) **تقديم وعرض فكرة المشروع** (وصف فكرة المشروع)، (موقع ومقر المشروع)، (خصائص الموقع الذي تم اختياره).
3) **تقديم عرض حول المنتج**
4) **أسلوب العملية الإنتاجية للمنتجات أو الخدمات** (الجودة)، (معدات الإنتاج ووسائل النقل).
5) **مخطط التسويق** (التعريف بالمنتج أو الخدمة)، (التعريف بالسوق)، (تحليل المنافسة)،
6) **الترويج والإشهار**
7) **أسلوب تحديد تكاليف المنتجات**
8) **التنبؤ بالمبيعات**
9) **مخطط التنظيم والتسيير**
10) **الإطار القانوني**
11) **المخطط الاقتصادي والمالي**

أ) مخطط الاستثمار الأولي،
ب) مخطط التمويل،
ت) مخطط اهتلاك الاستثمارات،
ث) مخطط الخزينة،

ج) الاحتياج في رأس المال العامل (BFR)،
ح) الميزانية المحاسبية،
خ) جدول حساب النتائج.[1]

المطلب الثالث: تحليل لإحصائيات مركز تسهيل (م ص م) لولاية برج بوعريريج

أثناء دراسة الحالة التي تم اجرائها في مركز تسهيل (م ص م) تم الحصول على مجموعة من الاحصائيات حول ما يقوم به المركز بمرافقة وتكوين حاملي الأفكار والمشاريع في كل شهر، وهذا ما يدعم الدراسة من الجانب الكمي؛ الاحصائيات كانت لثلاث سنوات (2015، 2016، 2017) وبذلك فيمكن تحليلها والإجابة على فرضيات البحث.

بالاعتماد الجداول الخاصة بإحصائيات مركز تسهيل المؤسسات لسنة (2017) حسب كل شهر في الملحق رقم (1)، (2)، (3) بداية من شهر جانفي إلى غاية شهر ديسمبر، ويتضمن عدد حاملي المشاريع الذين تم تسجيلهم، كما نلاحظ أيضا عدد حاملي المشاريع الذين تمت مرافقتهم حسب كل قطاع (الخدمات، الفلاحة، مؤسسات البناء والأشغال العمومية، الصناعات التحويلية وأخرى)، ويحتوي أيضا على عدد مخططات الأعمال التي إعدادها، مع وجود لإحصائيات حول عدد مناصب العمل المتوقعة وعدد مناصب العمل الفعلية، و أخيرا عدد المؤسسات الناشئة.

أولا: تحليل إحصائيات مركز تسهيل (م ص م) لسنة 2017

من خلال الجدول في الملحق رقم (3) الخاص بسنة 2017 نلاحظ أن عدد حاملي المشاريع الذين تم استقبالهم وصل إلى 160 حامل مشروع أي بمعدل حوالي 14 مشروع في كل شهر، كما سجلت الإحصائيات انخفاض كبير في عدد حاملي المشاريع الذين تم تسجيلهم من 160 حامل مشروع إلى 74 حامل مشروع فقط أي انخفاض بنسبة 53.75%.

الشكل رقم (6): يمثل القطاعات التي تمت مرافقتها خلال سنة 2017

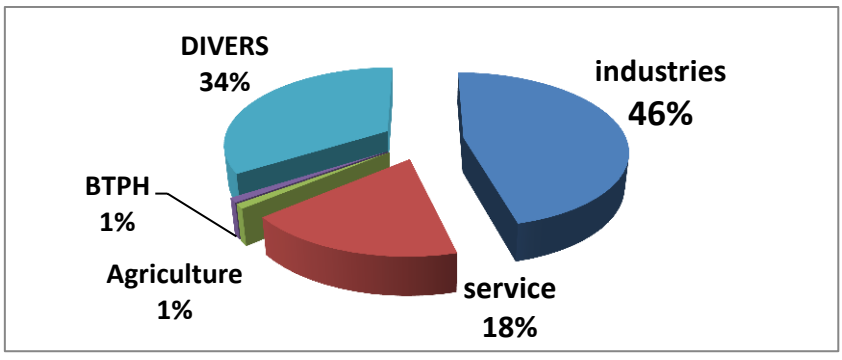

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج excel

[1] إدارة مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية برج بوعريريج.

بملاحظة الشكل رقم (6) الخاص بالدائرة النسبية لسنة 2017 نلاحظ أن قطاع الصناعات التحويلية الذي بلغ صدارة الترتيب 34 مشروع أي بمعدل 3 مشاريع في كل شهر بنسبة 46%، كما سجل قطاع الخدمات 13 مشروع بنسبة **18%** أي بمعدل حوالي مشروع في كل شهر، أما قطاع الفلاحة سجل مشروع واحد فقط بنسبة حوالي 1%، في حين قطاع البناء سجل مشروع واحد فقط بنسبة حوالي 1%، أما جانب الأنشطة المختلفة سجلت ارتفاع ملحوظ بنسبة 34% أي بمعدل حوالي مشروعين في كل شهر، كما نلاحظ أن تقديرات المركز حول مناصب العمل تمثلت ب 604 منصب عمل في حين أن مناصب العمل الفعلية كانت 11 منصب عمل فقط، فنلاحظ وجود انحراف كبير جدا في التقدير بنسبة **98%** ما يقابلها 593 منصب عمل لم يتم توفيره، بينما عدد المؤسسات التي تم انشاءها وصل إلى 72 مؤسسة وذلك بمعدل شهري بلغ حوالي 6 مؤسسات، فمن خلال عدد المؤسسات التي تم انشائها يقابلها عدد ضعيف جدا لمناصب العمل التي تم توفيرها، وبالاعتماد على الاحصائيات السابقة سنقوم بإجراء حوصلة من خلال الأشكال الموالية:

الشكل رقم (7): يمثل منحنى بياني للمؤسسات الناشئة في مركز تسهيل (م ص م) لثلاث سنوات

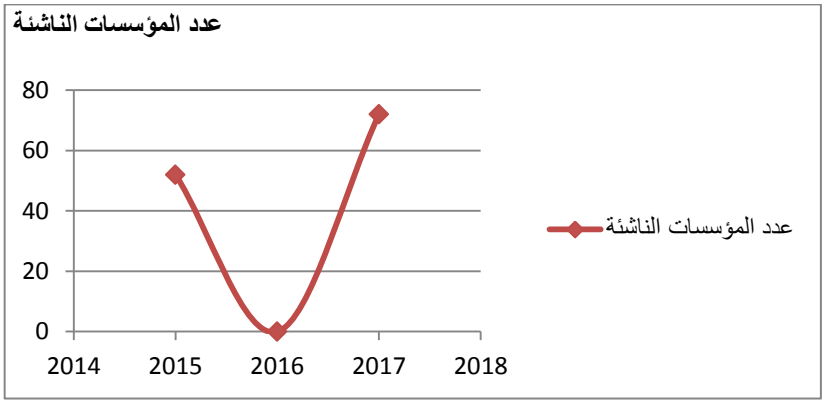

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج excel

أما من خلال الشكل رقم (7) يمثل منحنى بياني للمؤسسات الناشئة، فنلاحظ في سنة 2015 بلغ عدد (م ص م) 52 مؤسسات، أما في سنة 2016 هناك تغير ملحوظ في عدد المؤسسات الناشئة والتي أصبحت معدومة، ثم في سنة 2017 نلاحظ أن المنحنى ارتفع أكبر من سنة 2015 ليسجل 72 مؤسسة.

المبحث الثالث: عرض مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية برج بوعريريج

حسب المرسوم التنفيذي رقم **08 – 200** المؤرخ في **3** رجب عام **1429** الموافق **6 جويلية 2008**، يتضمن إنشاء مشاتل المؤسسات المسماة "محاضن".

حسب المادة **(1)**: طبقا للمادة **(2)** من المرسوم التنفيذي رقم **03 – 78** المؤرخ في **24 ذي الحجة عام 1423** الموافق **25 فيفري 2003** والمذكور أعلاه، تنشأ مشاتل المؤسسات المسماة " محاضن" المتواجدة مقراتها بالأماكن المبينة في الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (11): يمثل أماكن تواجد المحاضن حسب المرسوم التنفيذي

محاضن المؤسسات	المقرات
أم البواقي	أم البواقي
خنشلة	خنشلة
برج بوعريريج	برج بوعريريج
البويرة	سور الغزلان
البيض	البيض
سيدي بلعباس	سيدي بلعباس
ميلة	تاجنانت
تيارت	تيارت
تبسة	تبسة

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 38، ص24.

وحاليا ازداد عدد المحاضن وهي متواجدة في **16** ولاية على المستوى الوطني يوجد **14** حاضنة تنشط حاليا وهي على التوالي (**برج بوعريريج، وهران، عنابة، البيض، باتنة، بسكرة، خنشلة، أم البواقي، ميلة، سيدي بلعباس، ورقلة، غرداية، أدرار، تيارت**)، ويوجد حاضنتين هما (**بشار، البويرة**) حديثتا النشأة.

المطلب الأول: تقديم لمشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية برج بوعريريج

أولا: التعريف بمشتلة (م ص م) لولاية برج بوعريريج

حاضنة برج بوعريريج هي إطار متكامل لبيئة تتوفر على المكان والتجهيزات والخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة والتنظيم، مخصصة لمساعدة أصحاب الأفكار والمؤسسات المنشأة حديثا، في إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى رعايتها ودعمها لمدة محدودة، وذلك لتخفيف المخاطر المعتادة وتوفير فرص أكبر للنجاح.[2]

[1] **الجريدة الرسمية، العدد 38، ص24.**
[2] **إدارة حاضنة المؤسسات لولاية برج بوعريريج.**

ثانيا: أهداف مشتلة(م ص م) لولاية برج بوعريريج

1) تشجيع بعث المشاريع المجددة في مجالات الخدمات الإلكترونية وإنشاء مناصب العمل؛
2) مساعدة الطلبة والمتخرجين الجدد على إنشاء مشاريعهم؛
3) بث ثقافة الانتساب للقطاع الخاص، ودفع روح الإبداع؛
4) تطوير التعاون مع المحيط المؤسساتي؛
5) تقديم الدعم لأصحاب المؤسسات الناشئة؛
6) تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل؛
7) التحسيس بأهمية حاضنات المؤسسات؛
8) التعريف بالأجهزة المانحة للقروض؛
9) زيادة النسيج المؤسساتي على مستوى الولاية.

المطلب الثاني: كيفية عمل مشتلة (م ص م)

أولا: مراحل عمل مشتلة (م ص م) لولاية برج بوعريريج

عند رغبة أي شخص بتقديم فكرة أو مشروع يمر بالمراحل التالية:

1) إجراء مقابلة أولية مع مدير الحاضنة؛
2) إيداع ملف الترشح الذي يحتوي على معلومات عن المشروع وحامل المشروع؛
3) تقديم المشروع أمام لجنة الانتقاء؛
4) الإيواء بالحاضنة بعد القبول؛
5) مرحلة المرافقة في جميع مراحل المشروع؛
6) مرحلة التكوين عن طريق برنامج عمل لتأهيل أصحاب المشاريع؛
7) توفير التجهيزات الإدارية اللازمة لسير المشروع؛
8) مرحلة تمويل المشروع لتجسيد الفكرة.

ثانيا: الفئات المستهدفة التي تركز عليها المشتلة على مرافقتها

تركز مشتلة (م ص م) خلال اختيارها لحاملي الأفكار والمشاريع على الفئات التالية:

1) حاملي الأفكار: من التركيب إلى غاية إنشاء المؤسسة؛
2) أصحاب المؤسسات الجديدة؛
3) أصحاب المشاريع في المشتلة خاصة الإبداعية؛
4) أصحاب المشاريع الذين لديهم مخطط أعمال قيد الإنجاز، والباحثين عن التمويل؛
5) الجمعيات المهنية والباترونا.

المبحث الرابع: تحليل المقابلات في مركز التسهيل والمشتلة

في هذا المبحث سيتم التطرق للخبراء الذين تم اجراء المقابلات معهم وخصائصهم وعرض أهم المعلومات والبيانات المتحصل عليها لمختلف المراحل التي مرت بها دراسة الحالة في مركز التسهيل والمشتلة ويتم عرضها وتحليلها.

المطلب الأول: مناخ المقابلات في آليات الدعم محل الدراسة

في هذا المطلب سيتم شرح مناخ المقابلة نصف الموجهة التي جرت مع عينة الدراسة في مركز تسهيل (م ص م) ومشتلة (م ص م) لولاية برج بوعريريج، والأطراف الخارجية ذات الصلة بالموضوع، ونوضح من الخطوات المنهجية التي تم اتباعها من أجل الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة في الدراسة.

أولا: مناخ مقابلة مركز تسهيل (م ص م) لولاية برج بوعريريج

من خلال الجدول الموالي سيتم توضيح مناخ المقابلة نصف الموجهة التي جرت مع عينة الدراسة في مركز تسهيل (م ص م) لولاية برج بوعريريج:

الجدول رقم (12): يمثل مناخ المقابلة نصف الموجهة لمركز تسهيل (م ص م) لولاية برج بوعريريج

الخبير	تاريخ ومدة المقابلة وطبيعة التسجيل	ظروف إجراء المقابلة	الأهداف الأساسية
الخبير الأول: • **مكان العمل**: مركز تسهيل (م ص م)، • **المنصب**: مدير ومرافق رئيسي لمركز تسهيل (م ص م).	• **تاريخ المقابلة يوم**: 2018/03/04 على الساعة 9:00 صباحا، • **اللقاء**: تم في مكتبه داخل مركز التسهيل، • **مدة المقابلة**: 30 دقيقة، • تدوين المعلومات كانت بشكل يدوي.	• تقديم الشكر للخبير على قبول موعد المقابلة، • تقديم شرح موجز لعنوان البحث والغرض من المقابلة، • كان التفاعل مع الموضوع بشكل جيد مما ساعد في الحصول على معلومات أكبر.	• دراسة واقع مركز تسهيل (م ص م)، • واقع المقاولاتية، • مساهمة عملية المرافقة، • مساهمة عملية التكوين، • مساهمة عملية التمويل، • مساهمة عملية الاحتضان،
الخبير الثاني: • **مكان العمل:** مركز تسهيل (م ص م)، • **المنصب:** مرافق ومسؤول مصلحة دعم (م ص م).	• **تاريخ المقابلة:** يوم 2018/04/22 على الساعة 11:00 صباحا، • **اللقاء:** تم داخل مكتبه في مركز التسهيل، • **مدة المقابلة:** 45 دقيقة، • تدوين المعلومات كانت بشكل يدوي.	• تقديم الشكر للخبير على قبول موعد المقابلة، • تقديم شرح موجز لعنوان البحث والغرض من المقابلة، • تم منح الخبير الوقت الكافي للاستفسار على الموضوع.	• **نفس الأهداف السابقة الذكر.**

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بنموذج في أطروحة حريزي فاروق

ثانيا: مناخ المقابلة في مشتلة (م ص م) لولاية برج بوعريريج

من خلال الجدول الموالي سيتم توضيح مناخ المقابلة نصف الموجهة التي جرت مع عينة الدراسة في مشتلة (م ص م) لولاية برج بوعريريج:

الجدول رقم (13): يمثل مناخ المقابلة نصف الموجهة بمشتلة (م ص م) لولاية برج بوعريريج

الخبير	تاريخ ومدة المقابلة وطبيعة التسجيل	ظروف إجراء المقابلة	الأهداف الأساسية
الخبير الأول: • **مكان العمل**: مشتلة (م ص م)، • **المنصب**: مدير ومرافق رئيسي لمشتلة (م ص م).	• **تاريخ المقابلة يوم**: 2018/03/04 على الساعة 10:00 صباحا، • **اللقاء**: تم في مكتبه داخل مشتلة (م ص م)، • **مدة المقابلة**: 45 دقيقة، • تدوين المعلومات كانت بشكل يدوي.	• تقديم الشكر للخبير على قبول موعد المقابلة، • تقديم شرح موجز لعنوان البحث والغرض من المقابلة، • كان التفاعل مع الموضوع بشكل جيد مما ساعد في الحصول على معلومات أكبر.	• دراسة واقع مشتلة (م ص م)، • واقع المقاولاتية، • مساهمة عملية المرافقة، • مساهمة عملية التكوين، • مساهمة عملية التمويل، مساهمة عملية الاحتضان،
الخبيرة الثانية: • **مكان العمل**: مشتلة (م ص م)، • **المنصب**: مرافقة بمشتلة (م ص م).	• **تاريخ المقابلة يوم**: 2018/04/22 على الساعة 9:00 صباحا، • **اللقاء**: تم في مكتبها داخل مشتلة (م ص م)، • **مدة المقابلة**: 38 دقيقة، • تسجيل صوتي للأجوبة بشكل مباشر بعد إذن الخبيرة.	• تقديم الشكر للخبيرة على قبول موعد المقابلة، • تقديم شرح موجز لعنوان البحث والغرض من المقابلة، • كان التفاعل مع الموضوع بشكل جيد مما ساعد في الحصول على معلومات أكبر.	• **نفس الأهداف السابقة الذكر.**

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بنموذج في أطروحة د. حريزي فاروق

ثالثا: مناخ المقابلة مع الأطراف أخرى ذات صلة بالدراسة

من خلال الجدول الموالي سيتم شرح مناخ المقابلة نصف الموجهة التي جرت مع صاحب مؤسسة مستفيد من خدمات مشتلة (م ص م) لولاية برج بوعريريج، أما الخبير الثاني فهو باحث أكاديمي وإطار في الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب **ANSEJ** بولاية المسيلة، ونوضح من خلالها الخطوات المنهجية التي تم اتباعها من أجل الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة في الدراسة.

الجدول رقم (14): يمثل مناخ المقابلة نصف الموجهة مع أطراف أخر ذات صلة بالموضوع لولاية برج بوعريريج

الخبير	تاريخ ومدة المقابلة وطبيعة التسجيل	ظروف إجراء المقابلة	الأهداف الأساسية
الخبير الأول: • **مكان العمل**: صاحب مؤسسة خاصة في مشتلة (م ص م)، • **المنصب**: مدير مؤسسة خاصة.	• **تاريخ المقابلة يوم**: 2018/04/22 على الساعة 10:00 صباحا، • **اللقاء**: تم في مكتبه داخل مشتلة (م ص م)، • **مدة المقابلة**: 33 دقيقة، • تسجيل صوتي للأجوبة بشكل مباشر بعد إذن الخبير.	• تقديم الشكر للخبير على قبول موعد المقابلة، • تقديم شرح موجز لعنوان البحث والغرض من المقابلة، • كان التفاعل مع الموضوع بشكل جيد مما ساعد في الحصول على معلومات أكبر.	• دراسة واقع مركز تسهيل ومشتلة (م ص م)، • واقع المقاولاتية، • مساهمة عملية المرافقة، • مساهمة عملية التكوين، • مساهمة عملية التمويل، مساهمة عملية الاحتضان،
الخبير الثاني: • **مكان العمل**: جامعة المسيلة و ANSEJ، • **المنصب**: باحث أكاديمي وإطار في ANSEJ.	• **تاريخ المقابلة يوم**: 2018/04/30 على الساعة 14:00 مساءا، • **اللقاء**: تم في مكتبه داخلANSEJ، • **مدة المقابلة**: 45 دقيقة، • تسجيل صوتي للأجوبة بشكل مباشر بعد إذن الخبير.	• تقديم الشكر للخبير على قبول موعد المقابلة، • تقديم شرح موجز لعنوان البحث والغرض من المقابلة، • كان التفاعل مع الموضوع بشكل جيد مما ساعد في الحصول على معلومات أكبر.	• دراسة واقع مشتلة (م ص م)، • واقع المقاولاتية، • مساهمة عملية المرافقة، • مساهمة عملية التكوين، • مساهمة عملية التمويل، مساهمة عملية الاحتضان،

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بنموذج في أطروحة د. حريزي فاروق

المطلب الثاني: التحليل التقليدي لمقابلات عينة الدراسة

بعد اجراء المقابلات مع عينة لدراسة سيتم تحليلها وتوضيح أهم ما أكده الخبراء بشكل موجز مع أبعاد الدراسة من أجل معرفة توجهات وآراء الخبراء حول كل بعد، وهذا من أجل اعطاء فكرة أولية على مناخ المقابلات.

الجدول رقم (15): يمثل التحليل التقليدي للمقابلات

المتغيرات	مدير المشتلة	مرافقة المشتلة	مدير مركز التسهيل	مرافق مركز التسهيل	الخبير الخارجي	حامل المشروع
المتغيرات المستقلة						
واقع آليات الدعم	- تختص مشتلة برج بوعريريج بالأفكار الإبداعية خاصة في المجال التكنولوجي، - الهدف من المشتلة هو بث ثقافة الانتساب للقطاع الخاص ودفع روح الإبداع، - تقديم الدعم لأصحاب المؤسسات الناشئة، - يتم تقديم الدعم المادي والمتمثل في توفير فضاء شخصي مجهز لكل حامل مشروع، وكذلك الدعم اللامادي: توفير التوجيهات اللازمة لإنجاز المشروع، توفير الدعم والتأطير والمرافقة،	- تكون الأولوية للأفكار الإبداعية والمشاريع المبتكرة، وفي حالة عدم توفر الإبداع والابتكار يتم لتوجه نحو جميع الأفكار والمشاريع الأخرى، - الهدف من المشتلة الهدف من إنشاء مشتلة (م ص م) هو إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساعدة أي شخص على فتح مؤسسة وتشجيع المقاولاتية. - يتم تقديم الدعم المعنوي والمتمثل في عملية المرافقة والتوجيه والاستشارات، ويوجد الدعم المادي المتمثل في التجهيزات الإدارية والمكتبية،	- المركز لا يركز على قطاع معين بل يتم التركيز على جميع القطاعات بمختلف أنواعها الفلاحي والصناعي والسياحي والبناء والخدماتي، - الهدف من مركز التسهيل مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد الوطني والدولي، - في مركز تسهيل المؤسسات يتم تقديم الدعم من خلال مرافقة حاملي الأفكار والمشاريع وتقديم الدورات التكوينية أيضا،	- لا يوجد تخصص محدد لمركز تسهيل (م ص م) بل يتم استقبال ومرافقة جميع حاملي الأفكار والمشاريع أو أصحاب مؤسسات قائمة في السوق، - الهدف الذي أنشأ من أجله مركز التسهيل هو إنشاء أكبر عدد ممكن من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء فضاء مشترك للقاء أصحاب الأفكار والمشاريع ورجال الأعمال وأصحاب المؤسسات، - يتم تقديم الدعم لحاملي الأفكار والمشاريع من خلال تقديم المرافقة من بداية استقبال المفكرة من مكتب التوجيه إلى غاية دراستها ثم تقديم التكوين من خلال	- يتم التخصص على الجانب الخدماتي بشكل أكبر في المشتلة ومركز التسهيل، - تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي، المشاركة في الحركة الاقتصادية، تقديم الدعم لأصحاب المؤسسات الجديدة، العمل على أن تساهم المؤسسات في المدى المتوسط عاملا للتطور الاقتصادي، - استقبال ومرافقة وتقديم الارشادات وتكوين المؤسسات المنشأة حديثا، ايجار المحلات وتوفير التجهيزات الإدارية في المشتلة لأصحاب المؤسسات أما مركز التسهيل فهو يركز بشكل أكبر على المرافقة	- في المشتلة لا يتم الاعتماد على تخصص محدد بل يتم احتضان ومرافقة جميع التخصصات والمجالات، - الهدف من إنشاء المشتلة هو مرافقة حاملي الأفكار والمشاريع وتطويرها إلى مؤسسات من خلال تكوينهم واحتضانهم، والهدف الأساسي هو المساهمة في التنمية المحلية لولاية برج بوعريريج، - توجد في المشتلة دورات تكوينية في مختلف مجالات تسيير المؤسسات، ويوجد أيضا في المرافقة من خلال الاستشارات والتوجيهات في حالة الاحتياج لها فيذهب حمل المشروع إلى المرافق لتقديم احتياجاته وطلب معلومات عليها، وكذلك هناك امكانية من أجل الحصول على توجيهات في الجانب تمويل

				الدورات التكوينية في مختلف المجالات التي تلم بالمؤسسة وصاحب الفكرة،	والتكوين ويكون بشكل معمق ولكن في الواقع لا يوجد تفعيل أكبر لها.	المشروع، أيضا يمكن الاستفادة من مقر رسمي للمؤسسة من خلال مكتب مجهز،
المرافقة	- المرافقة تساعد على إعداد المشروع وترقيته بمجموعة من النصائح من الجانب المالي، المحاسبي، الضريبي والتجاري والتسويقي وكل ما يتعلق بتسيير المؤسسة،	- المرافقة من خلال تحديد الصيغة القانونية للمؤسسة وتحديد طبيعة التمويل الأحسن الذي يمكن التوجه إليه من خلال الشروط الواجب توفرها لحامل المشروع والتوجيهات والاستشارات بمختلف أنواعها الاقتصادية والمالية والمناجمنت وجميع ما تحتاجه المؤسسة لتأسيسها،	- تتم عملية المرافقة من خلال توفير التوجيهات والاستشارات لحاملي الأفكار والمشاريع في مجال القانون، التسويق، كيفية تسيير المؤسسة، الضرائب وغيرها، وتحديد المشاكل التي تواجه المشروع، - تساهم المرافقة في تحسين العمل المقاولاتي من خلال استغلال هذه الدورات التكوينية وتعزيز القدرات المعرفية لذى حاملي الأفكار والمشاريع وهذا ما يؤدي إلى تحسين الإبداع والابتكار،	- تتمثل عملية المرافقة بداية من الاستقبال والتي فيها يتم تقديم الفكرة أو المشروع، وبعد ذلك يتم تسجيلها في مطبوعة لتكون رسمية، وبعدها يتم مناقشة الفكرة مع مرافق التوجيه، ثم تطوير الفكرة، يتم في هذه المصلحة يتم إعداد الدراسة التقنو اقتصادية، - تقديم الاستشارات في المجال القانوني، الإداري، المناجمنت، التسويق، الضرائب، السجل التجاري ولقد تم استحداث شباك موحد يتكون من ممثلين لجميع الإدارات المحلية التي لها دور في إنشاء المؤسسة لتسهيل وتقليص مدة الإنشاء والاستفسار عن جميع المعلومات دون التوجه إلى مقرات الإدارات.	- المرافقة جوهر العمل فيها مراحل هي التحسيس واستقبال المشروع ومرافقة أثناء التمويل ومرافقة أثناء المشروع ومرافقة بعدية للمتابعة ويمكن اختزالها في الاستشارات والتوجيه والتكوين والمساعدة والمتابعة،	- من خلال وجهة نظري وحسب تجربتي مع المشتلة لم أتلقى المرافقة الكافية بل دائما علي القيام بمجهود شخصي من أجل الحصول على المعلومات أو اللجوء إلى العلاقات الشخصية، فعملية المرافقة لا تساهم غي زيادة عدد المؤسسات الناشئة ولا في تجسين الإبداع والابتكار،

التكوين	- تكون عملية التكوين حسب برنامج مسطر من المشتلة بعد الاتصال بالمؤسسات الاقتصادية والطلبة عن طريق الإعلانات واستدعاءات مباشرة حسب طبيعة التكوين، أيام دراسية مع خبراء دوليين لمعالجة مواضيع تساهم في تكوين أصحاب الأفكار والمشاريع.	- عملية التكوين عادة ما تكون في مجال المقاولاتية وكل ما يخص المؤسسة من خلال التسويق وكيفية دراسة السوق، الجباية، كيفية إنشاء مؤسسة والمناجمنت من طرف المرافقين داخل المشتلة وخبراء خارجيين.	- يساهم التكوين في تحسين العمل المقاولاتي من خلال استغلال الدورات التكوينية وتعزيز القدرات المعرفية لذى حاملي الأفكار والمشاريع وهذا ما يؤدي إلى تحسين الإبداع والابتكار.	- إعداد برامج تكوينية تكون معتمدة من المكتب الدولي مثل business Game، حسن تسيير مؤسستك.	- التكوين كان مغيب لفترة من الزمن في آليات الدعم ومعظم الاشكاليات كانت في طبيعة التكوين والحلقة المفقودة وهطا لأن حاملي المشاريع لا يعرفون تقنيات تسيير المؤسسة والتسويق وحساب التكاليف والتسيير المالي والمحاسبة المبسطة والجانب القانوني وتسيير الموارد البشرية فهذا ما ينقص للنجاح.	- عملية التكوين هي ما تقوم به المشتلة من أيام دراسية وملتقيات عملية مع خبراء مختصين في مجالات تسيير المؤسسات.
التمويل	- المشتلة لا تقدم التمويل لحاملي المشاريع، - تتم عملية التمويل حسب طبيعة كل المشروع عادة ما يتم توجيهها إلى ANSEJ و CNAC،	- المشتلة لا تقدم التمويل لحاملي الأفكار والمشاريع بل يتم توجيههم حسب طبيعة المشروع وأيضا حسب التكاليف الإجمالية لإنشاء المؤسسة، - الاعتماد على الهيئات الوطنية لدعم المشاريع Ansej, cnac, angem، البنوك، صناديق الاستثمار،	- تتم التوجيه إلى عملية التمويل حسب طبيعة وتكاليف كل المشروع، - مصادر التمويل البنوك، وكذلك الهيئات الوطنية لدعم المشاريع وهي ansej, angem, cnac, andi	- مركز التسهيل لا يقدم التمويل لحاملي الأفكار والمشاريع لأن طبيعته القانونية لا تسمح بذلك، - يتم تمويل حاملي المشاريع مع مختلف الهيئات الوطنية لدعم الشباب ANSEJ و CNACو ANGEM و ANDI ومختلف البنوك العمومية.	- في المشتلة ومركز التسهيل نادرا ما يتم توجيه حاملي المشاريع إلى الهيئات الوطنية في عملية التمويل لأن هذه الآليات معروفة بشكل جيد لدى فئة حاملي المشاريع بتقديم التمويل اللازم للمشروع، - المشتلة ومركز التسهيل لا يمولون بل الجهات الممولة هي الهيئات الوطنية لدعم المشاريع ansej, angem, andi, cnac	- يتم توجيه حاملي الأفكار والمشاريع حسب طبيعة وخصائص كل مشروع مع مختلف الهيئات المانحة للقروض خاصة، - مصادر التمويل من طرف البنوك أو التمويل الذاتي للمشروع ansej, andi, angem, cnac،

التجهيزات الإدارية	- امكانية الاحتضان داخل المشتلة والاستفادة من مكتب مجهز بلوازم الإعلام الآلي + أثاث مكتبي، - خدمات السكريتارية (طباعة الوثائق، الهاتف، الفاكس والانترنت)،	- المكتب يكون مجهز بجودة جيدة من حاسوب وطابعة ومكتب وخدمة الإنترنت والمكيف الهوائي والكراسي خزانة الملفات والهاتف.	- مركز التسهيل لا يحتوي على تجهيزات إدارية يستفيد منها حاملي الأفكار والمشاريع وهذا يرجع حسب الطبيعة القانونية لمراكز التسهيل.	- مركز التسهيل لا يحتوي على تجهيزات إدارية يستفيد منها حاملي الأفكار والمشاريع وهذا يرجع حسب الطبيعة القانونية لمراكز التسهيل.	- التجهيزات المكتبية اعتقد أنها لا تتلائم مع بعض المشاريع التي تحتاج إلى تجهيزات ذات جودة عالية وتتلاءم مع طبيعة المشروع	- وجود مكتب مجهز مع الكراسي، جهاز الحاسوب، خدمة الإنترنت، المكيف الهوائي، الطابعة، الهاتف، - التجهيزات الإدارية تمكن المؤسسة من الحصول على مقر رسمي بسعر جيد 6800 دج للشهر مع توفر كل الأجهزة والوسائل المكتبية الداعمة من أجل تحسين روح المبادرة في عمل الفكرة إلى مؤسسة ناشئة.
المتغير التابع						
واقع المقاولاتية	- تعتبر القطاعات الأكثر توجها تتمثل في قطاعي الخدمات والصناعة - الفئات المستهدفة حاملي الأفكار: من التركيب إلى غاية إنشاء المؤسسة، أصحاب المؤسسات الجديدة، - تقوم المشتلة بالتعريف والترويج من خلال التوجه للجامعات مثل جامعة برج بوعريريج بتنظيم ندوات بالشراكة مع دار المقاولاتية، - أهم المشاكل معظم حاملي الأفكار والمشاريع يركزون على جانب التمويل على حساب المرافقة والتكوين، - عقد اتفاقيات شراكة مع عدة كليات في الجامعة وتبني عدة تظاهرات علمية وثقافية	- يتم التوجه للقطاع الصناعي بشكل أكبر ثم قطاع الخدمات، والتوجه لهذه القطاعات بالتحديد نظرا للوزارة الوصية وهي وزارة الصناعة والمناجم. - تقوم المشتلة بالتعريف والترويج من خلال الأيام التحسيسية، في الإذاعة، في الجامعة، في مراكز التكوين، في الفيسبوك، - هناك نقص كبير في عدد مكاتب الاحتضان بحجم ولاية برج بوعريريج، هناك مشكل في الاحتضان يجب المرور عبر لجنة تتكون من مدراء وهناك عراقيل أحيانا عند تغيير المدراء وتعيين مدراء جدد	- عادة ما يكون القطاع الصناعي الأكثر توجها ثم قطاع الخدمات وهذا نظرا لطبيعة المنطقة كونها قطب صناعي، - في مركز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتم استهداف جميع الفئات العمرية بمختلف تخصصاتها المهم أن يكون صاحب المشروع جاد ومهتم، - يقوم مركز التسهيل بالتعريف والترويج يتم ذلك من خلال الإذاعة الوطنية والقنوات التلفزيونية والجرائد وقنوات التواصل الاجتماعي الفيسبوك	- القطاعات الناشطة هي قطاع الصناعة، والأشغال العمومية، القطاع الفلاحي وقطاع الخدمات، - يتم استهداف جميع الفئات عمرية والمستويات التعليمية ولكن أغلب الفئات عادة ما تكون من فئة الطلبة الجامعيين وطلبة التكوين المهني وهذا نظرا لمستواهم التعليمي وامتلاكهم للأفكار والمعارف ووجود الروح المقاولاتية لديهم، - يقوم مركز التسهيل بالتعريف والترويج لمختلف خدماته وانجازاته من خلال الأيام التحسيسية، الملتقيات العلمية أيضا من خلال	- يبقى عمل المشتلة ومركز التسهيل محدود بسبب عدم الترويج الكافي لمختلف خدماتها وكان نوع من الجمود ويبقى عمل المدراء على العمل الروتيني ولكن حاليا بدأت ضرورة للترويج والتحسيس في الوقت الحالي، - المشرع الجزائري لم يخصص قانون واضح للمشتلة ومركز التسهيل بل وحد تقريبا نفس المبدأ والقانون وغير مفصل، - هناك مشكل التواصل بين المرافقين وحاملي المشاريع فنجد المرافق يستخدم المصطلحات الاقتصادية والإدارية أما	- القطاع الصناعي مثل الالكترونيك، وقطاع الخدمات من خدمات الإعلام الآلي، - في المشتلة لا يهم صفة الشخص ومن أي ولاية أو المستوى التعليمي له فالمهم هو أن الفكرة قابلة للتطبيق وتحويلها إلى مؤسسة ناشئة أو تطوير مؤسسة قائمة، - المشتلة تقوم بحملات تحسيسية أحيانا لا تكون ناجحة وهذا لعدم استدعائنا في المعارض من أجل تقديم منتجاتنا والمساهمة في نجاح هذه الحملات التوعوية، من بين النقائص صعوبة المشتلة في الحصول على المعلومات من الإدارات، هناك عراقيل في استقبال الزبائن بضرورة تقديم بطاقة التعريف الوطنية في كل

	لفائدة الطلبة لتحسين وترقية الفكر والثقافة المقاولاتية.	وانتظار استكمال اجراءاته الإدارية. - توجد علاقة بين الجامعة والمشتلة مثل جامعة برج بوعريريج للمساهمة في الأيام التحسيسية، أما مع المؤسسات لا توجد علاقات رسمية معهم لحد الآن.	واللافتات الاشهارية والمطويات التي يتم توزيعها في الندوات العلمية والتظاهرات الثقافية، - معظم المشاكل التي تواجهنا مع حاملي الأفكار والمشاريع تكون في الحصول على تمويل المشروع واهمال جانب التكوين والمرافقة، - نعم توجد علاقة من خلال اجراء اتفاقيات مع الجامعات لتعزيز علاقات التعاون في البحث العلمي وكذلك من خلال تقديم الاستشارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	لقاءات في الإذاعة، والنشر على الموقع الرسمي ، صفحة الفيسبوك وكذلك اللافتات الإشهارية والمطويات الورقية، - من بين الصعوبات نقص التحدي لدى صاحب الفكرة أو المشروع، التركيز الكبير على التمويل واهمال جانب المرافقة والتكوين، - صعوبة التواصل في بعض الأحيان نظرا للمستويات التعليمية، - هناك علاقات بين ومركز تسهيل والجامعة من خلال التوجه نحو مختلف الكليات وعرض الحملات التحسيسية على المقاولاتية وضرورة التوجه للقطاع الخاص والعمل على تجسيد الأفكار إلى مشاريع ناجحة، والمشاركة في الندوات العلمية والملتقيات التي يتم تنظيمها، أما علاتتها مع المؤسسات عادة ما تكون مع المؤسسات التي تمت مرافقتها وتكوينها أما مع المؤسسات الكبيرة والمشهورة فلا توجد علاقات رسمية معها.	حامل المشروع يستخدم المصطلحات التكنولوجية والعكس صحيح وهذا مما يصعب الاتصال، هناك قطيعة بين الجامعة والمشتلة ومركز التسهيل والقطاع الاقتصادي	مرة، من بين النقائص على حامل الفكرة أو المشروع التوجه في كل مرة إلى المرافق في حين المرافق لا يقوم بتفقد حالة مشاريع، وأيضا المشتلة ليس لها سلطة إدارية قوية مع باقي الإدارات الأخرى في طلب مثلا عقار صناعي أو اعتماد من الوزارة أو في الحصول على التمويل.

من خلال نتائج خبراء المشتلة يتضح أن المحور الأول المتعلق بواقع آليات الدعم خبراء ركزوا على الأفكار الإبداعية والتكنولوجية، وكذلك تشجيع انشاء المؤسسات، وتقديم الدعم غير المادي متمثلا في المرافقة بتقديم الاستشارات والتوجيهات في مختلف المجالات القانونية والإدارية والمحاسبية وغيرها، كذلك عملية التكوين التي تركز على الاحتياجات حسب برنامج مسطر من المشتلة بعد الاتصال بالمؤسسات الاقتصادية والطلبة عن طريق الإعلانات واستدعاءات مباشرة حسب طبيعة التكوين، أما الدعم المادي متمثلا في الاحتضان الذي يوفر التجهيزات الإدارية ومقر رسمي لحامل المشروع لمدة سنتين قابلة للتجديد، من أجل التقليل من التكاليف وتوفير فضاء عمل مناسب يتكيف مع مناخ العمل؛ أما التمويل فلا تقدم المشتلة التمويل لحاملي المشاريع بل يتم توجيههم إلى آليات أخرى لتبني مشاريعهم؛ أما محور واقع المقاولاتية فتم التركيز على أن القطاع الخدماتي والصناعي هما الأكثر توجها، ومعظم المشاكل التي يعاني منها حاملي الأفكار والمشاريع ركزوا على التمويل دون غيره من مراحل الدعم الأخرى.

بالاعتماد على نتائج خبراء مركز التسهيل يتضح من محاور الدراسة أن مركز التسهيل يقوم بمرافقة جميع الفئات فالمهم هو انشاء مؤسسة؛ وكذلك يقدم الدعم غير المادي متمثلا في المرافقة باستقبال ودراسة فكرة المشروع، إعداد مخطط الأعمال، الدراسة التقنو اقتصادية، تقديم مختلف الاستشارات والتوجيهات في مختلف المجالات لحاملي الأفكار والمشاريع؛ أيضا عملية التكوين تتم بتنظيم دوارات تكوينية وندوات، والمشاركة في الملتقيات التي تتعلق بالمجال المقاولاتي وتسيير المؤسسات؛ في حين أن مركز التسهيل لا يقدم الدعم المادي سواء التجهيزات الإدارية أو التمويل، وهذا من بين احدى الفروق الأساسية، ولكن في التمويل يتم توجيههم إلى هيئات وطنية لتمويل المشاريع حسب طبيعة كل مشروع، وشروط كل هيئة تمويل؛ أما في واقع المقاولاتية فمركز التسهيل يقوم بالتعريف بخدماته عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من الوسائط لتحسين الواقع المقاولاتي.

من نتائج الخبراء الخارجيين نلاحظ بأن لديهم آراء مختلفة حول واقع آليات الدعم، بحيث كانت آراء الخبير الخارجي حول تداخل في المهام بين آليات الدعم محل الدراسة وكذلك مع هيئات الدعم الأخرى في عدم تنسيق المهام بين مركز التسهيل والمشتلة وهيئات الدعم الأخرى، فمن الأصح أن مركز تسهيل يقوم بعملية مكثفة من المرافقة والتكوين واستقبال حاملي الأفكار والمشاريع من الجانب التقني أكثر، في حين أن المشتلة ترتكز مهامها على الاحتضان والمرافقة والمتابعة بعد المصادقة على الفكرة أو المشروع، فيكون العمل تكاملي بين الآليتين، ويأتي الدور في التنسيق مع الهيئات التي ترتكز على الدعم المالي بنسبة أكبر مثل البنوك و ansej، لتقديم حامل مشروع جاهز لتأسيس مؤسسة ناشئة وهذا بعد موافقة كامل الأطراف المعنية بتمويل المشروع منذ البداية، وبهذا لا يكون هناك تداخل في المهام بين آليات الدعم، وبالتالي ضمان قبول الفكرة أو المشروع بعد المرور بالمراحل السالفة الذكر.

المبحث الخامس: تحليل مقابلات الدراسة الميدانية واختبار فرضيات الدراسة

بعد اجراء المقابلات مع الخبراء الذين تم ذكرهم واستكمال اجراءات حجز المعلومات في ملفات ثم معالجتها بواسطة برنامج Nvivo سيتم الحصول على المخرجات حسب المقاربات الكيفية.

المطلب الأول: مقارنة محتوى مقابلات الخبراء في آليات الدعم محل الدراسة

من المقاربات التي تم التطرق لها سابقا سيتم تحليلها من أجل معرفة التوجهات العامة لأجوبة الخبراء.

أولا: نتائج المقاربة المعجمية L'Approche l'lexicale

بعد معالجة المقابلات في برنامج **Nvivo** للخبراء الذين تمت معهم الدراسة الميدانية تم الحصول على الجدول الموالي:

الجدول رقم (16): الاحصاء الترددي لكل المقابلات

	الكلمة	الطول (عدد الحروف)	التكرار
1	المشروع	7	154
2	المؤسسات	8	91
3	الأفكار	7	78
4	التكوين	7	60
5	الدعم	5	51
6	العمل	5	41
7	المرافقة	8	40
8	المشتلة	7	40
9	التمويل	7	39
10	التسهيل	7	37
11	المقاولاتية	11	36
12	تحسين	5	32
13	مساهمة	6	23
14	الإدارية	8	21
15	التجهيزات	9	20
16	انشاء	5	17
17	التوجه	6	17
18	الخدمات	7	17
19	الإبداع	7	14
20	دراسة	5	14
21	الاحتضان	8	13
22	القطاعات	8	13
23	تطوير	5	13
24	الاقتصادية	10	12
25	الجامعة	7	12
26	آليات	5	23
27	ANSEJ	5	11
28	المرافق	7	11
29	المكاتب	7	11

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Nvivo

من خلال الجدول رقم (16) المتعلق بالمقاربة المعجمية، يظهر تكرار المفردات في جميع المقابلات التي أجريت مع عينة الدراسة، بالاعتماد على 100 مفردة تم تحديدها في برنامج Nvivo تم اختيار 29 مفردة دالة على موضوع دراستنا حسب المصادر (6 خبراء)، فهناك عدة مصطلحات تكررت بكثرة مما يدل على أهميتها بالنسبة لموضوع الدراسة في المشتلة ومركز التسهيل، فنلاحظ كلمة المشروع والأفكار تكررت (154 مرة) و(78 مرة) على التوالي، ما يدل على أن آليات الدعم محل الدراسة تهتم بالأفكار المشاريع المقدمة من طرف المقاولين والعمل على دراستها من جميع الجوانب وتحديد مدى فاعليتها، أما كلمة المؤسسات تكررت (91 مرة) أي أن هذه الآليات تعمل على تقديم المساعدة للمؤسسات، أما كل من التكوين والدعم والمرافقة تكررت (78 مرة) و(51 مرة) و(40 مرة) على التوالي مما يدل على وجود دعم وخدمات مقدمة من المرافقة والتكوين لحاملي الأفكار والمشاريع.

أما كل من المشتلة والتسهيل تكررا (40 مرة) و(37 مرة) على التوالي، مما يدل على أن ميدان الدراسة تم في هذه الآليات، أما كل من المقاولاتية والتحسين تكررا (36 مرة) و(32 مرة) على التوالي وهو المتغير التابع للدراسة، هذا يدل على وجود اهتمام بتحسين العمل المقاولاتي، أما كل من التمويل والتجهيزات الإدارية تكررت (39 مرة) و(21 مرة) والاحتضان (13 مرة) والمكاتب (11 مرة)،أي أن آليات الدعم محل الدراسة تساهم في تقديم الدعم المادي ولكن بشكل نسبي حسب طبيعة عمل كل آلية، في حين أن كلمة الإبداع تكررت (14 مرة)، ما يدل على أن الآليات تسعى إلى تحسين الإبداع، أما كلمة الجامعة تكررت (12 مرة)،ما يبين وجود علاقات ضعيفة بين الجامعة وآليات الدعم محل الدراسة، أما مصطلح المرافق تكرر (11 مرة)، مما يدل على الاحتكاك مع المرافقين في ميدان الدراسة ومعرفة أدوارهم، أما كلمة ansej تكررت (11 مرة)، ما يبين أي أن هذه الآليات لها علاقة بتمويل المشاريع التي يتم مرافقتها وتكوينها في المشتلة ومركز التسهيل.

ويمكن الاستدلال أيضا على تكرار الكلمات بشكل سحابة الكلمات من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (8): يمثل سحابة المفردات للمصادر

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Nvivo

من شكل سحابة الكلمات والذي يوضح مجموع المفردات الأكثر تكرار مع المصادر، ونلاحظ بأن (المشروع، المؤسسات، الدعم، التكوين، المرافقة، التمويل، المشتلة ومركز التسهيل) المفردات الأكثر تكرارا ودراية من طرف الخبراء واستخدمت بشكل كبير.

ثانيا: نتائج المقاربة اللغوية L'Approche linguistique

يتم تحديد هذا التشابه بالاعتماد على المقاربة اللغوية (L'approche linguistique) لمعاملات التشابه النصي سواء بين المصادر أو بين العقد.

الجدول رقم(17): يمثل تماثل المصادر حسب معامل التشابه النصي pearson

Source A	Source B	Pearson correlation coefficient
\\Internals\\interviewsمرافق مركز التسهيل	\\Internals\\interviewsمدير مركز التسهيل	**0.791335**
\\Internals\\interviewsمرافقة المشتلة	\\Internals\\interviewsحامل المشروع	**0.77971**
\\Internals\\interviewsمرافقة المشتلة	\\Internals\\interviewsمرافق مركز التسهيل	**0.763198**
\\Internals\\interviewsمرافق مركز التسهيل	\\Internals\\interviewsحامل المشروع	**0.736164**
\\Internals\\interviewsمدير المشتلة	\\Internals\\interviewsحامل المشروع	**0.729802**
\\Internals\\interviewsمدير مركز التسهيل	\\Internals\\interviewsمدير المشتلة	**0.726025**
\\Internals\\interviewsمرافق مركز التسهيل	\\Internals\\interviewsمدير المشتلة	**0.71451**
\\Internals\\interviewsمرافقة المشتلة	\\Internals\\interviewsمدير المشتلة	**0.69866**
\\Internals\\interviewsمرافقة المشتلة	\\Internals\\interviewsمدير مركز التسهيل	**0.679425**
\\Internals\\interviewsمرافق مركز التسهيل	\\Internals\\interviewsالخبير الخارجي	**0.669745**
\\Internals\\interviewsمدير مركز التسهيل	\\Internals\\interviewsحامل المشروع	**0.669117**
\\Internals\\interviewsمرافقة المشتلة	\\Internals\\interviewsالخبير الخارجي	**0.661008**
\\Internals\\interviewsحامل المشروع	\\Internals\\interviewsالخبير الخارجي	**0.655507**
\\Internals\\interviewsمدير مركز التسهيل	\\Internals\\interviewsالخبير الخارجي	**0.646759**
\\Internals\\interviewsمدير المشتلة	\\Internals\\interviewsالخبير الخارجي	**0.642292**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Nvivo

يمثل الجدول رقم (17) معامل الارتباط حسب التشابه النصي للمصادر للخبراء الستة بعد الإجابة على أسئلة المقابلة، وفي هذا الجدول أظهر برنامج Nvivo معامل ارتباط فتراوحت معاملات الارتباط بين (0.791335) و(0.642292)، فنلاحظ وجود ارتباط كبير بين مدير مركز التسهيل ومرافق مركز التسهيل بمعامل 0.791335، وهناك توافق بين مرافق مركز التسهيل ومرافقة المشتلة بمعامل 0.763198، وتوافق كذلك بين مدير المشتلة ومدير مركز التسهيل بمعامل 0.726025، وأيضا وجود تشابه بين الخبير الخارجي وكل من مرافق مركز التسهيل ومدير مركز التسهيل ومرافقة المشتلة وحامل المشروع ومدير المشتلة بمعاملات محصورة بين (0.642292 و 0.669745)، فمعامل الارتباط للخبير الخارجي مع باقي الخبراء دالة لأنها أكبر من 60% ولكن أقل من المعاملات الأخرى.

1) أبرز نقاط التشابه بين الخبراء

من معاملات الارتباط بين الخبراء الستة سيتم تلخيص وتفسير أهم النقاط التي تشابه فيها الخبراء:

أ) الهدف من إنشاء المشتلة ومركز التسهيل هو إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمساعدة على انشاء مؤسسة وتشجيع المقاولاتية؛
ب) يتم تقديم الدعم غير المادي متمثلا في المرافقة والتكوين في المشتلة ومركز التسهيل؛
ت) من بين القطاعات الأكثر توجها لحاملي الأفكار والمشاريع في المشتلة ومركز التسهيل هو قطاع الخدمات والصناعة؛
ث) يتم استهداف جميع الفئات العمرية بمختلف تخصصاتها، المهم أن يكون صاحب المشروع جاد ومهتم للتكوين والمرافقة وتأسيس مؤسسة خاصة به؛
ج) اتفق الجميع على أن المشتلة ومركز التسهيل تعمل على التعريف والترويج لخدماتها عن طريق الأيام التحسيسية، في الإذاعة، في الجامعة، في مراكز التكوين وعلى صفحة الفيسبوك؛
ح) اتفق جميع الخبراء على تأثير البيروقراطية الإدارية مع مختلف الإدارات وعرقلة عمل المؤسسات؛
خ) اتفق الخبراء على أن معظم حاملي الأفكار والمشاريع يركزون على التمويل على حساب التكوين والمرافقة؛
د) عملية المرافقة هي تقديم مختلف المعلومات والاستشارات في المجال القانوني، الإداري، المناجمنت، التسويق، الضرائب، المحاسبة، السجل التجاري؛
ذ) المشتلة ومركز التسهيل لا يقدمان التمويل بل يتم توجيه حاملي الأفكار والمشاريع عادة إلى الهيئات الوطنية لدعم المشاريع مثل ANSEJ والبنوك؛
ر) هناك توافق أيضا على أن المشتلة تقوم بعملية الاحتضان بتوفير التجهيزات المكتبية لحاملي الأفكار والمشاريع، أما مركز التسهيل لا يوفر هذه الخاصية.

2) أبرز نقاط الاختلاف بين الخبراء

أ) كان الاختلاف بين الخبراء حول تخصص كل من المشتلة ومركز التسهيل، بحيث أقر خبراء المشتلة على الأفكار الإبداعية والتكنولوجية، أما خبراء مركز التسهيل أقروا وحامل المشروع أقروا على عدم وجود تخصص معين، في حين أن الخبير الخارجي أقر على الجانب الخدماتي؛

ب) هناك اختلاف من ناحية مساهمة المرافقة في تحسين العمل المقاولاتي في حين أكد حامل المشروع على أنه لا يتلقى المرافقة الكافية بل دائما عليه القيام بمجهود شخصي من أجل الحصول على المعلومات أو اللجوء إلى العلاقات الشخصية، فعملية المرافقة لا تساهم غي زيادة عدد المؤسسات الناشئة ولا في تجسين الإبداع والابتكار، في حين أن الخبير الخارجي أكد على هناك صعوبة في التواصل بين المرافقين وحاملي المشاريع؛

ت) هناك اختلاف من ناحية مواضيع التكوين حسب الخبير الخارجي، فبعض الأحيان يتم تكوين حاملي المشاريع في ميادين لا يحتاجونها، أما حسب خبراء مركز التسهيل يتم اختيار المواضيع من خلال برنامج من الوزارة الوصية وهذا بتكوين المرافقين؛

ث) هناك اختلاف أيضا في مساهمة الدعم المادي وغير المادي في تحسين العمل المقاولاتي، فحسب الخبير الخارجي أكد على هناك عدم التنسيق بين المهام بين مركز التسهيل والمشتلة وهيئات الدعم الأخرى، فمن الأصح أن مركز تسهيل يقوم بعملية مكثفة من المرافقة والتكوين واستقبال حاملي الأفكار والمشاريع من الجانب التقني أكثر، في حين أن المشتلة ترتكز مهامها على الاحتضان والمرافقة والمتابعة بعد المصادقة على الفكرة أو المشروع فيكون العمل تكاملي بين الآليتين، ثم يأتي الدور في التنسيق مع الهيئات التي ترتكز على الدعم المالي بنسبة أكبر، أما خبراء المشتلة ومركز التسهيل أكدوا علة أهمية وفاعلية الدعم المادي وغير المادي في تحسين العمل المقاولاتي.

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الأولى

في هذا المطلب سيتم اختبار الفرضية الأولى بالاعتماد على مخرجات برنامج Nvivo كأداة مساعدة على التحليل، وهذا بربط الفرضية مع العقد التي تعبر عنها، وكل عقدة تحتوي على اجابات الخبراء، وبالاعتماد على مجموعة من المقاربات السالفة الذكر لتحديد التكرارات ومعامل الارتباط ونسب التغطية وبعدها يتم التحقق منها.
قمنا بصياغة الفرضية الأولى للتعرف على واقع آليات الدعم في المشتلة ومركز التسهيل من خلال اعتمادها على الدعم المادي والدعم غير المادي وكانت صياغتها على النحو التالي:

تتجسد آليات دعم (م ص م) محل الدراسة في الاعتماد على الدعم غير المادي والدعم المادي.

أولا: نتائج المقاربة المعجمية L'approche lexicale

الجدول رقم (18): أثر تكرار المفردات لواقع آليات الدعم

	الكلمة	الطول (عدد الحروف)	التكرار
1	المشاريع	8	39
2	القطاعات	8	24
3	المؤسسات	8	22
4	الدعم	5	18
5	الخدمات	7	17
6	التكوين	7	16
7	المشتلة	7	15
8	المرافقة	8	13
9	التسهيل	7	12
10	العمل	5	8
11	الاحتضان	8	10
12	أنواع	5	7
13	تشجيع	5	4
14	استقبال	7	3
15	الإبداع	7	3
16	الاستشارات	10	3
17	التوجيه	7	3
18	التمويل	7	3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Nvivo

من نتائج المقاربة المعجمية نلاحظ أن مصطلح المشاريع تكرر (39 مرة)، مما يدل على أن آليات الدعم محل الدراسة تهتم بحاملي المشاريع وتعمل على تقديم الدعم المادي وغير المادي ويظهر تكرار كلمة الدعم (18 مرة) وهو من مكونات الفرضية الأولى، كما نلاحظ أن كل من التكوين والمرافقة تكررت على التوالي (16 مرة) و(13 مرة)، أما كل من الاستقبال والاستشارات والتوجيه تكررت كل منها (3 مرات)، هذا ما يدل على وجود الدعم غير المادي متمثلا في التكوين والمرافقة، أما كل من التمويل والتجهيزات الإدارية أو عملية الاحتضان تكررت على التوالي (3 مرات) و(10 مرات)، مما يؤكد على توفر عملية الاحتضان لحاملي المشاريع ولكن بدرجة أقل نسبيا من الدعم غير المادي، وكذلك تم ذكر مصطلح التمويل ولكن بدرجة ضعيفة في آليات الدعم محل الدراسة وهذا ما سيتم تفسيره في الفرضيات اللاحقة.

ثانيا: نتائج المقاربة الموضوعية L'Approche thématique

تمثل نسبة التغطية في كل عقدة معينة: عدد كلمات مصدر واحد حول عقدة معينة على عدد الكلمات الإجمالية لنفس المصدر[1]،

واعتمادا على برنامج Nvivo تم استخراج نسب التغطية لعقدة واقع آليات الدعم في المؤسسات الدراسة حسب كل خبير

[1] حريزي فاروق، مرجع سبق ذكره، ص 267.

الجدول رقم (19): يمثل نسب التغطية لعقدة واقع آليات الدعم

Item	Percentage coverage
Internals\\interviews\\الخبير الخارجي	22.86%
Internals\\interviews\\حامل المشروع	23.58%
Internals\\interviews\\مدير المشتلة	24.34%
Internals\\interviews\\مدير مركز التسهيل	37.14%
Internals\\interviews\\مرافق مركز التسهيل	20.46%
Internals\\interviews\\مرافقة المشتلة	35.40%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Nvivo

الشكل رقم (9): يمثل نسب التغطية لعقدة واقع آليات الدعم

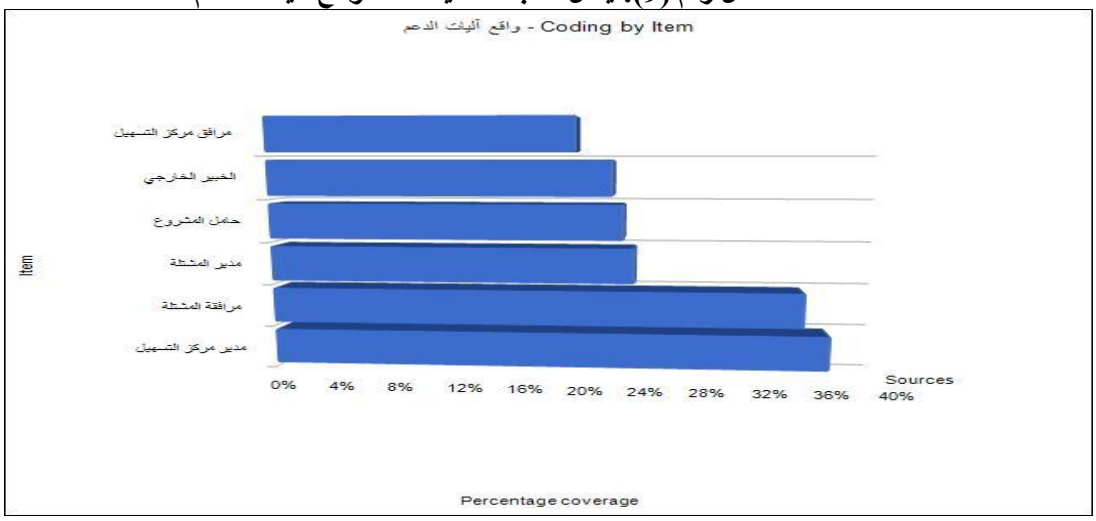

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Nvivo

من الجدول المتعلق بالمقاربة الموضوعية الخاصة بنسب التغطية لكل خبير، نلاحظ أن النسب محصورة بين ما بين (20.46%) و (37.14%)، وبلغ معدل نسبة التغطية (27.29%) وكانت نسبة التغطية أكبر لدى خبراء المشتلة، ما يدل على الدراية بواقع هذه الآليات نظرا للاحتكاك والعمل المباشر مع حاملي الأفكار والمشاريع الذين يتم تقديم الدعم لهم.

نلاحظ من الشكل الخاص بالأعمدة البيانية أن أكبر النسبة كانت لدى مدير مركز التسهيل بنسبة (37.14%)، وهذا نظرا لطبيعة منصبه والمسؤولية كمدير وكذلك كمرافق رئيسي في مركز التسهيل، ما يدل على إلمامه بأغلب المعلومات والاجراءات، أما في مرافقة المشتلة بلغت نسبة تغطيتها لعقدة واقع آليات الدعم (35.40%)، ما يدل على احتكاكها المباشر والحقيقي مع حاملي الأفكار والمشاريع بشكل يومي ودرايتها بمختلف الخدمات والمهام بشكل دقيق، وهذا ما تم ملاحظته أثناء المقابلة ودرايتها بالتفصيل لمختلف العمليات التنفيذية خاصة؛ أما باقي الخبراء حسب الشكل كانت إجابتهم تقريبا بنفس النسبة، فالخبير الخارجي وحامل المشروع كانت نسبتهما على التوالي (22.86%) و(23.58%)، ما يدل على الالمام بواقع هذه الآليات ولكن بشكل عام وهذا بناء على تجربة حامل المشروع أما باقي الخبراء تختلف نسب تغطيتهم حسب الأهمية التي أعطيت لهذه العقدة.

ثالثا: نتائج المقاربة اللغوية L'Approche linguistique

الجدول رقم (20): يمثل معامل الارتباط بين واقع آليات الدعم وباقي العقد

Pearson correlation coefficient	Node B	Node A
0.58402	\\participate\\Nodesالمرافقة	\\participate\\Nodesواقع آليات الدعم
0.562189	\\participate\\Nodesالتكوين	\\participate\\Nodesواقع آليات الدعم
0.529642	\\participate\\Nodesالتجهيزات الادارية	\\participate\\Nodesواقع آليات الدعم
0.407921	\\participate\\Nodesالتمويل	\\participate\\Nodesواقع آليات الدعم

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Nvivo

من الجدول المقابل نلاحظ وجود تطابق نسبي بين واقع آليات الدعم، مع كل من عقدة المرافقة بمعامل ارتباط (0.58402) أما المرافقة (0.562189)، وهما يمثلان الدعم غير المادي وهذا ما يثبت وجود هذا الدعم في آليات الدعم محل الدراسة، أما كل من عقدة التجهيزات الإدارية فهي بمعامل ارتباط (0.529642) أما التمويل (0.407921)، ما يثبت نسبيا على وجود الدعم المادي في آليات الدعم محل الدراسة.

رابعا: اختبار الفرضية الأولى

الجدول رقم (21): يمثل اختبار للفرضية الأولى

الفرضية الأولى والمقاربات العامة والاختلافات الجزئية للفرضية	العبارات الدالة على واقع آليات الدعم	درجة التحقق
الفرضية الأولى: **" تتجسد آليات دعم (م ص م) محل الدراسة في الاعتماد على الدعم غير المادي والدعم المادي."** **التعليق:** **معظم إجابات الخبراء كانت تتشارك من وجود الدعم من طرف آليات الدعم محل الدراسة والتي تنقسم إلى الدعم غير المادي والدعم المادي هناك تقارب في هذه النقاط بشكلها العام مع ما جاء في الجانب النظري، ولكن هناك اختلافات من ناحية التفصيل في محتوى وبرنامج الدعم الذي يتم تقديمه، وكذلك الاختلاف يتبين من خلال التفصيل في مراحل عمل آليات الدعم محل الدراسة، وهذا يرجع إلى كل منصب إداري ودرايته بهذه المعلومات.**	• **تكرار أثر المفردات من خلال المقاربة المعجمية،** • **معدل معامل الارتباط بين عقدة واقع آليات الدعم مع كل من عقد المرافقة والتكوين والتمويل والتجهيزات الإدارية بلغت 0.52.** • **نسبة التغطية لعدة واقع آليات الدعم من طرف 06 خبراء بمعدل (27.29%)،** • **اعتبار الدعم غير المادي من بين المبادئ الركائز الأساسية لقيام نشاط المشتلة ومركز التسهيل،** • **يعتبرون أن المرافقة والتكوين عمليتين أساسيتين في الدعم غير المادي،** • **اعتبار الدعم المادي من بين الركائز الأساسية لقيام نشاط المشتلة فقط،** • **اعتبار أن عملية الاحتضان وتوفير التجهيزات الإدارية من المهام الأساسية التي توفرها المشتلة،** • **الاتفاق على عدم التوافق ما يتم التقدير له وما يتحقق فعلا من مرافقة حاملي الأفكار والمشاريع في كل سنة في آليات الدعم محل الدراسة،** • **الاتفاق على أن القطاعات الأكثر مرافقة تكون في قطاعي الخدمات والصناعة في آليات الدعم محل الدراسة.**	**جيد** **(C^{+})**[1]

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بنموذج نظام التنقيط والتقييم الخاص بدرجة تحقق الفرضيات بجامعة مونتريال

[1] **درجة التحقق هي بمعدل جيد بنقطة (C^{+}) وهذا بالاعتماد على نظام تنقيط في الملحق رقم (7)، بالاعتماد على أطروحة دكتوراه حريزي فاروق.**

بالاعتماد على نظام التنقيط والتقييم الخاص بدرجة تحقق الفرضيات بجامعة مونتريال، يتضح من خلال الجدول أن الفرضية الأولى الخاصة باعتماد آليات الدعم محل الدراسة على الدعم غير المادي والدعم المادي أنها **تحققت بدرجة جيد** (C^+) ، بالرغم من وجود اختلافات بين الخبراء كما تم الإشارة إليها في الاختلافات الجزئية نقاط الاتفاق كانت تصب على وجود الدعم غير المادي والدعم المادي في آليات الدعم محل الدراسة.

خامسا: الخريطة المعرفية لواقع آليات دعم (م ص م)

الشكل رقم (10): يمثل خريطة معرفية لعقدة واقع آليات الدعم

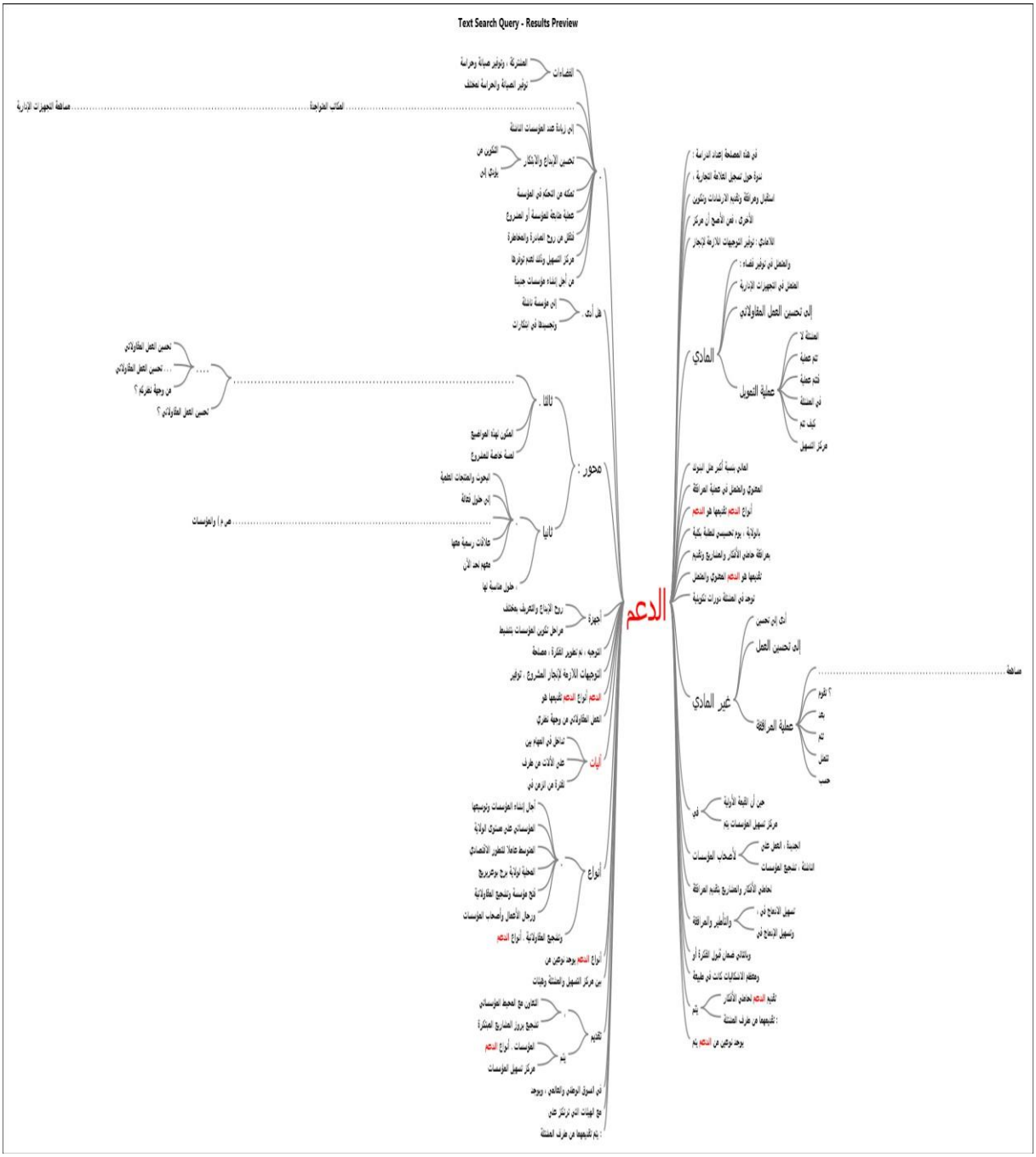

المصدر: برنامج Nvivo

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثانية

في هذا المطلب سيتم اختبار الفرضية الثانية بالاعتماد على مخرجات برنامج Nvivo كأداة مساعدة على التحليل، وهذا بربط كل الفرضية مع العقد التي تعبر عنها وكل عقدة تحتوي على اجابات الخبراء، وهذا بالاعتماد على مجموعة من المقاربات السالفة الذكر لتحديد التكرارات ومعامل الارتباط ونسب التغطية وبعدها يتم التحقق منها.
قمنا بصياغة الفرضية الثانية للتعرف على مساهمة الدعم المادي من خلال المرافقة في المشتلة ومركز التسهيل، وكانت صياغتها على النحو التالي:

يساهم الدعم غير المادي المتمثل في بعد المرافقة لآليات دعم (م ص و) محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي.

أولا: نتائج المقاربة المعجمية L'Approche lexicale

الجدول رقم (22): يمثل أثر تكرار المفردات لعقدة المرافقة مع المقاولاتية

	الكلمة	الطول (عدد الحروف)	التكرار
1	المؤسسات	8	39
2	المشاريع	7	34
3	المرافقة	8	32
4	المشاكل	7	18
5	النقائص	7	17
6	التسهيل	7	14
7	المشتلة	7	11
8	المقاولاتية	11	9
9	تحسين	5	8
10	المعلومات	9	9
11	العمل	5	8
12	التحسيسية	9	5
13	الصعوبات	8	5
14	الاستشارات	10	4
15	التوجيهات	9	4
16	الإبداع	7	3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Nvivo

من نتائج المقاربة المعجمية نلاحظ بأن مصطلح المشاريع تكرر (34 مرة)، ما يدل على أن المشتلة ومركز التسهيل يقدمان الدعم غير المادي، أما مصطلح المؤسسات تكرر(39)، مما يبين أن آليات الدعم محل الدراسة يقومان بتقديم الدعم غير المادي كذلك للمؤسسات القائمة والناشطة في السوق، أما مصطلح المرافقة تكرر (32 مرة)، ما يدل على الوجود الفعلي لعملية المرافقة في آليات الدعم محل الدراسة، وكذلك ما يثبت ذلك وجود تكرارات لمصطلحات المعلومات التي يتم تقديمها لحاملي المشاريع والمؤسسات والتي تكررت (9 مرات)، وأيضا الحملات التحسيسية (5 مرات)، والاستشارات والتوجيهات (4 مرات) لكل منهما، والملاحظ من التكرارات وجود كلمات النقائص والصعوبات تكررت على التوالي (17 مرة) و(5 مرات)، ما يدل على أن عملية المرافقة ليست مفعلة بالشكل الكافي لتحسين

العمل المقاولاتي والذي تكرر (9 مرات) وما يؤكد ذلك هو التكرار الضعيف لمصطلح الإبداع (3 مرات) الذي هو أحد مؤشرات قياس العمل المقاولاتي.

ثانيا: نتائج المقاربة الموضوعيةL'Approche thématique

اعتمادا على برنامج Nvivo تم استخراج نسب التغطية لعقدة المرافقة وعقدة واقع المقاولاتية في المؤسسات الدراسة حسب كل خبير.

أ) عقدة المرافقة

الجدول رقم (23): يمثل نسب التغطية لعقدة المرافقة

Item	Percentage coverage
Internals\\interviews\\الخبير الخارجي	8.92%
Internals\\interviews\\حامل المشروع	7.69%
Internals\\interviews\\مدير المشتلة	8.00%
Internals\\interviews\\مدير مركز التسهيل	5.46%
Internals\\interviews\\مرافق مركز التسهيل	13.72%
Internals\\interviews\\مرافقة المشتلة	16.25%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Nvivo

الشكل رقم (11): يمثل نسب التغطية لعقدة المرافقة

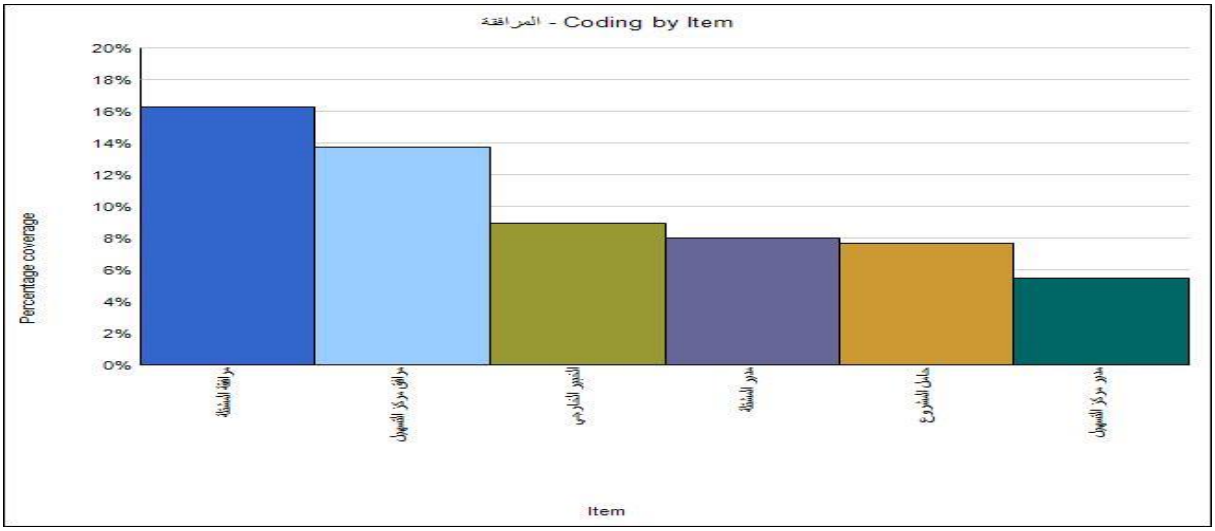

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Nvivo

من نتائج الجدول رقم (23) الذي يمثل نسب التغطية لعقدة المرافقة، نلاحظ أن نسب تغطية الخبراء تتراوح ما بين (5.46%) و(16.25%)، وبلغ معدل نسبة التغطية (10.05%)، فكانت النسبة الأكبر لمرافقة المشتلة (16.25%)،ومرافق مركز التسهيل (13.72%) وتعود هذه النسب المرتفعة للمرافقين مقارنة مع باقي الخبراء إلى التواصل المباشر مع حاملي الأفكار والمشاريع والدراية بمختلف المراحل الأساسية والفرعية التي تمر عليها عملية المرافقة، وتقديم مختلف الاستشارات والتوجيهات الاقتصادية، والمالية والمناجمنت وجميع ما تحتاجه المؤسسة لتأسيسها.

أما باقي الخبراء فكانت النسب أقل من (10%) كما نلاحظ الأعمدة البيانية في الشكل المقابل، فيعود هذا النقص في تغطية عقدة المرافقة من طرف حامل المشروع (7.69%)، بأن المشتلة لم ترتقي إلى المستوى المطلوب ولم تحسن من العمل المقاولاتي، أما الخبير الخارجي (8.92%) فتطرق إلى عملية المرافقة بشكل عام وأكد على أنها هي جوهر عمل هذه الآليات، أما كل من مدير المشتلة ومدير مركز التسهيل كانت نسب تغطينهم على التوالي (8%) و(5.46%)، وهذا يعود إلى نقص الاحتكاك المباشر في عملية المرافقة وهذا يعود إلى طبيعة المنصب الإداري كمدراء.

ب) عقدة واقع المقاولاتية

الجدول رقم (24): يمثل نسب التغطية لعقدة واقع المقاولاتية

Item	Percentage coverage
Internals\\interviews\\الخبير الخارجي	22.64%
Internals\\interviews\\حامل المشروع	25.64%
Internals\\interviews\\مدير المشتلة	21.67%
Internals\\interviews\\مدير مركز التسهيل	22.91%
Internals\\interviews\\مرافق مركز التسهيل	23.61%
Internals\\interviews\\مرافقة المشتلة	10.62%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Nvivo

الشكل رقم (12): يمثل نسب التغطية لعقدة واقع المقاولاتية

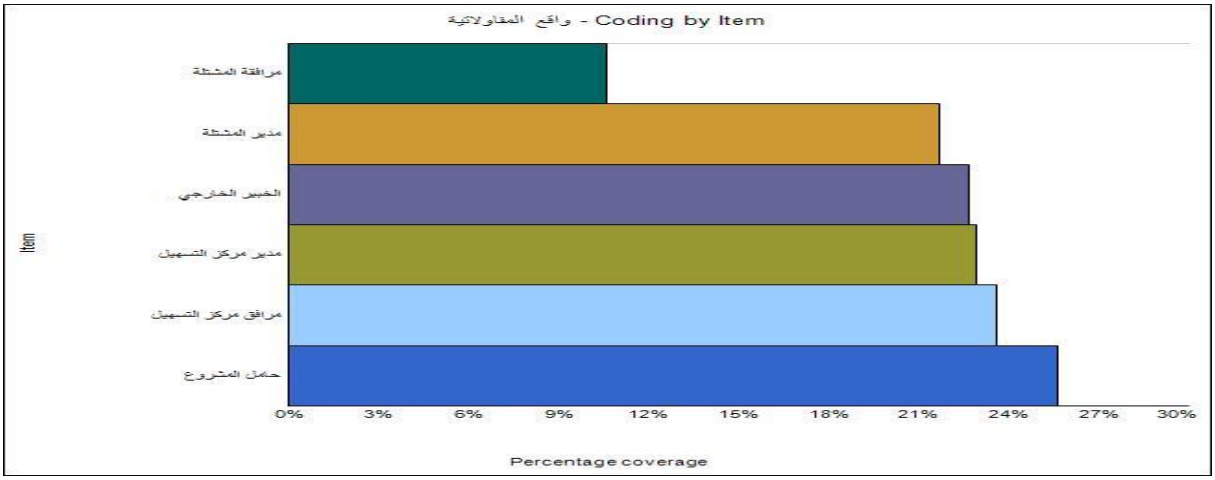

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Nvivo

من الجدول الخاص بنسب تغطية الخبراء لعقدة واقع المقاولاتية، نلاحظ بأن النسب محصورة بين (10.62%) و(25.64%)، وبلغ معدل نسبب التغطية (21.18%)، فمن الشكل المتعلق بالأعمدة البيانية يتضح أن حامل المشروع كانت له نسبة تغطية أكبر بلغت (25.64%)، والخبير الخارجي (22.64%)، مما يدل على الالمام الكافي بالواقع والتغيرات التي تحدث في بيئة الأعمال؛ أما كل من مدير المشتلة ومدير مركز التسهيل والمرافق كانت نسب تغطيتهم كذلك عالية، وهذا يدل كذلك على اعطاء أهمية جادة للمقاولاتية، أما النسبة الأقل كانت لمرافقة المشتلة نظرا للإجابات السطحية والمختصرة على واقع المقاولاتية دون التعمق في ذلك.

ثالثا: نتائج المقاربة اللغوية L'approche linguistique

في المقاربة اللغوية سيتم مقارنة كل من عقدة المرافقة وعقدة واقع المقاولاتية، من أجل معرفة الترابط بين العقدتين لإثبات الفرضية الثانية للدراسة.

الجدول رقم (25): يمثل معامل الارتباط بين المرافقة وواقع المقاولاتية

Node A	Node B	Pearson correlation coefficient
Nodes\\participate\\واقع المقاولاتية	Nodes\\participate\\المرافقة	0.477577

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Nvivo

من الجدول رقم (25) نلاحظ أن معامل الارتباط بين عقدة المرافقة وعقدة واقع المقاولاتية (0.477577)، فبملاحظة معامل الارتباط يتبين أنه أقل من المتوسط نوعا ما، نظرا لوجود عدة فروق بين أقوال الخبراء حول عملية المرافقة، ووجود صعوبات تم طرحها خاصة من الأطراف الخارجية لعينة الدراسة عكس ما جاء به المرافقين في المشتلة ومركز التسهيل؛ وسيتم التطرق لها بالتفصيل في جدول اختبار الفرضية.

رابعا: اختبار الفرضية الثانية

الجدول رقم (26): يمثل اختبار للفرضية الثانية

الفرضية الثانية والمقاربات العامة والاختلافات الجزئية للفرضية	العبارات الدالة على علاقة المرافقة بالمقاولاتية	درجة التحقق
الفرضية الثانية: **" يساهم الدعم غير المادي المتمثل في بعد المرافقة لآليات دعم (م ص و) محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي."** **<u>التعليق:</u>** **كانت أقوال الخبراء تتشارك في نقاط معينة ولكن كانت عدة اختلافات نذكر أهماه:** • **هناك تصريحات تقول بأنه لا توجد المرافقة الكافية بل دائما يجب القيام بمجهود شخصي من أجل الحصول على المعلومات أو اللجوء إلى العلاقات الشخصية،** • **عملية المرافقة لا تساهم في زيادة عدد المؤسسات الناشئة ولا في تحسين الإبداع والابتكار.** • **عملية المرافقة يجب أن تكون قبلية أي قبل بداية المشروع، ومرافقة أن تنفيذ المشروع، ومرافقة بعدية لمتابعة سيرورة المؤسسة وهذا نادرا ما يتم تطبيقه بالشكل الصحيح.** • **المرافقة جوهر العمل فيها مراحل ومن**	• **تكرار أثر المفردات من خلال المقاربة المعجمية،** • **معامل الارتباط بين عقدة المرافقة و المقاولاتية بين خبراء الدراسة (0.477577)،** • **معدل نسبة التغطية لعقدة المرافقة بلغ (10.05%)،** • **معدل نسبة التغطية لعقدة واقع المقاولاتية بلغ (21.18%)،** • **تتم عملية المرافقة من خلال توفير التوجيهات والاستشارات لحاملي الأفكار والمشاريع في مجال القانون، التسويق، كيفية تسيير المؤسسة، الضرائب وغيرها، وتحديد المشاكل التي تواجه المشروع.** • **تبدأ هذه العملية منذ إنشاء الفكرة لدى حاملي المشاريع وعرضها على المرافق ليتضح الطريق الذي يحب إتباعه،** • **لا يتم التركيز على فئات معينة أو المستوى التعليمي بل المهم أن الفكرة أو المشروع قابل للتحقق ويكون ناجح.** • **علاقات بين آليات الدعم محل الدراسة والجامعة من خلال التوجه نحو مختلف**	**مقبول (قريب من المتوسط)(D^+)[1]**

[1] **درجة التحقق هي بمعدل جيد بنقطة (D^+) وهذا بالاعتماد على نظام تنقيط في الملحق رقم ()، بالاعتماد على أطروحة دكتوراه حريزي فاروق.**

بينها مرافقة أثناء التمويل وهذا ما لا يوجد في الواقع، • **المشتلة تقوم بحملات تحسيسية أحيانا لا تكون ناجحة وهذا لعدم استدعاء أصحاب المؤسسات الناشئة في المعارض من أجل تقديم منتجاتهم والمساهمة في نجاح هذه الحملات التوعوية ولكن حاليا بدأت ضرورة للترويج والتحسيس في الوقت الحالي.**	**الكليات وعرض الحملات التحسيسية على المقاولاتية وضرورة التوجه للقطاع الخاص.**	

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بنموذج نظام التنقيط والتقييم الخاص بدرجة تحقق الفرضيات بجامعة مونتريال

بالاعتماد على نظام التنقيط والتقييم الخاص بدرجة تحقق الفرضيات بجامعة مونتريال، يتضح من خلال الجدول أن الفرضية الثانية الخاصة بتحسين عملية المرافقة للعمل المقاولاتي أنها **تحققت بدرجة مقبول،** بالرغم من وجود اختلافات بين الخبراء كما تم الإشارة إليها في الاختلافات الجزئية، إلا أنها لا تنفي نقاط الاتفاق التي كانت تركز على أن عملية المرافقة تحسن من العمل المقاولاتي، ولكن ليست بالشكل الجيد بل بدرجة مقبولة في آليات الدعم محل الدراسة.

خامسا: الخريطة الذهنية لعقدة المرافقة

الشكل رقم (13): يمثل خريطة معرفية لعقدة المرافقة

المصدر: برنامج Nvivo

سادسا: الخريطة الذهنية لعقدة العمل المقاولاتي

الشكل رقم (14): يمثل خريطة معرفية لعقدة العمل المقاولاتي

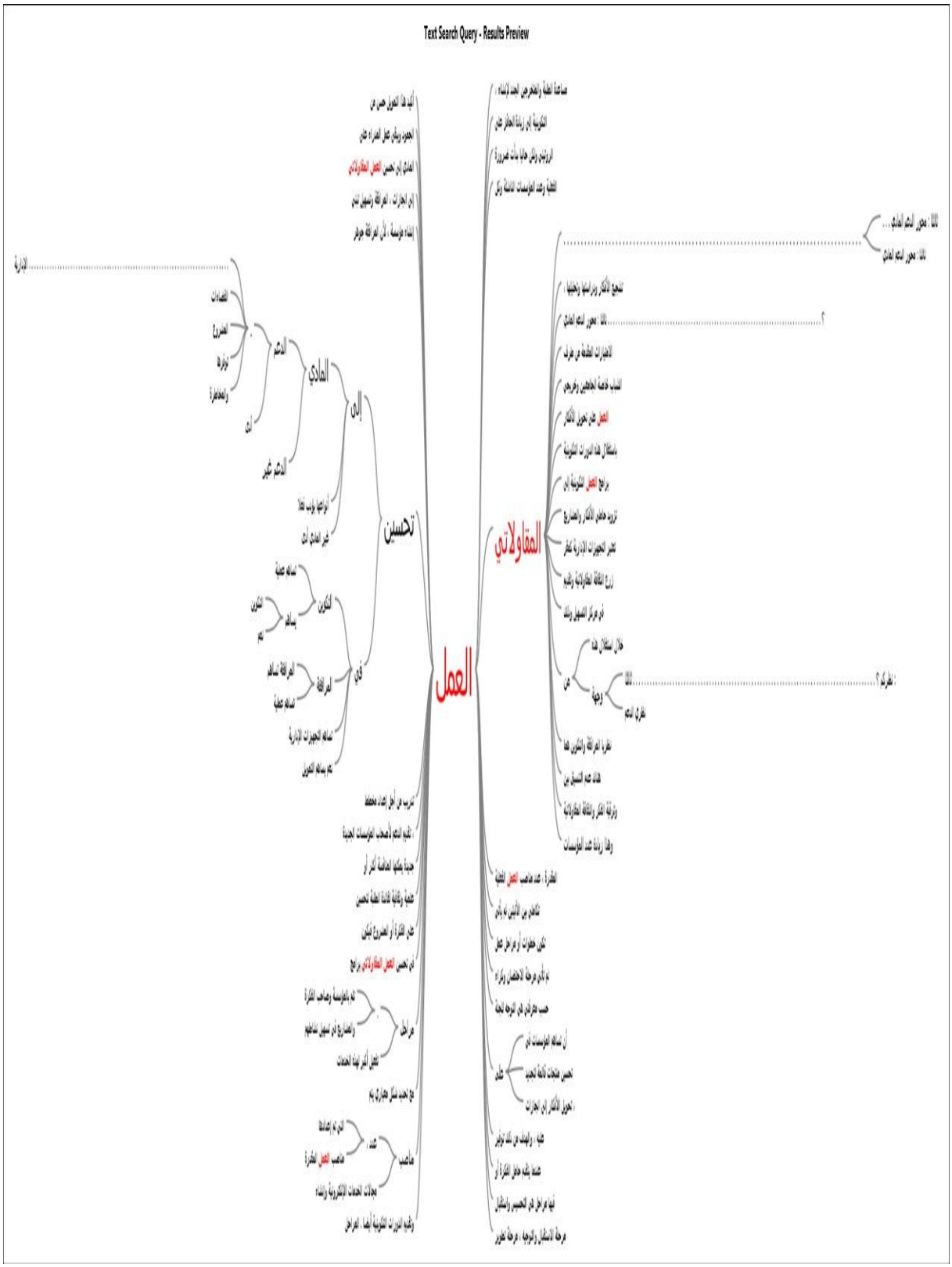

المصدر: برنامج Nvivo

سابعا: احصائيات للقطاعات التي يتوجه لها حاملي المشاريع في المشتلة

تمثل الاحصائيات المقابلة تعبيرا لواقع العمل المقاولاتي في مشتلة خلال ثلاث سنوات، والقطاعات التي يتم التوجه لها بشكل أكبر من طرف حاملي المشاريع.

الشكل رقم (15): يمثل القطاعات التي يتوجه لها حاملي المشاريع في المشتلة خلال ثلاث سنوات

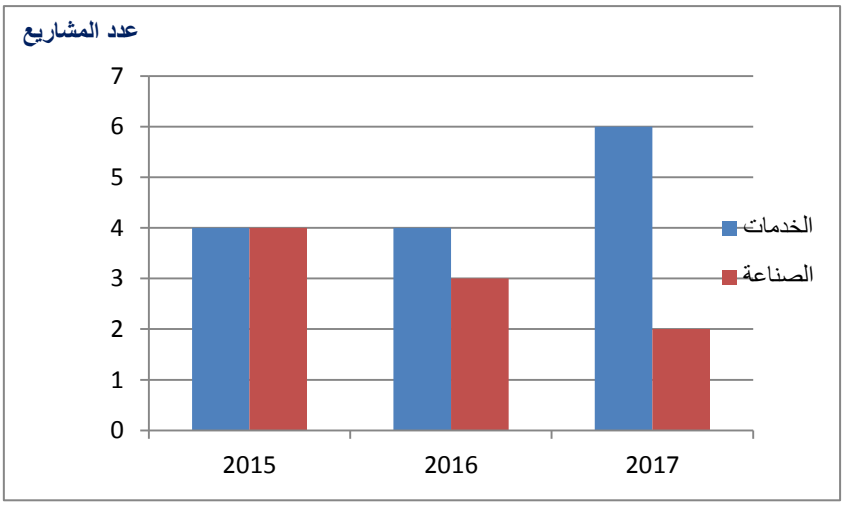

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج excel

يوضح الشكل رقم (12) تمثيل بالأعمدة البيانية لعدد المشاريع في كل قطاع خلال السنوات الثلاث، فنلاحظ أن قطاعي الخدمات والصناعة فقط التي يتم التوجه إليها، ففي سنة 2015 كان عدد المشاريع مناصفة بين الخدمات والصناعة بأربع مشاريع لكل منهما، أما في سنة 2016 نلاحظ انخفاض قطاع الصناعة بمشروع واحد، أما في سنة 2017 تصدر قطاع الخدمات بستة مشاريع بزيادة 25% عن السنتين السابقتين، في حين شهدت انخفاض قطاع الصناعة ب 25% عن 2015 و13% عن سنة 2016، ويفسر هذا التوجه لهذين القطاعين فقط نظرا لطبيعة منطقة برج بوعريريج التي تمتاز بالطابع الصناعي، أما قطاع الخدمات فهو توجه عالمي نظرا لانخفاض التكاليف والمرونة والقدرة على التكيف مع التغيرات الجديدة.

ثامنا: تحليل احصائيات مركز تسهيل (م ص م)

الشكل رقم (16): يمثل منحنى بياني للمشاريع التي استقبلت والتي تمت مرافقتها في مركز تسهيل (م ص م) خلال 3 سنوات

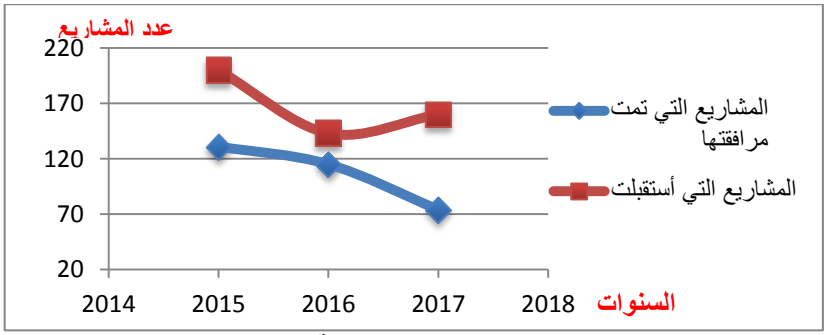

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج excel

من الشكل رقم (13) الذي يمثل منحنى بياني للمشاريع التي استقبلت والتي تمت مرافقتها خلال ثلاث سنوات، نلاحظ انخفاض ملحوظ في عدد المشاريع، ففي سنة 2015 سجلت المشاريع التي انسحبت ب 69 مشروع، في حين سنة 2016 سجلت انخفاض ب 28 مشروع، أما سنة 2017 سجلت انخفاض ب 86 مشروع، والمشاريع التي تمت مرافقتها سجلت انخفاض من 131 مشروع إلى 115 إلى 74 مشروع خلال الثلاث سنوات، ويفسر ذلك الانخفاض بعدة عوامل منها شخصية حامل الفكرة أو المشروع وكذلك كفاءة وقدرة مرافقي مركز التسهيل في التعامل مع المشاريع والمعايير المحددة لقبولها أو رفضها.

المطلب الرابع: اختبار الفرضية الثالثة

قمنا بصياغة الفرضية الثالثة للتعرف على مساهمة الدعم المادي من خلال التكوين في المشتلة ومركز التسهيل، وكانت صياغتها على النحو التالي: **يساهم الدعم غير المادي المتمثل في بعد التكوين لآليات دعم (م ص و) محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي.**

أولا: نتائج المقاربة المعجمية L'Approche lexicale

الجدول رقم (27): يمثل أثر تكرار المفردات لعقدة التكوين والمقاولاتية

	الكلمة	الطول (عدد الحروف)	التكرار
1	التكوين	7	53
2	المؤسسات	8	45
3	المشاريع	8	36
4	المقاولاتية	11	20
5	النقائص	7	20
6	المشتلة	7	13
7	التسهيل	7	13
8	الدعم	5	11
9	الإبداع	7	9
10	الابتكار	8	7
11	دراسية	6	6
12	التحسيسية	9	5
13	الصعوبات	8	5
14	المعلومات	9	4
15	المواضيع	8	4

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Nvivo

من نتائج الجدول المقابل المتعلق بالمقاربة المعجمية لعقدة التكوين وعقدة المقاولاتية، نلاحظ بأن مصطلح التكوين تكرر (53 مرة)، ما يدل على أهميته لدى الخبراء والتركيز عليه في المقابلات، وهو من بين مكونات فرضية الدراسة، أما كل من مصطلح المؤسسات والمشاريع تكررا على التوالي (45 مرة) و(36 مرة)، مما يدل على القيام بعملية التكوين للمشاريع والمؤسسات الناشئة، أما المقاولاتية تكررت (20 مرة)، ما يؤكد على ربط التكوين بالمقاولاتية، وكذلك مصطلح النقائص والصعوبات تكررا على التوالي (20 مرة) و(5 مرات)،ما يبين وجود معيقات أو بعض الجوانب السلبية في تنفيذ عملية التكوين مع حاملي

الأفكار والمشاريع، أما كل من الإبداع والابتكار تكررا على التوالي (9 مرات) و(7 مرات)،ما يدل أن العملية التكوينية لها دور في تحسين الإبداع والابتكار وهما من بين مؤشرات العمل المقاولاتي.

ثانيا: نتائج المقاربة الموضوعيةL'approche thématique

الجدول رقم (28): يمثل نسب التغطية لعقدة التكوين

Item	Percentage coverage
Internals\\interviews\\الخبير الخارجي	15.11%
Internals\\interviews\\حامل المشروع	14.68%
Internals\\interviews\\مدير المشتلة	15.64%
Internals\\interviews\\مدير مركز التسهيل	14.05%
Internals\\interviews\\مرافق مركز التسهيل	25.49%
Internals\\interviews\\مرافقة المشتلة	11.51%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Nvivo

الشكل رقم (17): يمثل نسب التغطية لعقدة التكوين

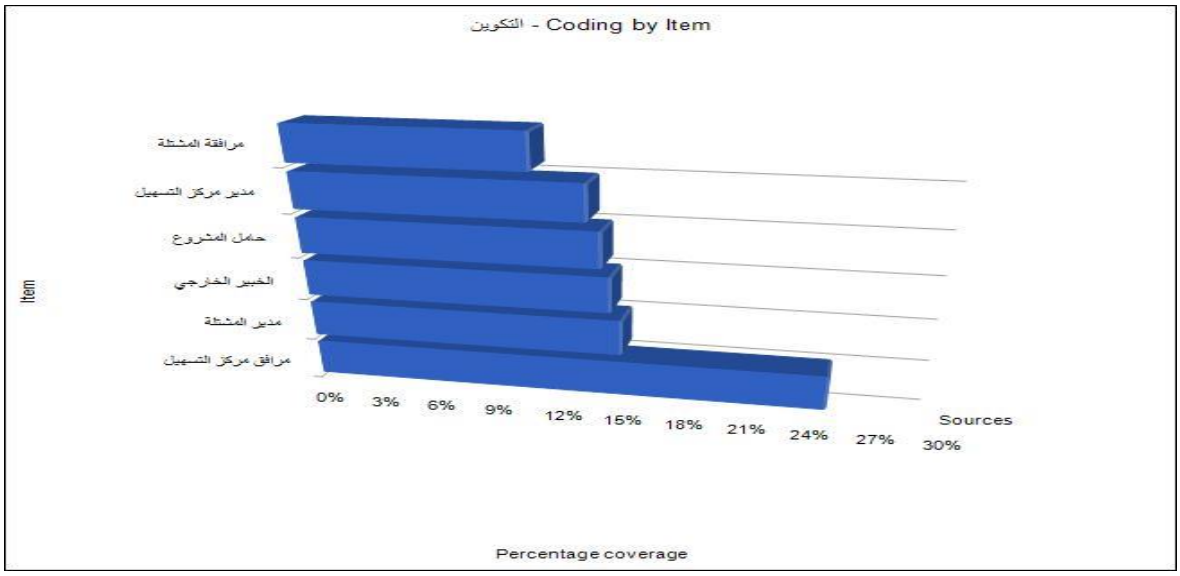

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Nvivo

من نتائج الجدول المقابل المتعلق نسب تغطية الخبراء لعقدة التكوين، نلاحظ بأن النسب محصورة بين (11.51%) و(25.49%)، وبلغ معدل نسب التغطية (16.08%)، ويظهر شكل الأعمدة البيانية أن مرافق مركز التسهيل بلغت نسبة تغطيته لعقدة التكوين (25.49%)، وهذا يعود إلى التفصيل بشكل معمق حول كل الدورات التكوينية التي يقوم بها مركز التسهيل، وكذلك تأكيده على مساهمة التكوين في تحسين الإبداع والابتكار لدى حاملي الأفكار والمشاريع؛ أما باقي الخبراء كانت نسب تغطيتهم متقاربة نوعا وأقل من مرافق مركز التسهيل بسبب عدم التعمق في عملية التكوين والتحدث عنها بشكل عام تقريبا.

ثالثا: نتائج المقاربة اللغوية L'approche linguistique

في المقاربة اللغوية سيتم مقارنة كل من عقدة التكوين وعقدة واقع المقاولاتية، وهذا من أجل معرفة الترابط بين العقدتين لإثبات الفرضية الثالثة للدراسة:

الجدول رقم (29): يمثل معامل الارتباط بين التكوين وواقع المقاولاتية

Node A	Node B	Pearson correlation coefficient
\\Nodes\\participate\\واقع المقاولاتية	\\Nodes\\participate\\التكوين	0.537513

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Nvivo

من الجدول المقابل الذي يمثل معامل الارتباط بين التكوين وواقع المقاولاتية، حيث بلغ (0.537513)، نلاحظ أن معامل الارتباط متوسط، نظرا لوجود بعض الفروق بين الخبراء من حيث برامج ومحتوى الدورات التكوينية، والاختلاف أيضا في فاعليتها ومساهمتها في تحسين العمل المقاولاتي، وطبيعة المواضيع التي يتم تقديمها وملائمتها مع النقائص التي يعاني منها حاملي الأفكار والمشاريع في جميع مراحل التنفيذ.

رابعا: اختبار الفرضية الثالثة

الجدول رقم (30): يمثل اختبار للفرضية الثالثة

الفرضية الثالثة والمقاربات العامة والاختلافات الجزئية للفرضية	العبارات الدالة على علاقة التكوين بالمقاولاتية	درجة التحقق
الفرضية الثالثة: **" يساهم الدعم غير المادي المتمثل في بعد التكوين لآليات دعم (م ص و) محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي."** **التعليق:** **كانت أقوال الخبراء تتشارك في نقاط معينة ولكن كانت عدة اختلافات نذكر أهماه:** • **التكوين كان مغيب لفترة من الزمن في آليات الدعم محل الدراسة ومعظم الاشكاليات كانت في طبيعة التكوين،** • **حاملي المشاريع لا يعرفون تقنيات تسيير المؤسسة والتسويق وحساب التكاليف والتسيير المالي والمحاسبة المبسطة والجانب القانوني وتسيير الموارد البشرية فهذا ما ينقص لنجاح العملية التكوينية،** • **في بعض الأحيان يتم التكوين في ميادين حاملي المشاريع لا يحتاجونها ولكن من المفروض تحديد احتياجاتهم ونقائصهم،** • **لم تمكن عملية التكوين من تحسين الإبداع والابتكار بسبب الرغبة فقط للحصول على مكتب للاحتضان ومنهم من يردي الحصول على القروض من الهيئات المانحة للتمويل،**	• **تكرار أثر المفردات من خلال المقاربة المعجمية،** • **معامل الارتباط بين عقدة التكوين و المقاولاتية بين خبراء الدراسة (0.537513)،** • **معدل نسبة التغطية لعقدة التكوين بلغ (16.08%)،** • **معدل نسبة التغطية لعقدة واقع المقاولاتية بلغ (21.18%)،** • **عملية التكوين تتجسد في برمجة أيام دراسية وملتقيات وندوات علمية،** • **تساهم عملية التكوين في تحسين العمل المقاولاتي وهذا من خلال زيادة عدد المؤسسات الناشئة وهذا بفضل الدورات التكوينية المكثفة والمتنوعة والتي تصب في ميدان المقاولاتية،** • **الحصول على أفكار جديدة ومعارف تساهم في نجاح المؤسسة وتطويرها.** • **اختيار المواضيع من خلال برنامج من الوزارة الوصية وهذا بتكوين المرافقين على عدة برامج تكوينية تكون معتمدة،**	**جيد (C)**[1]

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بنموذج نظام التنقيط والتقييم الخاص بدرجة تحقق الفرضيات بجامعة مونتريال بكندا

[1] درجة التحقق هي بمعدل جيد بنقطة (C) وهذا بالاعتماد على نظام تنقيط في الملحق رقم (7)، بالاعتماد على أطروحة دكتوراه حريزي فاروق.

بالاعتماد على نظام التنقيط والتقييم الخاص بدرجة تحقق الفرضيات بجامعة مونتريال بكندا، يتضح من الجدول أن الفرضية الثالثة الخاصة بتحسين عملية التكوين للعمل المقاولاتي أنها **تحققت بدرجة جيد**، بالرغم من وجود اختلافات بين الخبراء كما تم الإشارة إليها في الاختلافات الجزئية إلا أنها لا تنفي نقاط الاتفاق التي كانت تصب على أن عملية التكوين تحسن من العمل المقاولاتي.

خامسا: الخريطة المعرفية لعقدة التكوين

الشكل رقم (18): يمثل خريطة معرفية لعقدة التكوين

المصدر: برنامج Nvivo

المطلب الخامس: اختبار الفرضية الرابعة

في هذا المطلب سيتم اختبار الفرضية الرابعة بالاعتماد على مخرجات برنامج Nvivo كأداة مساعدة على التحليل، بربط الفرضية مع العقدة التي تعبر عنها وكل عقدة تحتوي على اجابات الخبراء، بالاعتماد على مجموعة من المقاربات السالفة الذكر لتحديد التكرارات ومعامل الارتباط ونسب التغطية وبعدها يتم التحقق منها.

قمنا بصياغة الفرضية الرابعة للتعرف على مساهمة الدعم المادي من خلال التمويل في المشتلة ومركز التسهيل، وكانت صياغتها على النحو التالي: **يساهم الدعم المادي المتمثل في بعد التمويل لآليات دعم (م ص و) محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي.**

أولا: نتائج المقاربة المعجمية L'Approche lexicale

الجدول رقم (31): يمثل أثر تكرار المفردات لعقدة التمويل مع واقع المقاولاتية

	الكلمة	الطول (عدد الحروف)	التكرار
1	المشاريع	7	58
2	التمويل	7	34
3	التسهيل	7	20
4	المؤسسات	8	19
5	المشتلة	7	19
6	النقائص	7	17
7	الهيئات	7	10
8	ANSEJ	5	10
9	ANGEM	5	8
10	ANDI	4	8
11	CNAC	4	7
12	المقاولاتية	11	6
13	التحسيسية	9	5
14	البنوك	6	4

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Nvivo

من نتائج الجدول المقابل الذي يوضح نتائج المقاربة المعجمية لعقدة التمويل مع عقدة واقع المقاولاتية، نلاحظ أن مصطلح التمويل تكرر(34 مرة)، وهو المتغير التابع للفرضية الرابعة ولكن مع وجود مصطلح الهيئات الذي تكرر (10 مرات)، ويقصد بها الهيئات الوطنية لتمويل المشاريع وما يبين ذلك أيضا مصطلحات CNAC– ANDI - ANGE - ANSEJ، والتي تكررت على التوالي
(10 مرات)، (8 مرات)، (8 مرات)، (7 مرات) أي أن المشتلة ومركز التسهيل ليس لديهم ميزة تمويل المشاريع، بل التمويل يتم عبر أطراف خارجية.

ثانيا: نتائج المقاربة الموضوعيةL'approche thématique

الجدول رقم (32): يمثل نسب التغطية لعقدة التمويل

Item	Percentage coverage
Internals\\interviews\\الخبير الخارجي	11.65%
Internals\\interviews\\حامل المشروع	12.69%
Internals\\interviews\\مدير المشتلة	13.79%
Internals\\interviews\\مدير مركز التسهيل	9.79%
Internals\\interviews\\مرافق مركز التسهيل	8.46%
Internals\\interviews\\مرافقة المشتلة	10.68%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Nvivo

الشكل رقم (19): يمثل نسب التغطية لعقدة التمويل

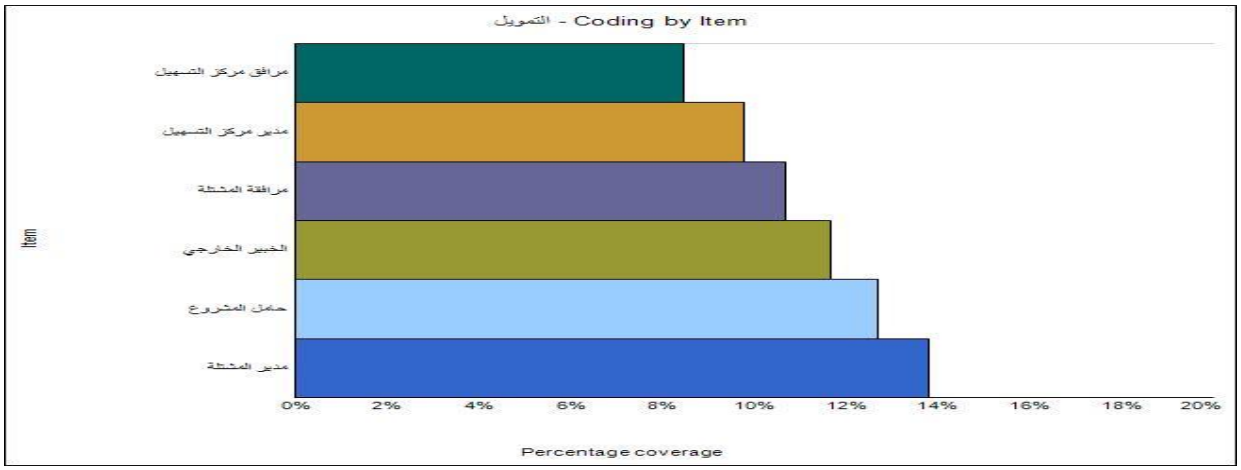

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Nvivo

من الجدول المقابل الذي يمثل نسب التغطية لعقدة التمويل، نلاحظ أن نسب تغطية الخبراء محصورة ما بين (8.46%) و (13.79%)، وبلغ معدل نسب التغطية (11.17%)، ومن شكل الأعمدة البيانية نلاحظ أن النسب متقاربة والمجال غير واسع كثيرا، والخبراء كانت تغطيتهم لهذه العقدة بشكل مقبول خاصة مع الخبير الخارجي الذي أشار إلى عدة نقاط أساسية في عملية التمويل، فكل الخبراء أجمعوا على أن المشتلة ومركز التسهيل لا يقدمان التمويل لحاملي الأفكار والمشاريع.

ثالثا: نتائج المقاربة اللغوية L'approche linguistique

في المقاربة اللغوية سيتم مقارنة كل من عقدة التمويل وعقدة واقع المقاولاتية، وهذا من أجل معرفة الترابط بين العقدتين لإثبات الفرضية الرابعة للدراسة:

الجدول رقم (33): يمثل معامل الارتباط بين التمويل وواقع المقاولاتية

Node A	Node B	Pearson correlation coefficient
Nodes\\participate\\واقع المقاولاتية	Nodes\\participate\\التمويل	0.440062

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Nvivo

من الجدول المتعلق بمعامل الارتباط بين التمويل وواقع المقاولاتية، تبين أن معامل الارتباط يساوي (0.440062)، وهو أقل من معامل الارتباط للفرضيات السابقة وهذا يرجع لطبيعة المتغير في آليات الدعم محل الدراسة، بحيث تبين من المقابلات مع الخبراء أنه لا يتم تقديم التمويل من طرف المشتلة ومركز التسهيل، ولكن يتم توجيه حاملي المشاريع بعد عملية المرافقة إلى هيئة التمويل المناسبة وهذا حسب الطبيعة القانونية لكل هيئة، وهذا ما أدى إلى ظهور اختلافات حول مساهمة آليات الدعم محل الدراسة في فرض وجودها في بيئة الأعمال لزيادة فرص التمويل.

رابعا: اختبار الفرضية الرابعة

الجدول رقم (34): يمثل اختبار للفرضية الرابعة

الفرضية الرابعة والمقاربات العامة والاختلافات الجزئية للفرضية	العبارات الدالة على علاقة التمويل بالمقاولاتية	درجة التحقق
الفرضية الرابعة: **" يساهم الدعم المادي المتمثل في بعد التمويل لآليات دعم (م ص و) محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي."** **التعليق:** كانت أقوال الخبراء تتشارك في نقاط معينة ولكن كانت عدة اختلافات نذكر أهماه: • معامل الارتباط لا يعبر عن وجود علاقة بين المتغيرين بل يعبر عن وجود اتفاق بين خبراء الدراسة بأن الآليات الدعم محل الدراسة لا تقدم التمويل لحاملي المشاريع، • لا يوجد ممثل للمشتلة ومركز التسهيل في لجنة الانتقاء من أجل دعم المشروع، فمن الأفضل أن تكون حلقة ربط بين آليات التمويل والمشتلة ومركز التسهيل. • التمويل المقدم من الهيئات المانحة للقروض لم يساهم تحسين روح المبادرة والمخاطرة بسبب توريط حاملي المشاريع في تسديد ديون كبيرة لا تتلاءم مع مداخيل المشروع، • والعتاد المقدم ليس ذو جودة عالية، وهناك مشكل الربى في الحصول على القروض لأنها محرمة شرعا وأيضا البنك لا يتحمل الخسائر مع حامل المشروع وبالتالي فشل المؤسسات الناشئة من بدايتها.	• تكرار أثر المفردات من خلال المقاربة المعجمية، • معامل الارتباط بين عقدة التمويل والمقاولاتية بين خبراء الدراسة (**0.440062**)، • معدل نسبة التغطية لعقدة التمويل بلغ (11.17%)، • معدل نسبة التغطية لعقدة واقع المقاولاتية بلغ (21.18%)، • آليات الدعم محل الدراسة لا تقدم التمويل لحاملي الأفكار والمشاريع، • يتم توجيه حاملي المشاريع حسب طبيعة المشروع وأيضا حسب التكاليف الإجمالية لإنشاء المؤسسة، • يتم تمويل حاملي المشاريع مع مختلف الهيئات الوطنية لدعم الشباب ANSEJ و CNAC و ANGEM و ANDI ومختلف البنوك العمومية،	**مرفوضة**

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بنموذج من أطروحة دكتوراه حريزي فاروق

بالاعتماد على الجدول المقابل ونتائج التحليل التقليدي للمقابلات يتضح أن الفرضية الرابعة الخاصة بتحسين عملية التمويل للعمل المقاولاتي أنها **مرفوضة**، لوجود اتفاق بين الخبراء على أن المشتلة ومركز التسهيل لا يقدمان التمويل لحاملي المشاريع، بل تتم عملية التمويل من طرف هيئات تمويلية خارجية

مستقلة، أما الارتباط المعبر عنه فهو حول اتفاق الخبراء على أن التمويل يتم من خلال التوجه نحو هيئات تمويل أخرى.

خامسا: الخريطة المعرفية لعقدة التمويل

الشكل رقم (20): يمثل خريطة معرفية لعقدة التمويل

المصدر: برنامج Nvivo

المطلب السادس: اختبار الفرضية الخامسة

قمنا بصياغة الفرضية الخامسة للتعرف على مساهمة الدعم المادي من خلال التجهيزات الإدارية في المشتلة ومركز التسهيل، وكانت صياغتها على النحو التالي: **يساهم الدعم المادي المتمثل في بعد التجهيزات الإدارية لآليات دعم (م ص و) محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي.**

أولا: نتائج المقاربة المعجمية L'Approche lexicale

الجدول رقم (35): يمثل أثر تكرار المفردات لعقدة التجهيزات الإدارية مع واقع المقاولاتية

	الكلمة	الطول (عدد الحروف)	التكرار
1	المشاريع	7	45
2	الأفكار	7	29
3	المؤسسات	8	20
4	التسهيل	7	19
4	المشتلة	7	18
5	النقائص	7	17
6	التجهيزات	9	16
7	المقاولاتية	11	15
8	الدعم	5	10
9	النقائص	7	10
10	المكاتب	7	9
11	تحسين	5	9
12	الاحتضان	8	5
13	الإنترنت	8	3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Nvivo

من نتائج الجدول المقابل الذي يمثل نتائج المقاربة المعجمية لتكرارات كل من عقدة التجهيزات الإدارية وعقدة واقع المقاولاتية، نلاحظ أن كل من كلمات المشاريع والأفكار والمؤسسات تكررت على التوالي (45 مرة)، (29 مرة)، (20 مرة) أما التجهيزات والاحتضان تكررا على التوالي (16 مرة)، (5 مرات)، ما يدل على وجود عملية الاحتضان وأن آليات الدعم محل الدراسة توفر التجهيزات الإدارية لحاملي الأفكار والمشاريع، ولكن بشكل ضعيف حسب عدد الكلمات، وهذا ما تم تبريره في المقابلات بأن عملية الاحتضان توفرها فقط المشتلة ولا يوفرها مركز التسهيل.

ثانيا: نتائج المقاربة الموضوعيةL'Approche thématique

الجدول رقم (36): يمثل نسب التغطية لعقدة التجهيزات الإدارية

Item	Percentage coverage
Internals\\interviews\\الخبير الخارجي	16.08%
Internals\\interviews\\حامل المشروع	12.53%
Internals\\interviews\\مدير المشتلة	12.42%
Internals\\interviews\\مدير مركز التسهيل	9.06%
Internals\\interviews\\مرافق مركز التسهيل	6.71%
Internals\\interviews\\مرافقة المشتلة	13.88%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Nvivo

الشكل رقم (21): يمثل نسب التغطية لعقدة التجهيزات الإدارية

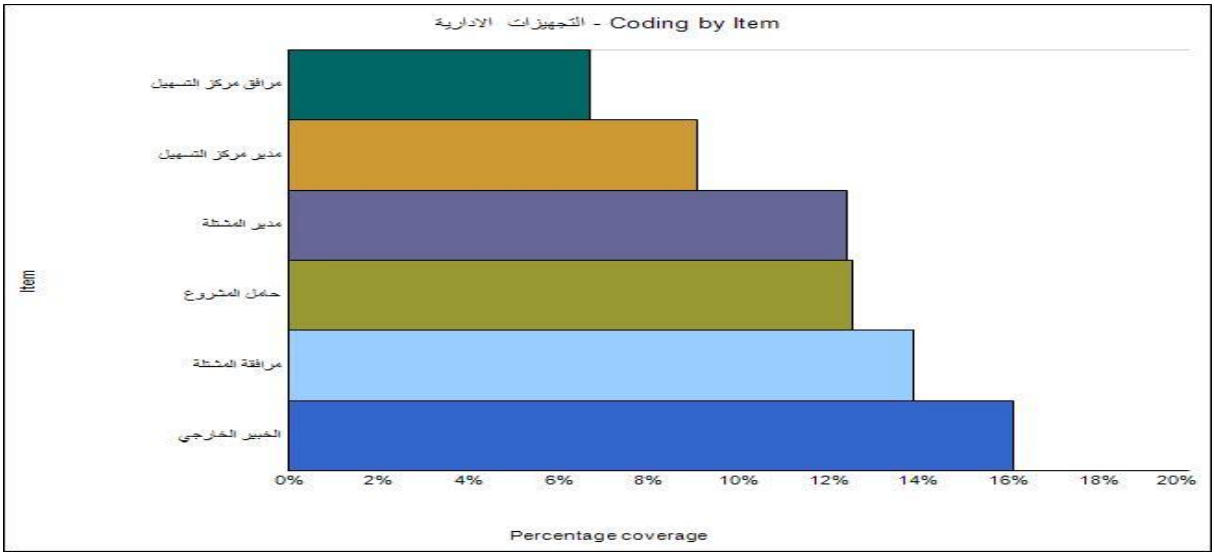

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Nvivo

حسب الجدول المقابل المتعلق بنسب تغطية الخبراء لعقدة التجهيزات الإدارية، نلاحظ بأن النسب محصورة ما بين (6.71%) و(16.08 %)، وبلغ معدل نسب التغطية (11.78%)، ومن خلال شكل الأعمدة البيانية أن نسب تغطية مرافقة المشتلة (13.88%) ومدير المشتلة (12.42%) كانت مرتفعة نوعا ما، نظرا لدرايتهم بعملية الاحتضان وما يتم تقديمه من خدمات متمثلة في التجهيزات الإدارية، ولأنهم هم من يقدمون هذه الخدمة، أما الخبير الخارجي بلغت نسبة تغطيته (16.08%) وهذا يعود إلى خبرته في ميدان دعم (م ص م) واعطاءه أهمية كبيرة لهذا المحور، أما حامل المشروع كانت نسبته (12.53%)،يرجع كذلك لاستفادته من الخدمات الإدارية وعملية الاحتضان بشكل عام، أما كل من مدير مركز التسهيل ومرافق مركز التسهيل بلغت نسب تغطيتهم (9.06%)، (6.71%)،مما يبدو أنها ضعيفة وهذا يعود لعدم وجود هذه الخاصية في مركز التسهيل وعدم التركيز عليها في المقابلات.

ثالثا: نتائج المقاربة اللغوية L'Approche linguistique

في المقاربة اللغوية سيتم مقارنة كل من عقدة التجهيزات الإدارية وعقدة واقع المقاولاتية، وهذا من أجل معرفة الترابط بين العقدتين لإثبات الفرضية الخامسة للدراسة:

الجدول رقم (37): يمثل معامل الارتباط بين التجهيزات الإدارية وواقع المقاولاتية

Node A	Node B	Pearson correlation coefficient
Nodes\\participate\\واقع المقاولاتية	Nodes\\participate\\التجهيزات الادارية	0.488337

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Nvivo

من نتائج الجدول المقابل الذي يمثل معامل الارتباط بين عقدة التجهيزات الإدارية وعقدة واقع المقاولاتية، نلاحظ بأن معامل الارتباط بلغ (**0.488337**)، وما يفسر ذلك وجود ارتباط بين الخبراء

حول وجود التجهيزات الإدارية ولكن في المشتلة فقط، أما الاختلاف فكان مع ممثلي مركز التسهيل الذي لا يقدم التجهيزات الإدارية، وهذا ما جعل معامل الارتباط ينخفض.

رابعا: اختبار الفرضية الخامسة

الجدول رقم (38): يمثل اختبار للفرضية الخامسة

الفرضية الخامسة والمقاربات العامة والاختلافات الجزئية للفرضية	العبارات الدالة على علاقة التجهيزات الإدارية بالمقاولاتية	درجة التحقق
الفرضية الخامسة: **" يساهم الدعم المادي متمثلا في بعد التجهيزات الإدارية في آليات دعم (م ص و) محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي."** **التعليق:** كانت أقوال الخبراء تتشارك في نقاط معينة ولكن كانت عدة اختلافات نذكر أهماه: • التجهيزات الإدارية لا تتلاءم مع بعض المشاريع التي تحتاج إلى تجهيزات ذات جودة عالية،	• تكرار أثر المفردات من خلال المقاربة المعجمية، • معامل الارتباط بين عقدة التجهيزات الإدارية والمقاولاتية بين خبراء الدراسة (**0.488337**)، • معدل نسبة التغطية لعقدة التجهيزات الإدارية بلغ ((11.78%)، • معدل نسبة التغطية لعقدة المقاولاتية بلغ (21.18%)، • المشتلة توفر خدمة الاحتضان والتجهيزات الإدارية، • مركز التسهيل لا يوفر خدمات الاحتضان والتجهيزات الإدارية وذلك لعدم توفرها، • عدد المكاتب المتواجدة في المشتلة 8 مكاتب، • المكتب يكون مجهز بجودة جيدة من حاسوب وطابعة ومكتب وخدمة الإنترنت والمكيف الهوائي والكراسي خزانة الملفات والهاتف، • يتم الاختيار المشاريع للاحتضان من طرف هيئة تتكون من مدير الصناعة ومدير غرفة التجارة والصناعة ومدير مشتلة (م ص م) وكذلك المرافق، • تعتبر التجهيزات الإدارية كمقر رسمي مجهز للمؤسسة الناشئة بسعر رمزي 6000 دج للشهر، • حسب الاحصائيات في الشكل (22) و (23) تثبت وجود عملية الاحتضان في المشتلة.	**مقبول (قريب من المتوسط)(D^+)[1]**

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة بنموذج نظام التنقيط والتقييم الخاص بدرجة تحقق الفرضيات بجامعة مونتريال بكندا

بالاعتماد على نظام التنقيط والتقييم الخاص بدرجة تحقق الفرضيات بجامعة مونتريال بكندا، يتضح من خلال الجدول أن الفرضية الخامسة الخاصة بتحسين عملية التكوين للعمل المقاولاتي أنها **تحققت بدرجة مقبول (قريب من المتوسط)**، بالرغم من وجود اتفاق بين الخبراء كما تم الإشارة، إلا أنه يوجد نقاط اختلاف كانت تصب على جودة التجهيزات الإدارية المقدمة من طرف المشتلة.

[1] **درجة التحقق هي بمعدل جيد بنقطة (D^+) وهذا بالاعتماد على نظام تنقيط في الملحق رقم (7)، بالاعتماد على أطروحة دكتوراه حريزي فاروق.**

خامسا: تحليل لإحصائيات مشتلة (م ص م) لولاية برج بوعريريج

من دراسة الحالة التي تم اجرائها في مشتلة (م ص م) تم الحصول على مجموعة من الاحصائيات حول ما تقوم به المشتلة باحتضان ومرافقة وتكوين حاملي الأفكار والمشاريع، وهذه الاحصائيات كانت لثلاث لسنة (**2017، 2016**) وبذلك سيتم تحليلها والإجابة على فرضية البحث.

الشكل رقم (22): يمثل نسب المشاريع التي احتضانها في مشتلة (م ص م) خلال سنة 2016

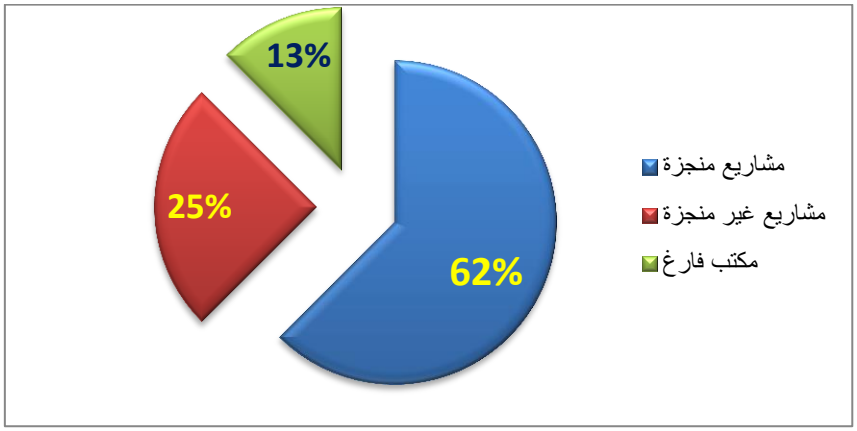

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج excel

من خلال الشكل رقم (17) الخاص بالدائرة النسبية لسنة 2016 للمشاريع التي تم احتضانها واستفادتها من التجهيزات الإدارية، نلاحظ أن المشاريع المنجزة نسبتها الأعلى 62% ما يقابلها (05) مشاريع في حين أن المشاريع غير المنجزة كانت 25% ما يقابلها مشروعين أما نسبة المكاتب الفارغة 13% ما يقابلها مشروع واحد، فنلاحظ عدم استنفاذ جميع المكاتب بوجود مكتب بدون نشاط لهذه السنة.

الشكل رقم (23): يمثل نسب المشاريع التي احتضانها في مشتلة (م ص م) خلال سنة 2017

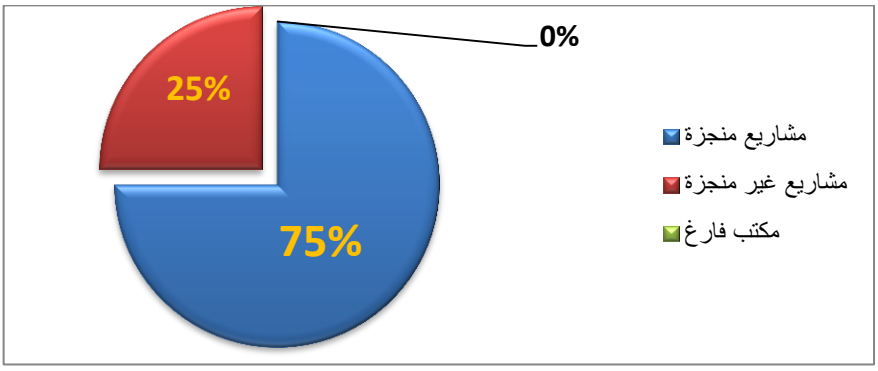

المصدر: من إعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج excel

من خلال الشكل رقم (18) الخاص بالدائرة النسبية لسنة 2017 للمشاريع التي تم احتضانها واستفادتها من التجهيزات الإدارية، نلاحظ أن المشاريع المنجزة نسبتها الأعلى 75% ما يقابلها (06) مشاريع في حين أن المشاريع غير المنجزة كانت 25% ما يقابلها مشروعين أما نسبة المكاتب الفارغة 0%، من خلال عدد المكاتب يتبن أنها قليلة جدا وهذا من بين العيوب، فيمكن احتضان عدد أكبر لو توفرت مكاتب أخرى وهذا لتحسين العمل المقاولاتي.

سادسا: الخريطة المعرفية لعقدة التجهيزات الإدارية

الشكل رقم (24): يمثل خريطة معرفية لعقدة التجهيزات الإدارية

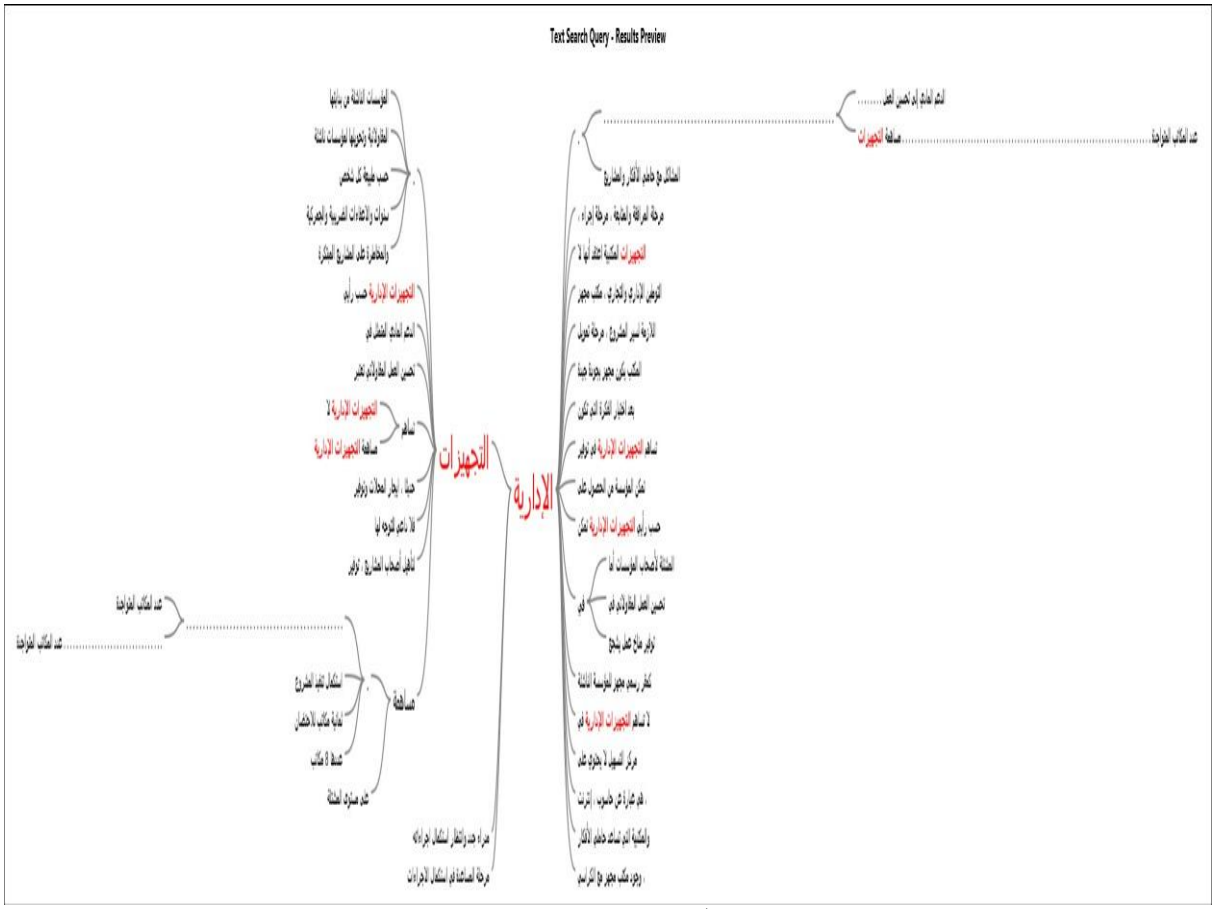

المصدر: برنامج Nvivo

خلاصة الفصل

بعد انهاء الفصل النظري للدراسة تم التطرق للفصل الثاني الذي يركز على الدراسة الميدانية، فتم توضيح الإطار المنهجي للدراسة والتفصيل في مجتمع وعينة الدراسة، من خلالهما يمكن معرفة الفئات التي استهدفتها دراستنا، وأيضا أدوات الدراسة التي تعتبر جانبا أساسيا لمعرفة كيفية تم جمع البيانات والمعلومات، والشيء الإضافي في دراستنا استخدام كل من التحليل التقليدي للمقابلة وأيضا اعتمدنا على برنامج التحليل الكيفي للبيانات Nvivo اصدار 10، الذي سهل عملية تحليل واختبار فرضيات الدراسة.
أما الدراسة الميدانية فكانت في كل من مشتلة (م ص م) ومركز تسهيل (م ص م) بولاية برج بوعريريج، بإعداد دليل مقابلة وتكونت عينة الدراسة من 06 خبراء كل من مدير ومرافقة المشتلة ومدير ومرافق مركز التسهيل وأيضا خبير خارجي وحامل مشروع في المشتلة، من أجل الإحاطة بإشكالية الدراسة بشكل جيد والاجابة على الفرضيات، وما ساعد على ذلك هو برنامج Nvivo من خلال استخراج المقاربات وكذلك الاستعانة بدليل لتحديد درجة تحقق كل فرضية.

فاختلفت درجة تحقق كل فرضية فكانت النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (39): يمثل درجة تحقق كل فرضية

الفرضية	درجة التحقق
الفرضية الأولى: تتجسد آليات دعم (م ص م) محل الدراسة في الاعتماد على الدعم غير المادي والدعم المادي.	**جيد**
الفرضية الثانية: يساهم الدعم غير المادي المتمثل في بعد المرافقة لآليات دعم (م ص و) محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي.	**مقبولة (قريب من المتوسط)**
الفرضية الثالثة: يساهم الدعم غير المادي المتمثل في بعد التكوين لآليات دعم (م ص و) محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي.	**جيد**
الفرضية الرابعة: يساهم الدعم المادي المتمثل في بعد التمويل لآليات دعم (م ص و) محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي.	**مرفوضة**
الفرضية الخامسة: يساهم الدعم المادي المتمثل في بعد التجهيزات الإدارية لآليات دعم (م ص و) محل الدراسة في تحسين العمل المقاولاتي.	**مقبولة (قريب من المتوسط)**

المصدر: من إعداد الطالب

يمثل الجدول المقابل درجة تحقق فرضيات الدراسة بالاعتماد على نموذج للتقييم من جامعة مونتريال بكندا؛ باستخدام برنامج التحليل الكيفي Nvivo والتحليل التقليدي لمقابلات الدراسة تبينت أن نتائج التحليل في نفس الاتجاه بين الطريقتين؛

1) فحسب الفرضية الأولى التي ركزت على واقع آليات دعم (م ص م) محل الدراسة، تبين أنها تتجسد في تقديم الدعم غير المادي والدعم المادي بصفة عامة في كل من التحليل التقليدي والتحليل ببرنامج Nvivo بدرجة جيد؛

2) أما الفرضية الثانية التي ركزت على مساهمة المرافقة في تحسين العمل المقاولاتي في آليات الدعم محل الدراسة، فتبين من خلال التحليل التقليدي لأقوال الخبراء على مساهمة عملية المرافقة

ولكن بشكل نسبي، نظرا لوجود اختلافات في آراءهم، أما بواسطة برنامج Nvivo كانت درجة التحقق مقبولة أي قريب من المتوسط، فكان هناك انسجام بين التحليلين في اختبار الفرضية؛

3) في الفرضية الثالثة التي تتمحور حول مساهمة عملية التكوين في تحسين العمل المقاولاتي، فمن خلال برنامج Nvivo كانت درجة تحققها بجيد، إلا أن التحليل التقليدي بين على أن عملية التكوين في آليات الدعم محل الدراسة لا ترقى أحيانا للمستوى المطلوب، هذا ما يقلل من مساهمتها في تحسين العمل المقاولاتي؛

4) أما في الفرضية الرابعة حول مساهمة عملية التمويل في تحسين العمل المقاولاتي، بالاعتماد على التحليل التقليدي الذي بين نتائج الاختبار أفضل، بحيث أن عملية التمويل لا تتوفر في آليات الدعم محل الدراسة، إلا أن برنامج Nvivo الذي لم يوضح درجة تحقق هذه الفرضية بشكل جيد، والذي ركز على اتفاق الخبراء على أن التمويل يتم من آليات تمويل خارجية؛

5) أما في الفرضية الرابعة حول مساهمة التجهيزات الإدارية في تحسين العمل المقاولاتي، بالاعتماد على التحليل التقليدي الذي وضح بشكل أفضل على أن المشتلة فقط من تمتلك خاصية الاحتضان، إلا أن برنامج Nvivo برر بشكل عام على صحة الفرضية بدرجة تحقق مقبول أي قريب من المتوسط.

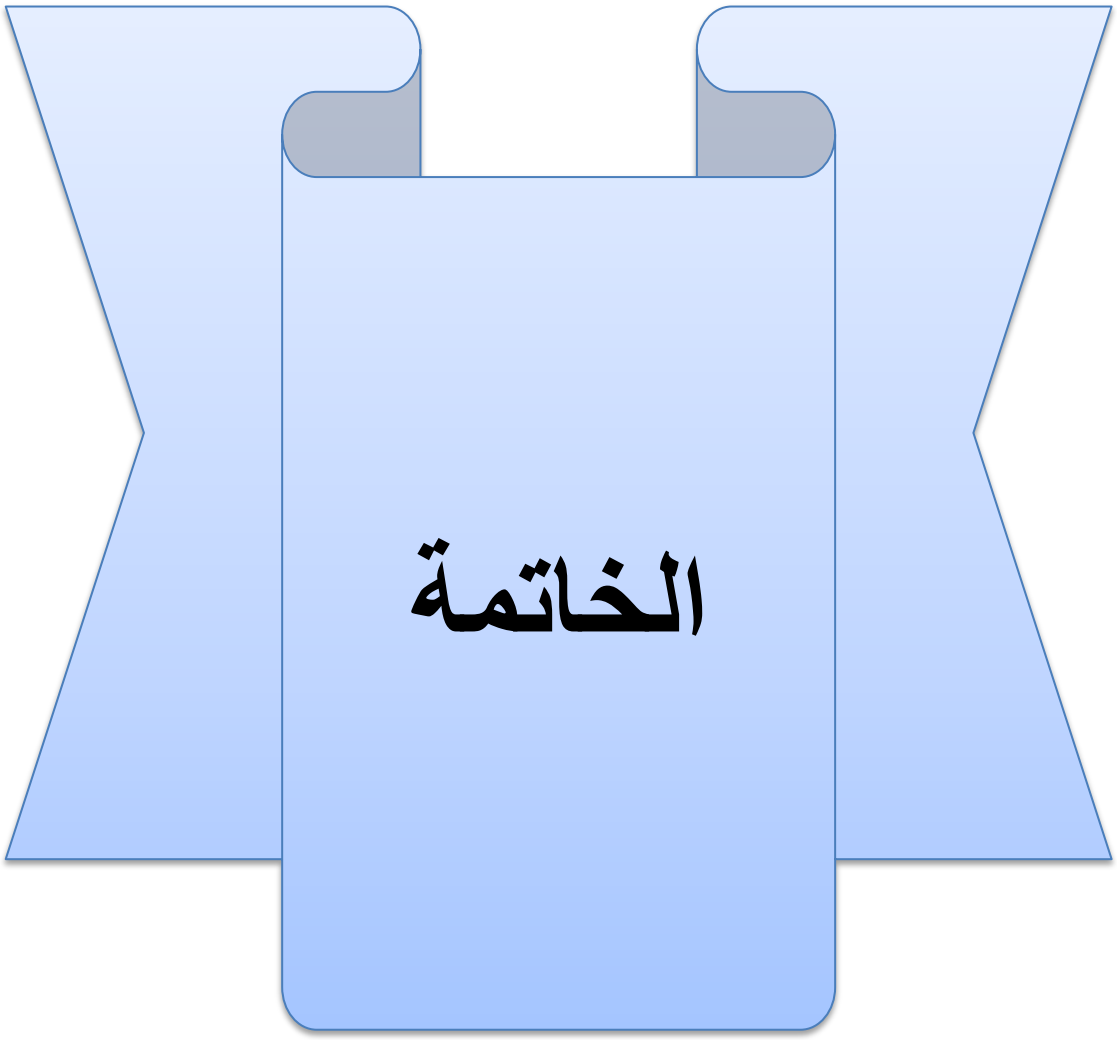
الخاتمة

الخاتمة

في هذه المذكرة تم دراسة دور آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين العمل المقاولاتي، وكانت الدراسة على مشتلة (م ص م) ومركز تسهيل (م ص م) لولاية برج بوعريريج، من خلال معرفة دور هذه الآليات في زيادة عدد المؤسسات وتحسين الإبداع والابتكار، من أجل المساهمة في ترقية التنمية المحلية والوطنية، وتم اجراء هذه الدراسة مع مجموعة من الخبراء الذين لديهم علاقة مع آليات الدعم محل الدراسة، وسيتم عرض أهم النتائج التي تم التوصل إليها ومناقشتها.

أولا: مناقشة نتائج البحث

وقد تمّ طرح الإشكالية العامة التالية "ما دور آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين العمل المقاولاتي: المشتلة ومركز التسهيل ببرج بوعريريج"، وتحت الإشكالية العامة تم طرح ثلاث أسئلة فرعية السؤال الأول حول واقع آليات الدعم محل الدراسة، والسؤال الثاني والثالث يتمحوران حول مساهمة كل من الدعم غير المادي والدعم المادي في تحسين العمل المقاولاتي، أما فرضيات الدراسة ظهرت خمسة فرضيات، الفرضية الأولى تكون إجابتها على السؤال الفرعي الأول بحيث يتم معرفة واقع آليات الدعم في اعتمادها على الدعم غير المادي والدعم المادي، أما كل من الفرضية الثانية والثالثة تنبثقان من السؤال الفرعي الثاني واللتان تركزان على مساهمة كل من المرافقة والتكوين في تحسين العمل المقاولاتي، أما كل من الفرضية الرابعة والخامسة تتمحوران حول السؤال الفرعي الثالث وتركزان على مساهمة كل التمويل والتجهيزات الإدارية في تحسين العمل المقاولاتي.

فتمت الدراسة الميدانية بإجراء مقابلات مع ستة خبراء من مديرين ومرافقين وحامل مشروع وخبير خارجي من أجل الحصول على المعلومات اللازمة، وبعد ذلك تم تحليل المعلومات بواسطة برنامج Nvivo الاصدار 10 والتحليل التقليدي للمقابلات، وتطبيق المقاربات المتعلقة بالدراسة الكيفية وهذا من أجل اختبار الفرضيات، وتوصلت دراستنا إلى تمثيل بياني لنموذج عملي يبين المتغيرات التي تحققت.

الشكل رقم (25): يمثل النموذج التطبيقي للدراسة

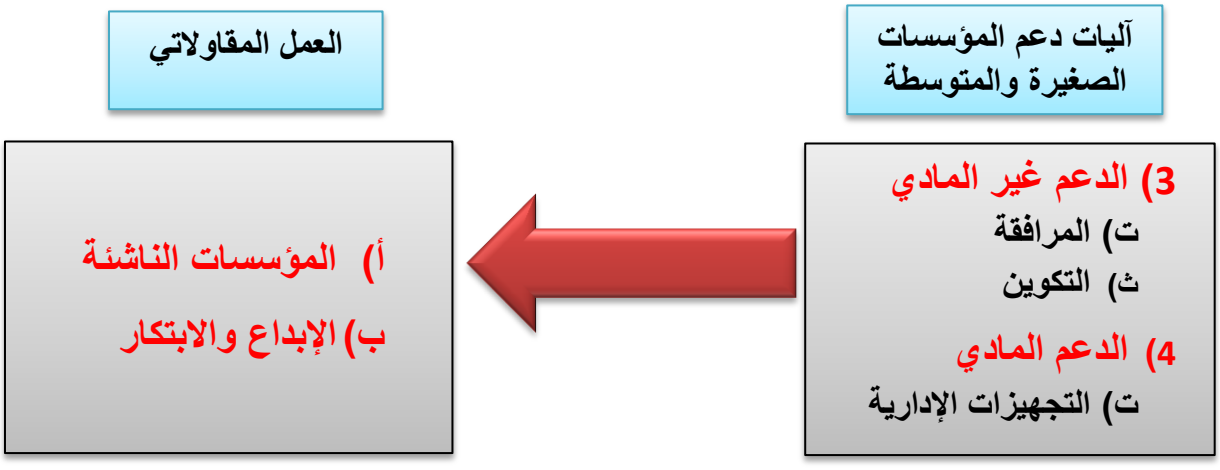

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال النموذج التطبيقي للدراسة نلاحظ هناك تغير مقارنة بالنموذج النظري حيف تم إلغاء متغير التمويل لأن هذه الفرضية تم رفضها وذلك لأن المشتلة ومركز التسهيل لا يقدمان التمويل لحاملي الأفكار والمشاريع، أما باقي المتغيرات لم تتغير حيث أن فرضياتها تحققت ولكن بدرجات متفاوتة، أما في المتغير التابع نلاحظ إلغاء مؤشر روح المبادة وهذا لعدم وجودها في ميدان لدراسة عكس كل من الإبداع والابتكار والمؤسسات الناشئة.

فقمنا باختبار فرضيات الدراسة من خلال اجراء المقابلات والاستعانة ببرنامج Nvivo وتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات.

1) الفرضية الأولى المتعلقة بواقع آليات الدعم محل الدراسة، **تحققت بدرجة جيد** من ناحية وجود الدعم غير المادي والدعم المادي في آليات الدعم محل الدراسة، بالاعتماد على نتائج التحليل التقليدي للخبراء وبرنامج التحليل الكيفي Nvivo، فركز الخبراء على وجود الدعم غير المادي في كل من المشتلة ومركز التسهيل متمثلا في المرافقة، بتوفير التوجيهات اللازمة لإنجاز المشروع والدعم والتأطير والمرافقة، وكذلك تكوين حاملي الأفكار والمشاريع وتقديم الدورات التكوينية أيضا، أما الدعم المادي كذلك متوفر في آليات الدعم محل الدراسة ولكن في المشتلة فقط، أما مركز التسهيل لا يمتلك هذه الخاصية، والدعم المادي متمثلا في توفير التجهيزات الإدارية أي عملية الاحتضان، في ما يخص التمويل فلا يوجد في كلتا الآليتين، وكذلك بالرجوع لنتائج المقاربات، فنلاحظ في المقاربة المعجمية وجود تكرار لكلمات دالة على وجود الدعم المادي وغير المادي، وبلغ معدل نسبة التغطية (27.29%) فمن خلال معدل نسبة التغطية يتبين أن قد تم تخصيص جزء كبير للكلام حول واقع آليات الدعم محل الدراسة، أما معدل معامل الارتباط بيرسون بين عقدة واقع آليات الدعم مع كل من عقد المرافقة والتكوين والتمويل والتجهيزات الإدارية بلغت 0.52، هذا يدل على وجود اتفاق بين الخبراء على تحقق الفرضية أما أوجه الاختلاف كانت في تفاصيل الخدمات التي يتم تقديمها.

وبالمقارنة مع دراسة (**mohamed djelti et bouchama chouam، 2016**) والتي كانت حول الحاضنة التكنولوجية بوهران، وصلت إلى نتيجة مفادها أن حاضنة وهران تقدم عملية المرافقة والتي تحتوي على التدريب والتكوين والمساعدة على التمويل وهذا ما يعبر عنه بالدعم غير المادي أما الدعم المادي غير متوفر، أما في دراستنا في مشتلة ومركز التسهيل ببرج بوعريريج فيوجد الدعم المادي وغير المادي في المشتلة، أما مركز التسهيل فيتوفر على الدعم غير المادي فقط.

2) كما اختبرنا الفرضية الثانية المتعلقة بمساهمة المرافقة في تحسين العمل المقاولاتي، والتي **تحققت بدرجة مقبول** أي **قريب من المتوسط**، بالاعتماد على برنامج التحليل الكيفي Nvivo ونتائج التحليلي التقليدي، فركز الخبراء على وجود عملية المرافقة في المشتلة ومركز التسهيل، وعملية المرافقة توفر التوجيهات والاستشارات لحاملي الأفكار والمشاريع في مجال القانون، التسويق، كيفية تسيير المؤسسة، الضرائب وغيرها، وتحديد المشاكل التي تواجه المشروع، وتبدأ هذه العملية منذ إنشاء الفكرة لدى حاملي المشاريع وعرضها على المرافق ليتضح الطريق الذي يحب إتباعه، ولا يتم التركيز على فئات معينة أو المستوى التعليمي بل المهم أن الفكرة أو المشروع قابل للتحقق ويكون ناجح، وبالاعتماد على نتائج المقاربة المعجمية أثبتت وجود كلمات دالة على أن المرافقة تساهم في

تحسين العمل المقاولاتي، ولكن بلغ معدل نسبة التغطية (10.05%) لكل خبير، فالنسبة ضعيفة ما يدل على عدم التركيز على عملية المرافقة في المقابلات بشكل عام، في حين أن معدل نسبة التغطية لعقدة واقع المقاولاتية بلغ (21.18%) لكل خبير، أما معامل الارتباط بيرسون بين عقدة المرافقة والمقاولاتية بلغ (0.477577)، فهو أقل من المتوسط، والسبب يعود لتصريحات تبرر ذلك:

أ) لا توجد المرافقة الكافية بل دائما يجب القيام بمجهود شخصي من أجل الحصول على المعلومات أو اللجوء إلى العلاقات الشخصية؛

ب) عملية المرافقة لا تساهم في زيادة عدد المؤسسات الناشئة ولا في تحسين الإبداع والابتكار؛

ج) عملية المرافقة يجب أن تكون قبلية أي قبل بداية المشروع، ومرافقة أثناء تنفيذ المشروع ومرافقة بعدية لمتابعة سيرورة المؤسسة وهذا نادرا ما يتم تطبيقه بالشكل الصحيح؛

ح) المرافقة جوهر العمل فيها مراحل، ومن بينها مرافقة أثناء التمويل وهذا ما لا يوجد في الواقع؛

خ) المشتلة تقوم بحملات تحسيسية أحيانا لا تكون ناجحة وهذا لعدم استدعاء أصحاب المؤسسات الناشئة في المعارض من أجل تقديم منتجاتهم والمساهمة في نجاح هذه الحملات التوعوية ولكن حاليا بدأت ضرورة للترويج والتحسيس في الوقت الحالي.

وحسب نفس الدراسة **(mohamed djelti et bouchama chouam، 2016)**مع دراستنا فوصلت إلى نفس النتائج تقريبا، وهذا وجود عملية المرافقة ومساهمتها في تحسين العمل المقاولاتي مع بعض النقائص والتركيز على أهميتها.

3) أما الفرضية الثالثة المتعلقة بمساهمة التكوين في تحسين العمل المقاولاتي والتي **تحققت بدرجة جيد،** بالاعتماد على برنامج التحليل الكيفي Nvivo ونتائج التحليلي التقليدي، فركز الخبراء على وجود عملية التكوين في المشتلة ومركز التسهيل،

أ) عملية التكوين تتجسد في برمجة أيام دراسية، ملتقيات وندوات علمية؛

ب) تساهم عملية التكوين في تحسين العمل المقاولاتي وهذا من خلال زيادة عدد المؤسسات الناشئة وهذا بفضل الدورات التكوينية المكثفة والمتنوعة والتي تصب في ميدان المقاولاتية؛

ت) الحصول على أفكار جديدة ومعارف تساهم في نجاح المؤسسة وتطويرها؛

ث) اختيار المواضيع بالاعتماد على برنامج من الوزارة الوصية، وهذا بتكوين المرافقين على عدة برامج تكوينية تكون معتمدة.

في حين أن المقاربة المعجمية أظهرت كلمات دالة على أن التكوين يحسن من العمل المقاولاتي في آليات الدعم محل الدراسة، وبلغ معدل نسب التغطية (16.08%) لكل خبير، فالمعدل جيد مقارنة مع عملية المرافقة، أما معامل الارتباط بيرسون بين عقدة التكوين والمقاولاتية بلغ (0.537513)، في حين نقاط الاختلاف بين الخبراء تمثلت في النقاط التالية:

- التكوين كان مغيب لفترة من الزمن في آليات الدعم محل الدراسة ومعظم الاشكاليات كانت في طبيعة التكوين؛
- حاملي المشاريع لا يعرفون تقنيات تسيير المؤسسة والتسويق وحساب التكاليف والتسيير المالي والمحاسبة المبسطة والجانب القانوني وتسيير الموارد البشرية فهذا ما ينقص لنجاح العملية التكوينية؛
- في بعض الأحيان يتم التكوين في ميادين حاملي المشاريع لا يحتاجونها ولكن من المفروض تحديد احتياجاتهم ونقائصهم؛
- لم تمكن عملية التكوين من تحسين الإبداع والابتكار بسبب الرغبة فقط للحصول على مكتب للاحتضان ومنهم من يردي الحصول على القروض من الهيئات المانحة للتمويل.

بالمقارنة مع دراسة **(mohamed djelti et bouchama chouam، 2016)** توصلنا لنفس النتائج بأن عملية التكوين تساعد على التحكم في المشروع وتحسين جودة التسيير أو تطوير القدرات، إلا أن الاختلاف كان في دراستنا من خلال وجود بعض النقائص في تفعيل عملية التكوين في آليات الدعم محل الدراسة، وخاصة في طبيعة المواضيع التي يتم التركيز عليها، وبالمقارنة مع **دراسة (طبيب صالح، 2013)** فنتائج الفرضية أكدت على أن حاضنة الأعمال في ورقلة وغرداية والأغواط توفر الخدمات التدريبية والمتابعة الدائمة خلال فترة الاحتضان واشتراكها في المعارض الوطنية والدولية، وهذا ما يتطابق تقريبا مع نتائج الفرضية في دراستنا في آليات الدعم محل الدراسة.

4) اختبار الفرضية الرابعة والمتعلقة بمساهمة عملية التمويل في تحسين العمل المقاولاتي، والتي تم **رفضها ولم تتحقق** في آليات الدعم محل الدراسة، وهذا بالاعتماد على نتائج التحليل التقليدي الذي بين نتائج الاختبار أفضل، والتي أظهرت أن المشتلة ومركز التسهيل لا يقدمان التمويل لحاملي الأفكار والمشاريع، بحيث أن عملية التمويل لا تتوفر في آليات الدعم محل الدراسة، إلا أن برنامج Nvivo الذي لم يوضح درجة تحقق هذه الفرضية بشكل جيد، والذي ركز على اتفاق الخبراء على أن التمويل يتم من آليات تمويل خارجية مثل ANSEJ وCNAC فتبين أن:

أ) آليات الدعم محل الدراسة لا تقدم التمويل لحاملي الأفكار والمشاريع؛

ب) يتم توجيه حاملي المشاريع حسب طبيعة المشروع وأيضا حسب التكاليف الإجمالية لإنشاء المؤسسة؛

ج) يتم تمويل حاملي المشاريع مع مختلف الهيئات الوطنية لدعم الشباب ANSEJ و CNAC و ANGEM و ANDI ومختلف البنوك العمومية.

أما باستخدام برنامج Nvivo فبلغ معدل نسب التغطية لعقدة التمويل **(11.17%)** لكل خبير، أما معامل الارتباط بيرسون **(0.440062)** وما يبرر معامل الارتباط بين واقع المقاولاتية والتمويل هو تشارك أقوال الخبراء في نقاط معينة ولكن كانت عدة اختلافات نذكر منها:

أ) معامل الارتباط لا يعبر عن وجود علاقة بين المتغيرين، بل يعبر عن وجود اتفاق بين خبراء الدراسة بأن الآليات الدعم محل الدراسة لا تقدم التمويل لحاملي المشاريع؛

ب) لا يوجد ممثل للمشتلة ومركز التسهيل في لجنة الانتقاء من أجل دعم المشروع، فمن الأفضل أن تكون حلقة ربط بين آليات التمويل والمشتلة ومركز التسهيل؛

ت) التمويل المقدم من الهيئات المانحة للقروض لم يساهم تحسين روح المبادرة والمخاطرة بسبب توريط حاملي المشاريع في تسديد ديون كبيرة لا تتلاءم مع مداخيل المشروع؛

ث) العتاد المقدم ليس ذو جودة عالية، وهناك مشكل الربى في الحصول على القروض لأنها محرمة شرعا، وأيضا البنك لا يتحمل الخسائر مع حامل المشروع وبالتالي فشل المؤسسات الناشئة من بدايتها.

بالمقارنة مع **دراسة (محمد زيدان،2010)**، وهي عبارة عن مقال فقد وصلت إلى نتائج مفادها إلى وجود نقص في مصادر التمويل بسبب الشروط المفروضة على القروض والضمانات المطلوبة من البنوك وعدم الاستفادة من التمويل المباشر، ففي المشتلة ومركز التسهيل لا يتم تقديم التمويل، أما التمويل الخارجي لا يساهم في تحسين العمل المقاولاتي، ولا توجد أدنى سلطة في تقديم المشاريع للهيئات التمويلية

5) الفرضية الخامسة المتعلقة بمساهمة التجهيزات الإدارية في تحسين العمل المقاولاتي، تحققت بدرجة مقبول أي قريب من المتوسط، بالاعتماد على برنامج التحليل الكيفي Nvivo ونتائج التحليلي التقليدي، فركز الخبراء على وجود عملية الاحتضان بتقديم التجهيزات الإدارية في المشتلة فقط، فمن المقاربة المعجمية هناك كلمات دالة على وجود عملية الاحتضان، في حين بلغ معدل نسب التغطية (11.78%)، أما معامل الارتباط بيرسون بين عقدة التجهيزات الإدارية والمقاولاتية (0.488337)، ومن الملاحظ أن معامل أقل من المتوسط فيعود إلى عدم وجود عملية الاحتضان في مركز التسهيل، ووجودها فقط في المشتلة وما يبرر ذلك في النقاط التالية:

أ) المشتلة توفر خدمة الاحتضان والتجهيزات الإدارية؛

ب) مركز التسهيل لا يوفر خدمات الاحتضان والتجهيزات الإدارية وذلك لعدم توفرها؛

ت) عدد المكاتب المتواجدة في المشتلة 8 مكاتب؛

ث) المكتب يكون مجهز بحاسوب وطابعة ومكتب وخدمة الإنترنت والمكيف الهوائي والكراسي خزانة الملفات والهاتف؛

ج) يتم اختيار المشاريع للاحتضان من طرف هيئة تتكون من مدير الصناعة ومدير غرفة التجارة والصناعة ومدير مشتلة (م ص م) وكذلك المرافق؛

ح) تعتبر التجهيزات الإدارية كمقر رسمي مجهز للمؤسسة الناشئة بسعر رمزي 6000 دج للشهر.

بالمقارنة مع **دراسة (طبيب صالح، 2013)** التي أكدت على وجود عملية الاحتضان في الحاضنات محل الدراسة وتوفرها على التسهيلات الإدارية وتزويدهم بخدمات الإنترنت والخدمات المكتبية وهذا ما يتطابق مع المشتلة ولا يتطابق مع مركز التسهيل برج بوعريريج.

الشكل رقم (26): يمثل نموذج لفرضيات الدراسة التي تم اختبارها

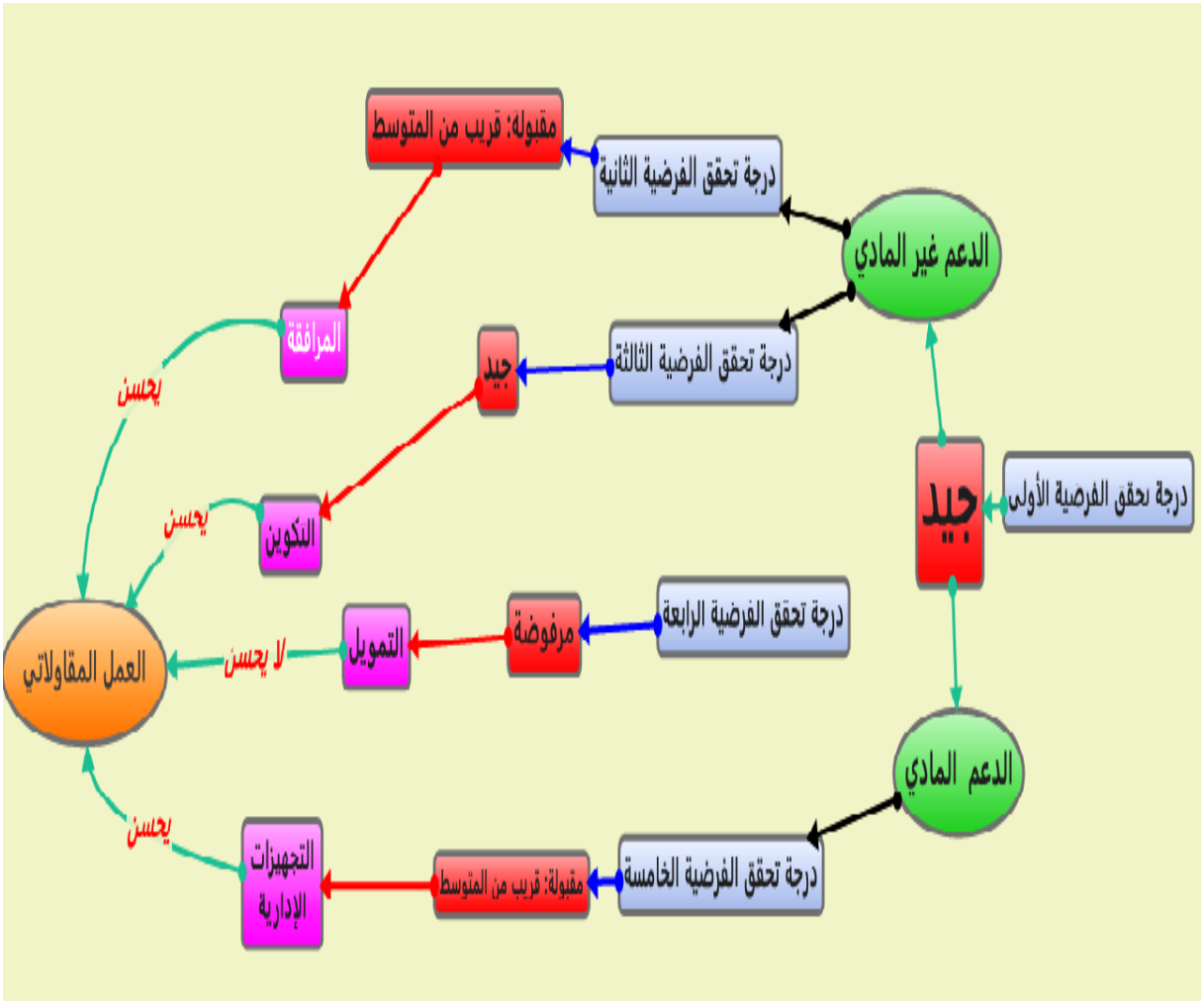

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج X Mind

الشكل المقابل يمثل كل فرضية من فرضيات الدراسة الخمسة مع درجة تحققها، والتي تم تحليلها والتفصيل فيها سابقا، فمن الشكل تم تخصيص الفرضية الأولى لواقع آليات الدعم محل الدراسة، أما كل من الفرضية الثانية والثالثة تتعلق بالدعم غير المادي، متمثلا بالمرافقة والتكوين مع المتغير التابع وهو العمل المقاولاتي، أما كل من الفرضية الرابعة والخامسة تتعلق بالدعم المادي، متمثلا في التمويل والتجهيزات الإدارية مع المتغير التابع وهو العمل المقاولاتي.

الشكل رقم (27): يمثل خريطة ذهنية للنموذج التطبيقي للدراسة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج X Mind

من الشكل المقابل الذي يمثل الخريطة الذهنية للنموذج التطبيقي للدراسة باستخدام برنامج X Mind اصدار 2013، تم توضيح العلاقة بين المتغير التابع (العمل المقاولاتي) متمثلا في مؤشر المؤسسات الناشئة، الإبداع والابتكار حسب ما جاءت به الدراسة، والمتغير المستقل (آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)،فالمتغير المستقل الذي يحتوي على المشتلة ومركز التسهيل وهما آليات الدعم محل الدراسة، وتم توضيح الدعم غير المادي الذي هو مشترك بين الآليتين والمتمثل في المرافقة والتكوين، أما الدعم المادي فيوجد فقط في المشتلة متمثلا في التجهيزات الإدارية.

ثانيا: المساهمة النظرية والأكاديمية

ويمكن أن ندرج مساهمتنا النظرية والأكاديمية من خلال النقاط التالية:

1) في دراستنا النظرية قمنا بالتركيز على مشتلة (م ص م) ومركز تسهيل (م ص م) وربطها مع العمل المقاولاتي، وهذا ما أدى للتعرف على خدماتها ودورها في تحسين العمل المقاولاتي؛
2) قمنا بصياغة خمسة فرضيات، فتحققت كل من الفرضية الأولى والثالثة بدرجة **جيد**، أما الفرضية الثانية والخامسة تحققتا بدرجة **مقبول (قريب من المتوسط)**، في حين أن الفرضية الرابعة **رفضت**؛
3) تم صياغة فرضيات الدراسة من النظريات والدراسات السابقة، مما عزز من امكانية اختبارها أفضل؛
4) تمكن دراستنا البحوث المستقبلية في مجال آليات دعم (م ص م)، مع كسب معلومات قيمة حول المشاتل ومراكز التسهيل في الجزائر.

ثالثا: المساهمة الميدانية (الاقتراحات)

بعد الربط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي لدراستنا، تمكنا من تحديد مجموعة من النتائج، وكملخص لأهم النتائج التي تم التوصل إليها في دراستنا:

1) الدعم غير المادي هو جوهر نشاط كل من المشتلة ومركز التسهيل؛
2) الدعم المادي هو خاصية تميز المشتلة عن آليات الدعم الأخرى؛
3) مركز التسهيل لا يمتلك خاصية الدعم المادي في تقديم خدماته؛
4) أهمية الاستشارات والتوجيهات في مختلف مجالات عمل المؤسسة؛
5) يوجد نقص في تفعيل عملية المرافقة مع الإدارات التي يتوجه لها حامل المشروع؛
6) القيام بدورات تكوينية لحاملي الأفكار والمشاريع للرفع من الرصيد المعرفي؛
7) عادة ما تكون عملية التكوين تكون مسطرة وفق برنامج من الوزارة ولا تتلاءم مع احتياجات حاملي الأفكار والمشاريع؛
8) التمويل يتم عن طريق آليات تمويل خارجية مثل **ANSEJ** والبنوك؛
9) هناك نقص في تفعيل دور المشتلة ومركز التسهيل في جلب مصادر التمويل لتبني حاملي الأفكار والمشاريع؛
10) مساهمة المشتلة في توفير مقر رسمي لحاملي المشاريع، والتجهيزات الإدارية اللازمة لنشاط المؤسسة إداريا؛

11) عدم وجود التنسيق بين آليات الدعم محل الدراسة في عملية المرافقة والتكوين والاحتضان؛
12) نقص في عدد المكاتب التي تتوفر عليها المشتلة لاحتضان أكبر عدد ممكن من المشاريع.

من النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات كالتالي:

1) ضرورة تحسين عملية المرافقة مع حاملي الأفكار والمشاريع، واستغلال أكبر عدد ممكن من الأفكار لتحويلها إلى مؤسسات ناشئة؛
2) العمل على تحسين برامج التكوين وتكييفها مع احتياجات حاملي الأفكار والمشاريع؛
3) ضرورة تحسين العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية محليا ووطنيا؛
4) العمل على تعزيز نسيج العلاقات الرسمية مع المؤسسات الكبيرة على المستوى المحلي لتبني وتمويل حاملي الأفكار والمشاريع؛
5) ضرورة المشاركة كأعضاء في لجنة تمويل المشاريع مع الهيئات الوطنية لتمويل المشاريع لتشجيع تبني مشاريع المشتلة ومركز التسهيل؛
6) العمل على تقليص فجوى المشاريع التي يتم استقبالها والمشاريع التي يتم مرافقتها؛
7) التركيز على تقوية العلاقات مع مختلف الإدارات المحلية لتسهيل وتقليص فترة انشاء المؤسسات.

رابعا: محددات الدراسة

1) دراستنا تم اجراءها على عينة صغيرة من الخبراء، وعلى آليتين لدعم (م ص م) فقط؛
2) المشاتل ومراكز التسهيل هي آليات دعم (م ص م) حديثة النشأة في الجزائر، ومفهومها لم يتوسع بعد لدى فئة الشباب؛
3) نقص في عدد المشاتل ومراكز التسهيل في جميع الولايات قد يحرم بعض الشباب الطموح من الاستفادة من خدماتها.

خامسا: آفاق الدراسة

1) دراستنا كانت كيفية وتمت على مستوى المشتلة ومركز التسهيل على مستوى ولاية برج بوعريريج عن طريق اجراء مقابلات، ويمكن إجراء دراسة كمية عن طريق استبيان وتغطية بعض المشاتل أو مراكز التسهيل على المستوى الوطني لعدة ولايات ولكن الدراسة تكون بالبحث عن دور المشاتل أو مراكز التسهيل من وجهة نظر حاملي الأفكار والمشاريع وتكون على عينة كبيرة لتكون الدراسة معمقة أكثر؛

2) يمكن إجراء دراسة مقارنة بين مجموعة مختلفة من آليات دعم (م ص م) في الجزائر مثل ANSEJ – CNAC - ANGEM؛

3) يمكن اجراء دراسة بين عينتين مستقلتين، تتمثل في كل من المسؤولين في آليات دعم (م ص م) مع أصحاب المؤسسات المستفيدين من عملية الدعم؛

4) يمكن اجراء دراسة مقارنة بين آليات دعم (م ص م) بين الجزائر ودولة أخرى لها نفس خصائص المجتمع الجزائري.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ) الكتب

1) ليث عبدالله القهيوي، وبلال محمود الوادي، ط1، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
2) محمد علي الجودي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، قسم علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015.
3) نجم عبود نجم، القيادة وإدارة الابتكار، ط2، دار صفار للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
4) سعيد أوكيل، ريادة الأعمال أو المقاولاتية: مقاربة شاملة وعملياتية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
5) عاكف لطفي خصاونة، إدارة الإبداع والإبتكار، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
6) فايز جمعة عامر النجار، عبد الستار محمد العلي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، ط2، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
7) فوزي عبد الرزاق، اشكالية حاضنات الأعمال بين التطوير والتفعيل: رؤية مستقبلية (حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري)، سبتمبر 2014.
8) رابح خوني، ورقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ط1، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008.

ب) المقالات

9) أمينةعدنان،الابتكاروالتطويرفيالبنوكالجزائرية،مجلةإدارةالأعمالوالدراساتالاقتصادية،المجلد 3،العدد 6، 2017.
10) محمد قوجيل، يوسف قوريشي، سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 7، 2015.
11) محمد هلسه، مبادئ وتصنيفات الإبداع والابتكار وأهميتها لمنظومة الأعمال المعاصرة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 3، العدد 2، 2016.
12) محمود حسين الوادي، دور حاضنات الأعمال في التنمية الاقتصادية "مع الاشارة للتجربة الأردنية"، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 7، 2010.
13) نور الدين بيطاط، صابر بوالزليفة، آليات تدعيم وتنمية الابتكار والإبداع كأداة لاستدامة المشاريع المقاولاتية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 1، العدد 2، 2017.
14) فاروق حريزي، أثر استخدام الإنترانت على الاتصال الداخلي بين الموارد البشرية في المؤسسة: دراسة حالة مؤسسة لافارج بالمسيلة، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة، العدد16، 2016.
15) صندرى سايبي، الإبداع والابتكار في المؤسسات الاقتصادية واقع وتحديات المؤسسات الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية جامعة قسنطينة 1، المجلد أ، العدد 24 ديسمبر 2014.
16) خليل شرقي، والسعيد بريكة، المقاربات الكمية في التحليل الكيفي لبيانات دليل المقابلة بإستخدام برنامج Nvivo- دراسة حول القيادة الحكيمة لبعض مسؤولي مؤسسة كوندور، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 5، 2016.

ت) القوانين والمراسيم

17) القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-78 الموافق ل 2001/12/12 المادة 4، الجريدة الرسمية رقم 77 الصادرة في 2001/12/15.

18) نص القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون رقم **17-02** المؤرخ في **11** ربيع الثاني سنة **2017**حسب المادة (**5**) من الجريدة الرسمية.

19) القانون التنفيذي **03-78** المؤرخ في **24** ذي الحجة عام **1423** الموافق **25** فيفري سنة **2003**، المواد من (**1-9**) من الجريدة الرسمية يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات.

20) القانون التنفيذي **03-79** المؤرخ في **24** ذي الحجة عام **1423** الموافق **25** فيفري سنة **2003**، المواد من(**1-9**) من الجريدة الرسمية الذي يحدد الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

21) المرسوم التنفيذي **04-91** المؤرخ في**3** صفر عام **1425** الموافق 24 فيفري سنة **2004**، المواد من**(1-7)** من الجريدة الرسمية الذي يحدد الطبيعة القانونية للوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية.

ث) المذكرات والأطروحات

22) وردة مودع، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، (رسالة ماستر)، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، 2015.

23) محمد شقرون، دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة: دراسة ميدانية ANSEJ سيدي بلعباس، (رسالة ماجيستير)، قسم العلوم التجارية، كلية الاقتصاد، جامعة تلمسان، 2015.

ج) الملتقيات والتقارير

1) منيرة سلامي، التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر: بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة، ورقة عمل مقدمة للملتقى الوطني لكلية العلوم الاقتصادية بعنوان: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ورقلة، يومي 18 و 19 أفريل 2012.

2) صندرة سايبي، محاضرات في إنشاء مؤسسة، جامعة قسنطينة 2 "عبد الحميد مهري"، 2015.

3) ريحان الشريف، وهوام لمياء، دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم الابداع وتنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- التجربة الجزائرية بين الواقع والمأمول-، ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 18 و19 أفريل 2012.

ح) المواقع الإلكترونية

4) موقع وزارة الصناعة والمناجم، التقرير السداسي لنوفمبر 2017، WWW.MDIPI.GOV.DZ، تاريخ الدخول للموقع 2018/3/26.

5) موقع وزارة الصناعة والمناجم، التقرير السداسي ماي 2017، WWW.MDIPI.GOV.DZ، تاريخ الدخول للموقع 2016/10/11.

6) http://www.mpttn.gov.dz/ar/content/agences،تاريخ الدخول للموقع 2017/12/6الموقع الرسمي لوزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال.

ثانيا: المراجع الأجنبية

A) Books

7) Boudjemaa amroune, solutions aux problémes rencontrés par les PME, 1st ED, édition universitaires européennes, 2016.

8) James C.barroud, entrepreneurship and innovation : global insights from 24 leaders, rothman institute of entrepreneurship, Fairleigh Dickinson University, 2010.

9) marc j. dollinger, entrepreneurship :strategies and resources, 4th ed, marsh publications, USA, 2008.

10) Terrence E.Brown, Innovation Entrepreneurship and culture, edward elgar publishing limited, USA, 2004.

B) Articles

11) Hanah orwa bula, evolution and theories f entrepreneurship : a critical review on the kenyan perspective, international journal of business and commerce, Vol 1, No 1, jul 2012.

12) Louis Jacques Filion "Le champ de l'entrepreneuriat : historique, évolution, tendances." Revue internationale P.M.E, Vo 10, No 2, 1997.

13) Mohamed djeliti, bouchama chouam, etat des lieux des incubateurs en Algerie : cas de l'incubateur l'INTTIC d'oran, revue Algérienne d'économie et de gestion, vol 9, No 01, 2016.

C) Theses

14) Lambert opula, l'appui à l'entrepreneuriat et l'intermédiation locale dans le développement territoriale : le cas de la zone du canal de lachine, université de québec a montréal, 2007.

D) Reports

15) bulletin d'information statistique de la PME, ministère de l'industrie et des Mines, N31, Edition May 2017.

E) Web sites

16) https://l.facebook.com/l.php?u=https%3A%2F%2Fecestudy.files.wordpress.com%2F2015%2F02%2Ftheories-of-entrepreneurship.pdf&h=ATOfsFH_eXF2afSBn2-oY1DZPvkm2qtlW0pj9xQYjvZfAh_j7DmPxbSVN7CTMZ_SWg5-zJCnAb5Y-4GK5WFF-qIBNGAZcrtpbxksBHYmYjgJIy-Bzc5JSJ0ylTOFgIUWCLfzflCLH9-a.

date de vu le site : 26/11/2017.

17) https://l.facebook.com/l.php?u=https%3A%2F%2Fecestudy.files.wordpress.com%2F2015%2F02%2Ftheories-of-entrepreneurship.pdf&h=ATOfsFH_eXF2afSBn2-oY1DZPvkm2qtlW0pj9xQYjvZfAh_j7DmPxbSVN7CTMZ_SWg5-zJCnAb5Y-4GK5WFF-qIBNGAZcrtpbxksBHYmYjgJIy-Bzc5JSJ0ylTOFgIUWCLfzflCLH9-a**.,**

date de vu le site : 07/01/2018.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): يمثل احصائيات مركز تسهيل (م ص م) لسنة 2015

Mois	Nombre de porteurs de projets reçus	Nombre de porteurs de projets accompagnés par secteurs d'activités					Nombre de Business Plan élaborés	Nombre d'emplois prévus	Nombre d'entreprises crées	Observations (Nombre d'emplois par ces entreprises crées)
		Services	Agriculture	BTPH	Divers	Industries manufacturières				
Janvier	16	04	03	01	/	08	02	56	/	/
Février	19	01	03	01	/	04	01	32	05	20
Mars	18	05	02	03	/	08	02	22	01	08
Avril	11	04	02	01	/	04	03	30	/	/
Mai	18	05	01	/	/	03	01	69	01	04
Juin	17	02	04	01	/	04	03	123	/	/
Juillet	07	01	02	/	/	02	01	15	/	/
Aout	12	01	01	01	/	04	01	26	04	14
Septembre	14	03	/	02	01	05	/	/	01	03
Octobre	19	02	/	/	/	07	01	35	/	/
Novembre	17	03	/	/	/	04	02	47	01	03
Décembre	32	01	01	02	/	14	02	33	/	/
		23	19	21	01	67				
Total	200	131					91	884	13	52

المصدر: إدارة مركز تسهيل (م ص م) لولاية برج بوعريريج.

الملحق رقم (2): يمثل احصائيات مركز تسهيل (م ص م) لسنة 2016

Mois	Nombre de porteurs de projets reçus	Nombre de porteurs de projets accompagnés par secteurs d'activités					Nombre de Business Plan élaborés	Nombre d'emplois prévus	Nombre d'entreprises crées	Observations
		Industries manufacturières	Services	Agriculture	BTPH	Divers				
Janvier	32	12	04	05	03	/	04	100	/	
Février	22	07	03	01	06	01	30	145	/	
Mars	19	12	02	01	01	/	40	232	/	
Avril	14	05	01	01	/	/	02	35	/	
Mai	08	05	/	/	/	/	01	32	/	
Juin	14	03	04	01	/	07	01	15	/	
Juillet	11	04	05	/	/	/	01	16	/	
Aout	02	/	/	/	/	/	01	35	/	
Septembre	04	02	01	01	/	01	01	39	/	
Octobre	05	02	02	/	01	/	01	12	/	
Novembre	08	03	03	01	/	/	01	12	/	
Décembre	04	03	01	/	/	/	03	277	/	
Total	143	58	26	11	11	09	32	950	/	
		115								

المصدر: إدارة مركز تسهيل (م ص م) لولاية برج بوعريريج

الملحق رقم (3): يمثل احصائيات مركز تسهيل (م ص م) لسنة 2017

Mois	Nombre de porteurs de projets reçus	Nombre de porteurs de projets accompagnés par secteurs d'activités					Nombre de Business Plan élaborés	Nombre d'emplois prévus	Nombre d'entreprises crées	Nombre d'emplois crées par ces entreprises	Observations
		Industries manufacturières	Services	Agriculture	BTPH	Divers					
Janvier	05	/	03	/	/	/	02	51	/	/	
Février	02	/	01	/	/	/	01	10	09	64	
Mars	06	03	01	/	01	/	01	15	/	/	
Avril	07	06	01	/	/	/	03	114	/	/	
Mai	17	02	01	/	/	/	01	40	/	/	
Juin	02	/	/	/	/	/	01	23	/	/	
Juillet	11	02	01	/	/	/	/	/	/	/	/
Aout	10	06	01	01	/	/	02	67	/	/	/
Septembre	07	03	/	/	/	/	03	117	/	/	/
Octobre	07	04	01	/	/	/	03	122			
Novembre	06	01	/	/	/	/	01	45			
Décembre	80	07	03	/	/	25	/	/	02	08	
Total	160	34	13	01	01	25	18	604	11	72	/
		74									

المصدر: إدارة مركز تسهيل (م ص م) لولاية برج بوعريريج.

الملحق رقم (4): يمثل المشاريع التي تم احتضانها في مشتلة (م ص م) سنة 2015

الرقم	النشاط	القطاع	عدد مناصب العمل المقدرة	عدد مناصب العمل الفعلية	التقدم في المشروع	صعوبات العمل	فترة الاحتضان
1	تطوير البرامج	الخدمات	06	06	منجز	الاجراءات بواسطة ANVREDET	نهاية العقد 2015/12/31
2	صناعة الآجر	الصناعة	104	00	غير منجز	التمويل من بنك CNEP بقي مشكل الترخيص من مصلحة المناجم	نهاية العقد 2015/12/31
3	مكتب دراسات	الخدمات	06	06	منجز	يتم إيجاد حلول لها مع الخبير	من 2015/03/01 إلى 2016/02/28
4	صناعة معدات البناء	الصناعة	22	00	منجز	الاجراءات مع CALPIREF للحصول على قطعة أرض	نهاية العقد 2015/12/31
5	تركيب أجهزة التبريد	الخدمات	06	06	منجز	مشروع ممول منCNAC	نهاية العقد 2015/12/31
6	صناعة الهياكل المعدنية	الصناعة	20	20	منجز	تمويل ذاتي	نهاية العقد 2015/12/31
7	إنتاج الغاز الصناعي	الصناعة الكيميائية	15	00	في طريق الإنجاز	تمويل ذاتي	من 2015/03/01 إلى 2016/03/01
8	تركيب الكهرباء	الخدمات	05	05	منجز	تمويل ذاتي	نهاية العقد 2015/12/31
المجموع				43			

المصدر: مدير مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الملحق رقم (5): يمثل المشاريع التي تم احتضانها في مشتلة (م ص م) سنة 2016

الرقم	النشاط	القطاع	عدد مناصب العمل المقدرة	عدد مناصب العدد الفعلية	التقدم في المشروع
1	مكتب دراسات	الخدمات	06	06	منجز
2	إنتاج الغاز الصناعي	الصناعة الكيميائية	15	00	غير منجز
3	تركيب الكهرباء	الخدمات	05	05	منجز
4	تركيب الألياف البصرية	الخدمات	06	03	منجز
5	تركيب الألياف البصرية	الخدمات	06	03	منجز
6	صناعة الكارتون	الصناعة	150	00	غير منجز
7	صناعة الزجاج المزدوج	الصناعة	18	06	منجز
المجموع			206	23	

المصدر: مدير مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الملحق رقم (6): يمثل المشاريع التي تم احتضانها في مشتلة (م ص م) سنة 2017

الرقم	النشاط	القطاع	عدد مناصب العمل المقدرة	عدد مناصب العمل الفعلية	تقدم المشروع
1	إعادة تدوير النفايات	الصناعة	50	00	غير منجز
2	البيع عبر الخط	الخدمات	02	02	منجز
3	تركيب الألياف البصرية	الخدمات	06	03	منجز
4	تركيب الألياف البصرية	الخدمات	06	03	منجز
5	تركيب الأجهزة الإلكترونية	الخدمات	20	03	منجز
6	تطوير البرمجيات	الخدمات	06	02	منجز
7	مكتب دراسات	الخدمات	02	02	منجز
8	صناعة الكارتون	الصناعة	150	00	غير منجز
المجموع			242	15	

المصدر: مدير مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الملحق رقم (7): يمثل نظام التنقيط خاص بدرجة تحقق الفرضيات

درجة التحقق	النقطة	القيمة	النسبة
استثنائي	A*	4.0	1
ممتاز	A	4.0	1
جيد جدا	B+	3.5	0.875
	B	3.0	0.75
جيد	C+	2.5	0.625
	C	2.0	0.50
مقبول	D+	1.5	0.375
	D	1.0	0.25
مرفوض	F	00	00

المصدر: أطروحة دكتوراه فاروق حريزي

الملحق رقم (8): يمثل دليل المقابلة

دليل المقابلة

إني أشكركم على منحي جزءا من وقتكم وأذكركم بإسمي: بن يحي زهير طالب بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بقسم علوم التسيير، جئت لمحاورتكم في إطار بحث يتناول " دور آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين العمل المقاولاتي: حالة المشتلة ومركز التسهيل لولاية برج بوعريريج. إن كنتم لا تمانعون اجراء هذه المقابلة.

أولا: دراسة واقع آليات دعم (م ص م)

1) ما هو مجال تخصص آلية دعم (م ص م)؟
2) ما هو الهدف الذي أنشأت من أجله آلية دعم (م ص م)؟
3) ما هي أنواع الدعم التي يتم تقديمها من طرف هذه الآلية؟
4) ما هي مراحل عمل آلية دعم (م ص م) لولاية برج بوعريريج؟
5) هل يمكن ذكر القطاعات التي تنشط؟
6) ما هي القطاعات التي يتم التوجه إليها بشكل أكبر؟ لماذا هذه بالتحديد؟
7) ما هي الخدمات التي تقدمها الآلية لولاية برج بوعريريج؟
8) هل النتائج التي يتم الوصول إليها تكون ملائمة على ما هو مخطط له؟ كيف؟

ثانيا: واقع المقاولاتية

9) ما هي الفئات المستهدفة التي تركز عليها الآلية على مرافقتها؟
10) هل تقوم المشتلة بالتعريف والترويج لمختلف خدماتها وإنجازاتها ؟ كيف؟
11) ما هي أهم النقائص التي تعاني منها الآلية؟
12) ما هي أهم المشاكل التي تواجهكم في مرافقة وتكوين حاملي الأفكار والمشاريع؟
13) كيف تشرح العلاقة بين الجامعة والآلية (م ص م)والمؤسسات؟

ثالثا: محور الدعم غير المادي

14) كيف يمكن شرح عملية المرافقة؟
15) كيف تساهم المرافقة في تحسين العمل المقاولاتي؟
- وهذا بزيادة عدد المؤسسات الناشئة وتحسين الإبداع والابتكار؟

16) كيف يمكن شرح عملية التكوين؟
17) كيف يساهم التكوين في تحسين العمل المقاولاتي؟
- من خلال زيادة عدد المؤسسات الناشئة وتحسين الإبداع والابتكار؟

18) هل أدى الدعم غير المادي إلى تحسين العمل المقاولاتي من وجهة نظركم؟

رابعا: محور الدعم المادي

19) هل يمكن شرح عملية التمويل كيف تتم؟
20) ماهي مصادر تمويل المشاريع في المشتلة؟
21) كيف يساهم التمويل في تحسين العمل المقاولاتي؟
- **من خلال زيادة عدد المؤسسات الناشئة وتحسين روح المبادرة والمخاطرة؟**

22) هل يمكن شرح التجهيزات الإدارية المقدمة؟
23) ما هو عدد المكاتب المتواجدة في المشتلة ؟
24) كيف تساهم التجهيزات الإدارية في تحسين روح المبادرة ؟
25) هل أدى الدعم المادي إلى تحسين العمل المقاولاتي من وجهة نظركم؟